وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي - تبسة -
UNIVERSITY LAARBI TEBESSI -TEBESS

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم:العلوم السياسية

مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية
دراسة في الإمكانيات والتحديات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتجية و أمنية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

عاشور ماريا كيم سمير

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

لجنة المناقشة

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
قـادري مليكـة	أستاذ محاضر - أ -	رئيســـــــاً
كيـــم سميـــر	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررًا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية : 2021/2020

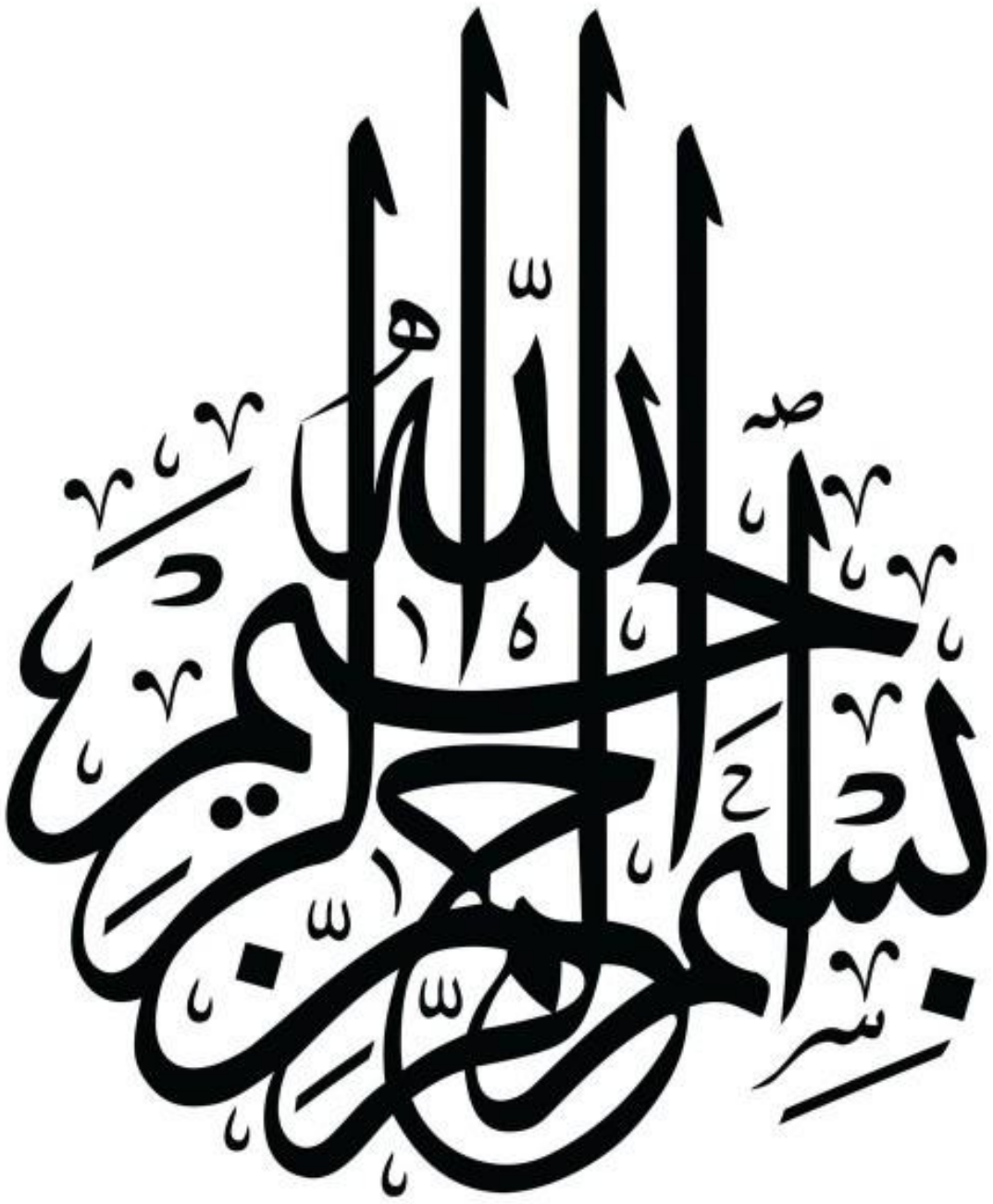
بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المختصرات:

The abbreviation	Definition	الترجمة
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WB	world bank	بنك عالمي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
NGOs	non-governmental organization	منظمة غير حكومية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN	United Nations	الأمم المتحدة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
FMI	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمقاييس
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
ECOSOC	The Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	International Development Association	جمعية التنمية الدولية
MIGA	Multilateral Investment Guarantee Agency	وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

ICSID	International Centre for Settlement of Investment Disputes	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
BRICs	five major emerging economies: Brazil, Russia, India, China, and South Africa.	خمسة اقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.
NSAs	Non State Actors	الجهات الفاعلة الغير حكومية
IGOs	Intergovernmental Organizations	المنظمات الحكومية الدولية
INGOs	International non-governmental organization	منظمة غير حكومية دولية
TNCs	Transmission Network Control System	نظام التحكم في شبكة النقل
ECs	Elitegroup Computer Systems	مجتمعات المعرفية
NFTA	North American Free Trade Agreement	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
MERCOSUR	Mercado Común del Sur	السوق المشتركة الجنوبية
GONGOs	government-organized non-governmental organization	منظمة غير حكومية تنظمها الحكومة

شكر وعرفان

الحمد و الشكر لله عز وجل الذي بفضله ونعمته أعانني على أنجاز و إتمام هذا البحث.

وعملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور كيم سمير على قبوله الإشراف على هذا العمل العلمي ، فكان مثالاً للأستاذ المهتم ، و الأستاذ المعاملة ، و الاستاذ الأخلاق .

أشكر الاساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيص جزء من وقتهم الثمين لقراءة و تقييم هذا البحث.

كما أتقدم إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة تبسة بخالص الشكر و التقدير على مجهوداتهم القيمة .

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى من قال الحق تعالى فيهما :

﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

والداي الكريمين أطال الله في عمرهما ..

إلى أخواني محمود و عبد الرحمان ..

رفاق الطريق ..

إلى السائلين..

إلى التفاصيل الأخرى في الحياة .

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى الحصول على فهم وتحليل متكاملين للحوكمة الإقتصادية العالمية، وذلك من خلال تسليط الضوء على التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية عامة و التفاعلات الحاصلة داخل نسق الحوكمة الإقتصادية العالمية خاصة

- إستعرضت الدراسة ضبط لمفهوم الحوكمة الإقتصادية العالمية و نشأة وتطورهاته الأخيرة ومن ثم التفصيل في أبعاد الحوكمة الإقتصادية العالمية.
- يرتبط مفهوم الحوكمة الإقتصادية العالمية بتفاعل عدد لا يحصى من الكيانات الجماعية أو الفردية المنبثقة عن مختلف التوجهات المجتمعية والمهنية، والتي تشكل شبكات تشارك في معالجة القضايا التي تهدد الإقتصاديات المحلية والعالمية
- بعد نهاية الحرب الباردة بداء العالم يشهد تهديدات لاتماثلية، ذلك أن الدراسات التقليدية المستندة على تصور مركزية الدولة كإطار تحليلي لنظام الدولي ، لم تعد ملائمة لفهم التغيرات الهيكلية الجديدة في النظام
- حيث أن تداخل القضايا العالمية الإقتصادية بالقضايا السياسية، الإجتماعية، الثقافية و حتى البيئية. شكل جزء من التحديات الجديدة للحوكمة العالمية الإقتصادية.
- تهتم الحوكمة العالمية بالقضايا التي أصبحت معقدة للغاية بحيث يتعذر على دولة واحدة معالجتها لوحدها
- أيضا التنامي المطرد لفواعل جديدة من غير الدول، والذي خلق عمليات جديدة تتجه بالنظام الدولي نحوضبط تفاعلات مستويات مختلفة من سياسة العالمية (أي الحوكمة العالمية لقضايا الإقتصاد العالمي)
- تعتبر الحوكمة الإقتصادية العالمية بمثابة أداة حيوية تسعى إلى توحيد المصالح العالمية و التطلع لتشكيل مجتمعٍ عالمي متماسك يسوده السلام والإنسجام.

Abstract

This study aims to obtain an integrated understanding and analysis of global economic governance, by shedding light on the profound transformations in international relations in general and the interactions taking place within the system of global economic governance in particular.

-The study reviewed a fine-tuning of the concept of global economic governance, its recent emergence and developments, and then detailing the dimensions of global economic governance.

- the concept of global governance relates to the interaction of myriad collective or individual entities emanating from various societal and professional orientations.

-After the end of the Cold War, the world's disease is witnessing asymmetric threats, because traditional studies based on the perception of the centrality of the state as an analytical framework for the international system are no longer appropriate to understand the new structural changes in the system.

- The concept of global economic governance is related to the interaction of countless collective or individual entities emanating from various societal and professional trends, which form networks involved in addressing issues that threaten local and global economies.

- Global economic governance is concerned with issues that have become too complex for a single state to address alone.

-Also the steady growth of new non-state actors, which has created new processes that move towards the international system. We control the interactions of different levels of global politics (i.e. global governance of global economic issues) .

- Global economic governance can be considered an institution that aims to unify global interests and aspire to create a cohesive global economic community where peace and harmony prevail.

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أربع تصورات للحوكمة العالمية	15
02	أبعاد الحكومة و الحوكمة	25-24
03	الأليات الثلاث للحوكمة	28
04	سيناريوهات الحوكمة الإقتصادية العالمية	67-66-65

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تزايد عدد المنظمات الحوكمية و غير الحكومية الدولية من سنة 1909–2009	48
02	الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في البيئة العالمية	52

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة المختصرات	
الشكر و العرفان	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس الجداول و الاشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	8-1
الفصل الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للحوكمة الإقتصادية العالمية	9
المبحث الاول : ماهية الحوكمة العالمية الإقتصادية	10
المطلب الأول: تعريف الحوكمة	10
المطلب الثاني: تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية	12
المطلب الثالث:التوجه العبر دولاتى للحوكمة العالمية (نشأة الحوكمة العالمية)	17
المبحث الثاني : التوجه من الحكومة الى الحوكمة	24
المطلب الاول:أبعاد التحليل ومستويات التجزؤ	24
المطلب الثاني : المبادئ العامة للحوكمة العالمية	26
المطلب الثالث :أليات الحوكمة	27
المبحث الثالث : الإقترابات والنظريات المفسرة للحوكمة العالمية الإقتصادية	31
المطلب الأول : التصورات المفسرة للحوكمة العالمية الإقتصادية	31
المطلب الثاني : المقاربات النظرية للحوكمة الإقتصادية العالمية	34
الفصل الثاني : فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية	38
المبحث الأول : الدولة و المنظمات الدولية الحكومية كفواعل رئيسية في الحوكمة الإقتصادية	39
المطلب الأول : الدولة كفاعل رئيسي في الحوكمة الإقتصادية العالمية	39
المطلب الثاني : المنظمات الدولية الحكومية كفاعل في الحوكمة الإقتصادية العالمية	40
المبحث الثاني : الجهات الفاعلة الغير حكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية	44
المطلب الأول: الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية	45
المطلب الثاني : أهمية المنظمات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية	50
المطلب الثالث : مجموعة العشرين كفاعل في الحوكمة العالمية الإقتصادية	53
الفصل الثالث: إطار تقييمي للحوكمة الإقتصادية العالمية	57
المبحث الأول: تقييم (تحديات) الحوكمة الإقتصادية العالمية	58
المطلب الأول : القومية الاقتصادية كتحد يوجه الحوكمة الإقتصادية العالمية	58
المطلب الثاني : فقدان قيم المنظمات غير الحكومية كتحد للحوكمة الإقتصادية العالمية	52
المطلب الثالث : دور القوى العظمى كتحد للحوكمة الإقتصادية العالمية	64

المبحث الثاني: سيناريوهات الحوكمة الإقتصادية العالمية.	65
المطلب الأول: عالم محوكم بشكل تام	67
المطلب الثاني : نهاية العولمة وبداية عصر الإقليمية	72
المطلب الثالث : Weltschmerz وهن العالم "إنقسام الإقتصاد العالمي"	76
المبحث الثالث : مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية	82
المطلب الأول :عولمة وسائل الإعلام و التمكين الفردي كإتجاه لخلق حوكمة إقتصادية عالمية جديدة	82
المطلب الثاني: التعقيد المؤسسي وتحولات القوى كإتجاه لتطور الحوكمة الإقتصادية	84
الخاتمة	89-90
قائمة المراجع و المصادر	100-106

مقدمة

كان عامل إنتهاء الحرب الباردة نقطة حاسمة في تحول العلاقات الدولية ، حيث بزغت سياسة عالمية جديدة في الأفق حيث الفكرة القائمة على واحدية ومركزية الدولة كإطار تحليلي للعلاقات الدولية، لم تعد ملائمة نظراً للقصور الذي طال هيكل النظام الدولي، وأبرز أيضا الحاجة الماسة إلى تجاوز الأطر التحليلية و المركزة على الدولة ومفاهيم القوة و الصراع ، فقد ظهرت تفاعلات سياسية بين فواعل متنامية غير دولاتيه من منظمات دولية حكومية و منظمات دولية غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، منظمات إقليمية و المجتمع المدني العالمي ... أدت لتغير مسار السياسة من دولية الى عالمية و بروز موضوعات سياسية و إقتصادية جديدة خلقت تفاعلات و عمليات جديدة تتجه بالنظام الدولي إلى تقوية الأطر التعاونية والتخفيف من الجانب النزاعي ، ولإحتواء ما سبق ذكره توجب خلق كيان مرجعي بهدف إحتضان هاته التفاعلات سواء أفقيا أو عاموديا ، والمتمثلة في الحوكمة العالمية مدعومة من أنصار الطرح الليبرالي الذي ينادي بدرء الحروب و النزاعات التى تؤرق المستوى الداخلي للدولة و المستوى الخارجي إقليميا و دوليا بلنسبة للمنظمات و المؤسسات الدولية ، والعالمي بالنسبة للحوكمة العالمية ، فبعد بروز الحوكمة العالمية ضمن المجال الإقتصادي كمحاولة من الحكومات الوطنية تقريب مصالحها وبهدف تحقيق الرخاء الإقتصادي كان يجب على الفواعل الرسمية والمتمثلة في الدول و الفواعل الغير رسمية (الغير دولاتية) تحقيق الأمن و الديمقراطية والتنمية المستدامة حيث لا يمكن تحقيق ذلك دون تعاون جميع الجهات الفاعلة في النظام يمكن القول أن الحوكمة العالمية بمثابة الأداة الحيوية التي تسعى إلى توحيد المصالح العالمية والتطلع إلى ما وراء السياسات الخارجية المحلية لتشكيل مجتمع عالمي متماسك بتصور عالم يسوده السلام والانسجام.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية :

إن أهمية الموضوع العلمية تتمثل في محاولة تقديم رؤية علمية أكاديمية حول مجموع التغيرات الحاصلة داخل حقل العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي ، من خلال متابعة ظهور وتطور الحوكمة الإقتصادية العالمية وكيفية مواجهتها لتحديات السياسة العابرة للحدود الوطنية ومعالجتها للقضايا العالمية التي تتضاعف ، في حين كان يتم التعامل مع هاته القضايا في إطار الشؤون الداخلية للدول الفردية ضمن أجندتها السياسية، فإنها تتطلب حوكمة

عالمية تخلق تغييرا متكاملا حيث أن لها تأثير مباشر على كل دولة على حدة على المستوى الداخلي و في السياسات على الساحة الدولية على نحو فعّال وإيجابي، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، تظهر الاهمية العلمية كذلك في تقفي الأثر العلمي البالغ الاهمية الذي باتت تلعبه الحوكمة الإقتصادية العالمية من حيث التنسيق الما بين دولاتي و ممارسة سلطات معينة من جانب المؤسسات الدولية وإدارة التدفق المالي في البيئة الإقتصادية العالمية ،أي أن الحوكمة العالمية الإقتصادية آلية إلزامية بالنسبة للواقعيين لتحقق النظام على نطاق دولي من خلال المعايير الرسمية وغير الرسمية والتي يتم تحديدها إنطلاقًا من قدرات بلدانها المشاركة .

الأهمية العملية :

تبحث هذه الدراسة في دوافع ومسببات ظاهرة ما بات يعرف بالحوكمة الإقتصادية العالمية كإطاريتجسد فيه الطريق لإصلاح النظام المالي العالمي وخلق نظام نقدي له القدرة على إستشراف و الوقاية من الأزمات الإقتصادية ، من خلال الإجراءات التى تقوم بها الفواعل الدولاتيه (الرسمية) و الفواعل غير الدولاتية (غير الرسمية) للحوكمة الإقتصادية العالمية ، و محاولة تقديم تفسيرمنطقي و توضيح الرؤية لفهم المتغيرات الدولية ، مما يعني أن الأهمية العلمية لهذا الموضوع تتضح جليا في السعي الى بناء نظام حوكمة عالمي مؤسس على مبادئ تخدم وتحقق أهداف الحوكمة الرئيسية .

مبررات إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

وتكمن الأسباب الذاتية في إختيار الموضوع إلى:

1/ ميول الباحث الى الدراسات الإقتصادية وتأثيرها الكبير على دراسة الجانب السياسي.

2/ أيضا الرغبة العلمية لفهم "حقل مابعد العلاقات الدولية (السياسة العالمية) وما طالها من تطورات أكاديمية و إمبريقية.

3/ محاولة إيجاد بحث علمي يتموقع وسطيا بين تخصص الدراسات الإستراتجية والأمنية و ميول الباحث الإقتصادية كمحاولة تساهم في تطعيم حقل العلوم السياسية بمفاهيم وأطر جديدة على المستويين النظرى و العملي.

الأسباب الموضوعية :

1/ حداثة موضوع الحوكمة الإقتصادية العالمية، وقلة الدراسات الاكاديمية حولها خصوصا باللغة العربية.

2/ إضافة رصيد عمل أكاديمي الى مكتبة الكلية.

3/ بحكم تزايد المشاكل العابرة للحدود والتى أصبحت تهديداً على البشرية جمعاء، جعل من الحوكمة العالمية ضرورية... فأهم تحد يجب على البشرية التغلب عليه هو المخاطر الوجودية.

الدراسات السابقة :

قبل محاولتنا لمراجعة أهم الأدبيات التي إعتمدت عليها الدراسة لابد منأن ننوه الى مجموعة من النقاط:

- تم الإعتماد في هاته الدراسة على مجموعة واسعة وهامة من المراجع، و تم التركيز على مجموعة من الأدبيات المتخصصة من مقالات صادرة عن دور نشر غربية، و اوراق بحثية متخصصة قُدِمت في مؤتمرات عالمية، بلإضافة لمجموعة من الأدبيات المتخصصة الغربية و التي تتناول متغيراً متعلقًا بالدراسة

أولاً – الأدبيات الأجنبية :

Daniel w. Drezner. (2012). The Irony of Global Economic Governance :The System Worked , The Fletcher School of law and Diplomacy .

ألقت هاته لورقة البحثية نظرة على الإستجابة العالمية للأزمة المالية و كيفية إستجابة هياكل الحوكمة الإقتصادية العالمية لها سواء من جانب النتائج الإقتصادية أو المخرجات السياسية أو المرونة المؤسسية للحوكمة الإقتصادية .

Weiss, Thomas G., and Rorden Wilkinson.(2014) Rethinking global governance? Complexity, authority, power, change. International Studies Quarterly

تهدف هاته المقالة الى تسليط الضوء على فهم هاته الظاهرة المعاصرة "الحوكمة" و النظر الى الوراء و الأمام، و كيفية تنظيم العالم و تفكيك تعقيده وكيفية ممارسته بحكم أن هذا المصطلح نشأ كوصف لتغييرمما جمده وحرمه من الفائدة التحليلية.

Arts,Bas.(2003).Non-state actors in global governance : Three faces of power , Max planck institute.

تركز هاته الدراسة على ان الجهات الفاعلة غير الحكومية قادرة على إعادة تشكيل أنماط ونتائج الحوكمة العالمية من خلال الوجوه الثلاثة للسلطة، وتناقش بوجوب خلق وحدة نظرية ومنهجية وتجريبية لدراسة الجهات الفاعلة الغير حكومة.

ثانيًا – الأدبيات العربية :

خير، شهرزاد. مذكرة ماجيستر لسنة (2013/2012) بعنوان : دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الإقتصادية العالمية ، و التي تمت مناقشتها في جامعة الحاج لخضر، باتنة . عالجت هاته المذكرة الإشكالية الأتية: هل تشكل المنظمات غير الحكومية قوة فاعلة في دمقرطة الإقتصاد العالمي في إطار الحوكمة العالمية؟ والتي عززت فهمنا للحوكمة العالمية الإقتصادية من خلال تركيز صاحب الأطروحة على تفاعل المنظمات الغير حكومية داخل الحوكمة الإقتصادية العالمية و تحديد المفاهيم و الأطر النظرية المفسرة لصعود المنظمات الغير الحكومية في الحوكمة الإقتصادية العالمية أيضا المقترحات لتصحيح ترتيبات الحوكمة و إعادة هندسة الإقتصاد العالمي وتقيم سيناريوهات للحوكمة الإقتصادية العالمية.

علاوة على ذلك كان لبعض المقالات و الندوات دور كبير في رسم الخطوط العريضة لمنظور الحوكمة العالمية و كيفية ظهورها و دور الفواعل الدولاتية وغير الدولاتيه في رسم هندسة عالمية نذكر منها :

1/ كتيب من إصدار مركز أبو ظبي للحوكمة والمعنون ب أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم سنة 2014 .

2/ مقال ل بن سعيد مراد و عكنوش نور الصباح المعنون ب إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية سنة 2015.

3/ مقال ل بن سعيد، مراد المعنون ب دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية سنة 2011.

إشكالية البحث:

بعد بروز الحوكمة الإقتصادية العالمية ككيان مرجعي تتظافر داخله جهود عدة فواعل بهدف مواجهة خطر التهديدات الأقتصادية المستجدة و محاولة خلق عالم محوكم خال من الأزمات فإن البحث يعالج إشكالية مفادها :

" هل يمكن لنظام الحوكمة الإقتصادية العالمية تجاوز الأزمات و التحديات الإقتصادية الحالية و المستقبلية على المستوى العالمي ؟ "

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة ببعض الأسئلة الفرعية :

- كيف يمكن دراسة وتحديد مفهوم الحوكمة الإقتصادية العالمية بُنيَةً و دلالة ؟
- كيف يمكن ربط الحوكمة العالمية الإقتصادية بالجهات الفاعلة الدولاتية و غير الدولاتية ؟
- هل يمكن للحوكمة الإقتصادية العالمية إدارة التهديدات و الأزمات الإقتصادية ؟
- هل يمكن التنبؤ بمستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية ؟

فرضيات الدراسة :

تستند الدراسة على مجموعة من المنطلقات الفرضية النظرية، التي سنحاول التأكيد على صحتها في نهاية البحث وهي:

الفرضية الأولى:

بما أن الحوكمة الإقتصادية العالمية تعتمد أساسا على "تطبيق نظام إداري عالمي"، فإن ذلك يعني أنها تنطوي على وجود فواعل من الدول وغير الدول لإدارة شؤونها العالمية

الفرضية الثانية:

بما أن عمليات صنع القرار تحدث على المستوى المحلي المحض، فإن الحاجة لحشد الإيمان بالحوكمة الإقتصادية العالمية واجب لحل القضايا العالمية.

الإطار المنهجي للدراسة :

إستجابة لطبيعة الدراسة ولمعالجة إشكالية الدراسة و إختبار مدى صحة فرضياتها من عدمها إقتضت الدراسة الإعتماد على عدد من المناهج :

- **المنهج الوصفي** : بحكم طبيعة الدراسة الوصفية ، من خلال وصف وتتبع الجذور التاريخية للحوكمة الإقتصادية العالمية.
- **منهج دراسة حالة :** تم إستخدامه في تحليل وتفسيرالحوكمة الإقتصادية العالمية و أدوار فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية.

المقاربة المنهجية للدراسة:

1/مدخل إيتيمولوجي – أنطولوجي:

إن طبيعة الموضوع تقتضي علينا أن نتقصى أصول كلمات ومصطلحات الدراسة و المتمثلة في " الحوكمة ، الفواعل ، الجهات الغير الحكومية" التى تعتبر متغيرات ضمن المدخل الإيتمولوجي بهدف تمييز أصولها و معرفة تاريخها و الوصول إلى حقيقة الكلمة و اصلها ليتسنى لنا في النهاية ضبطها و توضيفها بما يخدم هاته الدراسة .

أما بالنسبة للمدخل الأنطولوجي فمع إختيارنا للحوكمة الإقتصادية العالمية كموضوع فذلك يعني أننا إخترنا مرجعية محددة بهدف تحليلها من خلال بحثنا عن فواعلها و ما الذي تسعى إلى تحقيقه.

2/ المدخل الإبستمولوجي :

بما أننا بصدد دراسة الحوكمة الإقتصادية العالمية و مناقشة أصولها و دلالاتها كموضوع معرفي، و التطرق لنظرياتها و ماهي الوسائل التى إعتمدتها لإنتاج المعرفة في الحقل المعرفي ضمن العلاقات الولية و الأمر الذي سمح لها لتكون ضمن المستوى العالمي.

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول :

تم تخصيص الفصل الأول لتحديد ماهية ومفهوم الحوكمة عموما و الحوكمة العالمية خصوصًا، من ثم تتبع أهم التطورات التاريخية التى لحقت بالحوكمة الإقتصادية العالمية و بداية تراجع مكانة الدولة الوطنية أمام صعود تشكيلات (تحت– فوق) وطنية في عصر العولمة المتسم بتعقد وتشابك الفواعل داخل مظلة الحوكمة . و أهم النظريات و الإقترابات التى حاولت تفسير الحوكمة الإقتصادية العالمية.

الفصل الثاني خصص للحديث عن فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية من خلال تعدادها و رصد طرق و أوجه تأثيرها على النسق الدولي بالتركيز على الفواعل الرئيسية للحوكمة الإقتصادية العالمية من دولة ومنظمات دولية، والجهات الفاعلة الغير حكومية.

و في الفصل الأخير كان جوهر الموضوع حيث تم تناول تقييمٍ للحوكمة الإقتصادية العالمية وتقديم سيناريوهات كمحاولة للكشف وتصحيح الخلل الذي يمكن الوقوع به مستقبلا و في الأخير مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية.

و ختمت هاته الدراسة بمجموعة من النتائج المتوصل إليها، وتم إعتماد هذه الخطة نظرا لما تتطلبه الموضوع من عناصر هامة.

صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة مايلي :

1/ عائق الترجمة لأن الموضوع إحتاج وبكثرة إلى الادبيات المتخصصة وهذه الأخيرة كلها متوفرة في البيئة الأنجلوساكسونية ، مما كلفنا جهداً أكبر في القراءة و الترجمة لاسيما و أن هذه الأخيرة تصعب أحيانا من حيث إيجاد المعنى او التعبير الحقيقي للفظ المراد ترجمته .

2/ الظروف المحيطة بكتابة المذكرة (جائحة كورونا).

الفصل الاول :
تأصيل مفاهيمي ونظري للحوكمة العالمية الإقتصادية

في هذا الفصل سيتم التطرق الى فكرة الحوكمة الإقتصادية العالمية بإعتبارها موضوعاً حيويا كانت بدايته من فترة ما بعد الحرب الباردة وما شهدته تحولات جذرية مست كلا الجانبين النظري و الواقعي لاسيما الظواهر والقضايا التي تخطت الحدود و المصالح الوطنية و أيضا القطاعية التي قادت الى فكرة تجاوز السياسة المتمركزة حول دورالدولة التقليدية الى التوجه نحو علاقات عابرة للدول وظهورالترتيبات المؤسساتية الأكثر بروزا والأعلى تطورا وتعقيدا .

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث اساسية، أين تطرق المبحث الأول لماهية الحوكمة كإطار مفاهيمي عام لماهية الحوكمة، في حين تناول المبحث الثاني الأبعاد و المبادئ العامة للحوكمة، ثم المبحث الثالث و الذي ركز على الإقترابات والنظريات المفسرة للحوكمة العالمية الإقتصادية.

المبحث الاول : ماهية الحوكمة العالمية الإقتصادية

إن مصطلح الحوكمة (governance) ليس وليد اليوم إلا أن ظهوره في النقاش (العلوم السياسية والإقتصادية خصوصا) كان ما بعد الحرب العالمية الثانية، و يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر تعقيدا وتشابكا وعلى هذا الأساس تفرض الدراسة التطرق الى تحديد تعريف للحوكمة و الحوكمة العالمية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

I. من حيث الترجمة:

تؤكد الابحاث الكلاسكية المعروفة أن كلمة governance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan و اللغة اللاتينية gubernance يعود أصل كلمة الحكم الي الفعل اليوناني القديم kybernen ويعني القيادة والتوجيه

أو تحريك السفينة وإستخدمت كلمة حكم لأول مرة مجازا من قبل أفلاطون حيث اعطب من خلالها تصورا لقيادة وتوجيه الناس (campbell & carayannis ,2014)

"الحاكمية في اللغة مصدر صناعي جذره اللغوي (ح. ك. م)، وله عدة معان في اللغة العربية فتأتي

بمعني القضاء « الحكم» بضم الحاء ، وجمعه أحكام ، تقول حكم بينهم يحكم أي قضى وحكم له و حكم عليه". (مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2017، ص51)

"في اللغة العربية توجد كلمات شبيهة مثل الحكم و الحكمة و المحكمة و الكومة وغيرها وقد جأت هذه الكلمات في عدة أيات قرأنية مثل قوله تعالى :" إن الحكم إلا لله " (سورة يوسف الايه 58) بمعني أن في الاصطلاح نجد كلمة الحاكمية أو الحوكمة أصيلة في التراث الاسلامي" (عوض و خميس ،2013 ، ص56)

تتم ترجمة مصطلح (governance) الى العديد من الكلمات مثل: "الحكمانية" الحكامة" "إدارة المجتمعية " "الحوكمة" والتي تعني في مجملها معرفة أفضل الأشياء أو تعني العلم و التفقه حيث ورد في القرأن الكريم " ولقد أتينا لقمان الحكمة "صدق الله العظيم ، كما ورد في لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين المصري بأن الحكمة تعني العدل أما قاموس المورد لمنير البعلبكي فترجم كلمة governance بالحكامة. (الكايد،2003،ص.8)

بالنتيجة " فالحوكمة بوزن (فوعلة) على هذا الوزن وردت أمثلة كثيرة في اللغة العربية الا أن لفظ الحوكمة محدث، وهو نتاج ترجمة للمصطلح الاجنبي corporate governance وقد أقر هذه الترجمة مجمع اللغة العربية في القاهرة لكون موضوعها يراد منه تحكيم قواعد وأطر متعلقة بتعامل الشركات في البداية ثم تم إقحامه في ما بعد في العلاقات الدولية "

II. من حيث الطبيعة :

وتعرف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD بأنها : "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و جملة الاسهم وغيرهم من أصحاب المصالح ". (مركز أبوظبي للحوكمة، 2014،ص.5)

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تعرف الحوكمة بأنها :"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات و التحكم في أعمالها" .(Alamgir.M , 2007,p 08)

البنك الدولي : "بأنه الطريقة التى من خلالها يتم تسيير الموارد الأقتصادية و الأجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية ".(The world bank ,1992,01)

تعريف برنامج الامم المتحدة الأنمائي:"هو مفهوم ذو طابع سياسي ويشير الى ممارسة السلطة الإقتصادية و السياسة و الإدارية، إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الاليات والعمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بإلتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". (1991,03, United national devolopement program [UNDP]

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية :"يرون أن الحوكمة موضوع إنساني وهي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ويسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".(تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، [UN] 2002)

تعريف ماركو رنجيون و ثيبولت " الحوكمة هي الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الاعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الاعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل سياسة ". (حسين، عبد القادر .(2012/2011) . الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية المحلية .جامعة أبي بكر بلقايد.)

ومنه يمكن القول أن مفهوم الحوكمة مستمد من مفاهيم أقدم كلها تصب في سياق واحد (الحكم) ،أي ان الحوكمة تمثل أسلوب ممارسة السلطة أو وسيلة للوصول الى تحقيق تنمية إقتصادية و إرساء قيم العدالة و المساواة والديمقراطية

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية

أولا: الحوكمة العالمية

"الحوكمة العالمية هي عملية للقيادة التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة متعددة الاطراف و المجتمع المدني ، لتحقسق اهداف مقبول لدى الجميع وهي توفر توجيها إستراتجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية ولكي تكون فعالة ينبغي أن تكون شاملة ودينانية وقادرة على تخطي الحدود و المصالحح القومية و القطاعية، وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة، وينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية و أكثر إنفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية ، وتكاملية أكثر منها متخصصة ". (م.بوتون و أ. برادفور ،2007 ص 11)

" يعتبر كل من داغ همرشولد، مايكلبارنيت ودوفال ريمون أن (الحوكمة العالمية قادرة على أن تبرز أفضل ما في المجتمع الدولي وجهات النظر السائدة تعتبر الحوكمة العالمية من الناحية العلمية و الفنية لازمة لإدارة عدم التكافؤ الذي تخلقه العولمة والذي يتجاوز نطاقها قدرة الدول على حل تعقيداتها).

وأشار جيري ستوكر Gerry stoker الى(أن الحوكمة العالمية معنية بتهيئة الظروف لتنظيم القواعد و العمل الجماعي) ، وصف يعقوب حلبي الحوكمة العالمية (قبول اللوائح على المستوى العالمي للخروج بإقتناع على أن مثل هذه اللوائح تخول الأطراف الفاعلة الى السعي نحو الثروة بطريقة منظمة وفقا لقواعد النظام الدولي) ، ويصف كورنيليا باير Cornelia beyer الحوكمة العالمية على أنها (نظام القواعد التى _نظرا لغياب سلطة مركزية _ تضعها مجموعة من الفواعل علي مختلف المستويات)

إذا فالحوكمة العالمية تم تعريفها بأنها (إدارة الفضاء الإقتصادي و سياسي العالمي في ظل عدم وجود دولة عالمية) ". (خير، شهرازاد.(2013/2012). دور المنظمات الغير حكومية في الحوكمة الإقتصادية العالمية [اطروحة ماجيستر] .جامعة الحاج لخضر .)

بشكل عام "تعني الحوكمة العالمية :أكثر من المؤسسات و المنظمات الرسمية التي يتم من خلالها تدعيم إدارة الشؤون الدولية أو عدم إستمرارها ، وهي تعمل من خلال ثلاث أنواع رئيسية من هيئات الرعاية : الدول القومية و الجهات الفاعلة عبر الوطنية أو دون الوطنية مثل الشركات متعددة الجنسيات أو الأقليات العرقية ،والجهات الفاعلة مشتركة التمويل مثل التحالفات العابرة للحدود ، وهذا يعني العلاقات و التفاعلات بين الجهات الفاعلة

-داخل كل نوع من أنواع الهيئات وفيما بينها – سيكون لها تأثير على النظام العالمي " (Rosenau , 1995, p.13)

"يمكن تعريف الحوكمة على أنها وضع القواعد وتنفيذها، وممارسة السلطة في نطاق نشاط معين وتشير الحوكمة العالمية الى وضع القواعد وممارسة السلطة علة نطاق عالمي وليس بالضرورة من قبل الوحدات المخولة بإتفاق عمل عام .

الحوكمة العالمية يمكن مارستها من قبل دول، منظمات دينية و الشركات التجارية وكذلك من قبل الحكومات و المنظمات الحكومية و الغير الحكومية، نظرا لعدم وجود حكومة عالمية، حوكمة عالمية تتضمن تفاعلات إستراتجية بين الوحدات التي لم يتم ترتيبها في التسلسلات الهرمية الرسمية.

نظرا لعدم وجود دستور عالمي فإن الوحدات التي تمارس السلطة وتضع القواعد في كثير من الأحيان غير مخولة للقيام بذلك بموجب إتفاق عام، لذلك لا تعتبر أفعالهم في الغالب مشروعة من قبل أولئك الذين يتأثرون بها". (Keohane,robert O.(2011,oct))

وبالتالي الحوكمة العالمية هي أي نشاط يهدف الى السيطرة أو التأثير على شخص أخر إما في الساحة الدولية أو على مستويات أخرى

وتعرف الحوكمة العالمية على أنها الوسائل المستخدمة للتأثير على السلوك ، وإنتاج الموارد وتوويعها .وبالتالي فإن الحوكمة هي مفهوم أوسع من التنظيم والذي يشير الى الوسائل المستخدمة للتأثير على سلوك الجهات المنظمة (Braithwaite and Al .2007) ومع ذلك فإن التمييز غالبا مايكون جيدا لأن عملية تخصيص الموارد ، وحتى عملية توليد الموارد أو عدم توليدها يمكن أن تعمل كوسيلة للتنظيم تختلف تحليلات وسائل وأثار الحوكمة من حيث التركيز ،يتعامل البعض بشكل أساسي مع التخصيصات المادية و التأثيرات ، كما هو الحال في مقولة مفادها أن السياسة هي من يحصل على ماذا ومتى وكيف (lasswell ,1936) ويهتم أخرون بتأثير علاقات القوة على الهوية و الوعي و تشكيل الذات، وتحليل هياكل السلطة أو الهيمنة التي قد لا يكون الفاعلون على علم بها ويدرس البعض الأخرالحكم في التفاعلات الى حد كبير .

أما كوكس فيرى : "أن الحوكمة العالمية تعني الإجراءت و الممارسات الموجودة على المستوى العالمي (أو الإقليمي) لإدارة الشؤون السياسية والإقتصادية و الإجتماعية يمكن تصور أحد الأشكال الإفتراضية للحكم(حكومةعالمية ، إمبراطورية عالمية) على أنه شكل هرمي لتنسيق سواء كان مركزيا (وحدويا) او لا مركزيا (إتحاديا) الشكل الأخر لتنسيق سيكون غير هرمي و هذا ما نسميه متعدد الأطراف ". (Cox 1997 b :xvi) .

ومنه يمكن القول أن الحوكمة العالمية تمثل حركة نحو تعاون سياسي بين جهات عبر وطنية تهدف لحل او الإستجابة لمشاكل تؤثر على أكثر من دولة.

جدول رقم (01) : أربع تصورات للحكومة العالمية

التصور	المعنى
الحوكمة " التقليدية "	"توجيه الدولة" (أعلى – لأسفل، القيادة والتحكم)
الحوكمة "الجديدة "	"أنماط جديدة للحكم" (من الشبكات العامة + الخاصة إلى التنظيم الذاتي الخاص)
الحوكمة "الكلية "	"آليات التنسيق لتوفير المنافع العامة" (سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلطة)
الحوكمة "المعيارية "	"برامج تجديد الإدارة العامة أو الخاصة" (الحوكمة الرشيدة، والآليات الوقائية الوطنية، وحوكمة الشركات)

Source :" Arts,Bas Non-state actors in global environmental governance:

New arrangements beyond the state.2005 "

ثانيا: الحوكمة العالمية الإقتصادية

تعتبر الحوكمة الإقتصادية العالمية من بين أهم قضايا الحوكمة العالمية، والتي حضيت بإهتمام الكثير من الباحثين و المختصين و كذلك الهيئات الدولية و العالمية أيضا مراكز البحث، ويعود هذا لأهمية الإقتصاد على المستوى العالمي .

يمكن تعريف الحوكمة الإقتصادية العالمية بأنها مجموع المؤسسات و المعايير و الممارسات و عمليات صنع القرار التي تخلق قواعد ومبادئ إدارة الإقتصاد العالمي. (David, Held & Anthony, McGrew . p 26

أما ويليامسن فيعرف الحوكمة الإقتصادية العالمية أنها تنفيذ عقود وإجراءت في إطار بنية مادية و تنظيمية بهدف دعم النشاط والمعاملات الإقتصادية في إطار مؤسسات رسمية وغير رسمية.(Oliver , Williamson (2005). The Economics of Governance, American Economic Association)

الحوكمة العالمية في جانبها الإقتصادي مرتبطة بسياق العولمة الليبرالية القائمة على مبدأ تقييد صلاحيات الدولة في الضبط الاقتصادي والتجاري، والمتمثلة في (فرض الرسوم الجمركية ، مراقبة الحدود ، حماية القطاعات الاقتصادية، وسن التشريعات الوطنية المنظمة للنشاط الاقتصادي ....) لتعزيز وحماية التبادلات الاقتصادية دوليا، عن طريق الاتصال بجميع الفعاليات الاقتصادية " المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، القطاع الخاص ممثلا في الشركات الاقتصادية الكبرى خصوصا " لتكون بمثابة واجهة للحوار المتعدد الأطراف للعمل على وضع مجموعة من القواعد التي يتفق الجميع على الالتزام بما لتحقيق أهداف و مصالح الجميع. القمه لعب عملان أساسيان دورا بارزا في تسريع الانتقال إلى إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية:

العامل الأول: ممثلا في بروز القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ورغبتها في فرض رؤيتها الليبرالية لإدارة اقتصاد العالم، حتى مع الأزمة الاقتصادية في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين وتبني سياسات حمائية من قبل الدول الصناعية كتعديلات على النصوص الأصلية للمنظور الليبيرالي "دعه يعمل دعه يمر" "Laissez-faire "

العامل الثاني : اتساع وتيرة مسار العولمة مع نهاية الحرب الباردة ، بفعل تعاظم التبادلات الاقتصادية بين أجزاء العالم ، ما يستلزم إجراء حوار بين الفواعل ذات الصلة لتنظيم التجارة العالمية عن طريق خلق أطر على شكل مؤسسات أو اتفاقات دولية لتجاوز الاختلافات بين التشريعات الاقتصادية الوطنية

(Géraldine, Lhommeau. (2005) p.27)

ومنه الحوكمة الاقتصادية تشمل عمليات صنع القرار المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة. (لموشي ، طلال. (2015/2014)

المطلب الثالث:التوجه العبر دولاتى للحوكمة العالمية (نشأة الحوكمة العالمية)

"لقد ظهرت فكرة الحوكمة العالمية إنطلاقا من الإستياء الذي ساد إتجاه منظور النظام التقليدي لسياسة العالمية، وفي قلب هذا الإستياء ظهرت إنتقادات واسعة لنظرية النظام من أجل تغيير الدور المتزيد للفواعل الغير الدولاتية تحت الوطنية و الفواعل العالمية في تسيير الشؤون العالمية ". (بن سعيد، مراد وعكنوش، نور الصباح. (2015)، ص 124.)

شهدت الإدارة والضبط العالمي للاقتصاد الدولي أشكال عدة تباينت على مر الفترات التاريخية التالية:

أولا: الإدارة الإقتصادية العالمية خلال الحرب الباردة (1991/1944)

1 - نظام Bretton woods كإطار لنظام إقتصادي دولي جديد:

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد الإقتصاد العالمي هزات وإظطربات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم لفترة مابعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في Bretton woods بالولايات المتحدة في جويلية 1944وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وكان مهندسا المؤتمر هما Harry Dexter White و John Maynard Keynes .

هدفت إتفاقية بريتون وودز الي إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية و أسعار الصرف بين دول العالم ، عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف"(. (Margaret , Garritsen De veries (1996) أهمها :

- "ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- النظر في موضوع الإحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

إلا أن ضمان تحقيق تلك المبادئ على المدى الطويل لن يتأتى إلا بإنشاء مؤسسات دولية دائمة لتنظيم الاقتصاد الدولي تمثلت في:

- إنشاء صندوق النقد الدولي FMI ودوره العمل على إستقرار أسعار صرف العملات الوطنية و الإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي العالمي الجديد.
- إنشاء البنك الدولي للتعمير و الإنشاء أو ما يعرف بإسم البنك العالمي ودوره مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب على إعادة الإعمار إضافة الى هدف العمل على تعزيز التنمية الإقتصادية في الدول الفقيرة من خلال تزويد الدول بقروض طويلة الأجل و بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشاريع محددة، بالإضافة الى المؤسستين السابقتين فقد إنبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية و التي لم تنفذ مباشرة و إنما إبتدأت بالإتفاقية العامة للتعريفة االجمركية المعروفة إختصارًا ب GATT.
- إن جملة الإصلاحات التيجاء بها النظام بريتن وودز جعلت الغالبية العظمى من الدول الغربية تشهد إزدهارا ونموا إقتصاديا قويا بين سنوات 1945 و 1973 أوما عرف بسنوات الثلاثين المجيدة ' les trentes glorieuses ' التى دعمت التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و نقلت المجتمعات الغربية إلى مجتمعات الإستهلاك الموسع ضمن إطار دولة الرفاه .

دليل أخر على نجاح نظام بريتون وودز ممثل في إتفاقية GATT او الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة التى وقعت عام 1947 من قبل 23 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و التي إعتبرت إطارًا للتجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية و إزالة القيود الكمية و النوعية على السلع المتداولة دوليا ". (خمش، مجدالدين .(2005) . الثقافة العربية وتحديات العولمة. دار الفارس لنشر و التوزيع)

2 – الستينيات :

"تميزت بتراجع الإقتصاد الأمريكي بسبب إنخفاض الإستهلاك المحلي و إرتفاع مديونية الدولة الناجم عن زيادة الإنفاق العسكري بسبب حرب فيتنام، وقد تزامن ذلك مع تراكم المعاملات التجارية العالمية التى تدفع بالدولار مما تسبب في خلق حالة من فقدان الثقة، دفعت الى زيادة الطلب الدولي على تحويل إحتياطات الصرف التى تحوزها الدول بالدولار الى الذهب.

كل تلك المتغيرات مجتمعة أدت الى خفض المخزون الإحتياطي الفيدرالي للذهب في الولايات المتحدة ما دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون تقرير وقف تحويل الذهب الى الدولار بتاريخ 15 أوت 1975 ما شكل النهاية الفعلية لنظام بريتون وودز". (Salvatore,Dominick.(2008).Economic international)

"إن نظام تعويم العملات المتبع من قبل الدول خلال سنوات السبعينات من القرن العشرين أكد فشل نظام بريتون وودز علميا إلا أن روحها ظلت قائمة من خلال مؤسساتها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، و من خلال مثالية الأهداف المرجو تحقيقها المتمثلة في عالم يسوده السلام و العدالة الإجتماعية و تتجاوزفيه الدول خلافاتها ، عالم تنصهر فيه اليديولوجيات العالمية في أيديولوجية واحدة هي اللبرالية الرأسمالية و الملخصة في المقولة المشهورة لكينز في كلمته الإختتامية لمؤتمر بريتن وودز 22جويلية 1944 (... إن واصلنا وتيرتنا بذات الشكل سينتهي الكابوس و الأخوة ستصبح أكبر من مجرد كلمة ...) (Dostaler ,Gilles.(1994).Keynes.)."

3 – السبعينيات و الثمانينات – توافق واشنطن – و فشل نظام بريتون وودز في بناء عالم اللبرالية الجديدة

إن إجماع واشنطن Washington Consensus هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 مكونة من عشرة بنود كوصفة للدول المدنية خاصة أمريكا اللاتينية التي واجهت صعوبات مالية و إدارية و إقتصادية ، بالتركيز على طرح بدائل لكيفية تنويع إقتصادها و إدارة مواردها الطبيعية بطريقة تسمح لها بالإيفاء بمستحقات الدائنين . فهو مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة الإقتصادية الوطنية في الدول النامية طبقت خلال سنوات الثمانينات بصورة تعسفية دون مراعاة لخصوصيات و إقتصاديات الدول النامية.

وقد صاغ هذا التوافق الشهير مجموعة من خبراء الإقتصاد الأمريكيين والمسؤولينالحكوميين في الولايات المتحدة الأمريكية و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي دون عرضه للنقاش العام أو حتى إبداء الرأي و الموافقة على بنوده من قبل الدول التى فرضت عليها نصوصه التى إدعى واضعوها أن تطبيقها سيزيد من النمو الإقتصادي ويحد من الفقر بزيادة نسب العمالة إلا أن العكس تماما هو الذي حدث". (Berr ,Eric et Combarnous, François .(2004).

مبادئ توافق واشنطن :

"الركيزة الأساسية للتوافق تقتضي من الدول العاجزة إقتصاديا الإنظباط المالي الصارم للقضاء على العجز من خلال التقيد بإملائات الهيئات الدولية المنوط بها ضبط الإقتصاد الدولي والعمالة وفق نصوص مذهب الليبرالية الجديدة، ويقوم على أساس أهمها :

الإنضباط المالي، تحرير التجارة بإلغاء الحماية الجمركية، إعادة توجيه الإنفاق العام من الدعم العشوائي إلى الإستثمار في البنية التحتية، خصخصة مؤسسات الدولة، تحرير و إلغاء اللوائح و القوانين التي تعوق دخول الأسواق أو تقيد المنافسة، سعر صرف العملة يكون مناسبا و يعكس القوة الإقتصادية، منح الأسواق حرية تحديد الأسعار بحيث تكون أعلى من نسبة التضخم. "

فتطبيق تلك المبادئ أدى الى القضاء على الصناعات المحلية الوليدة في الدول النامية و الغير قادرة على المنافسة في السوق المحلية و الدولية أمام الإستثمار الأجنبي (العبر وطني ممثلا في الشركات المتعددة الجنسيات) وتسببت في تراجع قيم العملات الوطنية كما أنها حدت من الإكتفاء الذاتي عن طريق خصخصة جميع المؤسسات الوطنية ما ترتب عنه خسائر ضخمة و إختلالات هيكلية في موازين التجارية والمدفوعات للدول و إرتفاع نسب البطالة و فقدانسيطرة مؤسسات الدولة الرسمية على أسعار الخدمات الأساسية مثل المياه و الكهرباء و الإتصالات الهاتفية .... ". (Rudel, 2006.p.137)

"لقد تحول التفكير السائد بعيدا عن دراسة المنظمات الحكومية الدولية و القانون، نحو الحكومة العالمية.

ولد المصطلح نفسه من تزواج بين النظرية الأكاديمية و السياسية العملية في التسعينات و أصبح متشابكا مع تلك الظواهرالفوقية الاخرى في العقدين الماضيين، العولمة، تم نشر كتاب لروزنو بعنوان (Governance (without Government

في نفس الوقت الذي نشرت فيه الحكومة السويدية لجنة الحوكمة العالمية الموجهة نحو السياسات برئاسة سوني رمفال و إنجمار كارلسون (Commission on Global Governance ,1995) كلاهما حرك الإهتمام بالحوكمة العالمية .

و تزامن نشر تقرير لجنة (Our Global Neighbourhood) مع العدد الأول للمجلس الاكاديمي للأمم المتحدة (Global Governance) حيث سعى هذا الاصدار الفصلي الجديد، الى العودة الى أصول حل المشكلات العالمية و التي كانت رائدة فيه هاته المجلة لكنها ضلت طريقها مع أواخر الستينات، مهدت هاته التطورات الطريق لمجموعة من الأعمال حول التعقيد العالمي المتزايد ، وإدارة العولمة، والتحديات التي توجهها المؤسسات الدولية .

جزئيا حلت الحوكمة العالمية محل فوري لسابقتها كمسعى معياري (دراسات النظام العالمي) والذي كان ينظر اليه على أنه تنازلي أو ثابت للغاية بعد أن نما النظام العالمي من السلام العالمي عن طريق القانون، فشل النظام العالمي في جذب مختلف أنواع الفاعلين و الشبكات التي ميزت العلاقات الدولية المعاصرة.

عندما بدأت وجهات نظر العلماء حول النظام العالمي تبدو قديمة بعض الشيء هييء هذا المسرح لصناعة تحليلية جديدة وبعد جهود أرشيفية لكتابة التاريخ من مجلدين عن الفدرالية العالمية، لاحظ جوزيف باراتا أنه في تسعينيات القرن الحالي ظهر تفسير جديد للحوكمة العالمية كمصطلح مقبول في النقاش حول التنظيم الدولي للهدف المنشود و العملي المتمثل في الجهود المقدمة بدلا من مصطلح الحوكمة العالمية ويتابع : أراد العلماء تجنب إستخدام مصطلح من شأنه أن يعود الى التفكير حول الحوكمة العالمية في الاربعينيات 1940 والتى كانت قائمة وقتها حول الخوف من القنابل الذرية وفي كثير من الأحيان.

لقد حققت فكرة الحوكمة العالمية مكانة من الشهرة في أقل من عقد من الزمان حيث إنتقل المفهوم من رتبة المجهول الى أحد المحاور المركزية في ممارسة ودراسة الشؤون الدولية ، ومع ذلك فإن ظهور هذا المصطلح و التغيرات

في الطريقة التي يتم بها التتعبيير عن التطلعات للحصول على رؤى منه لم يجعل من الحوكمة خالية من محتوى معياري الذي نجم عن الإنشغالات التى حفزت الأجيال السابقة من العلاقات الدولية و علماء المنظمات الدولية بهذه الطريقة جاءت الحكامة العالمية للإشارة الى الجهود الجماعية لتحديد وفهم ومعالجة المشكلات والعمليات العالمية التى تجاوزت قدرات الدول الفردية مما يعكس إمكانية و قدرة النظام الدولي في أي لحظة من الزمن على تقديم خدمات شبيهة بالحكومة في ظل غياب حكومة عالمية.

إشتملت الحوكمة العالمية على مجموعة واسعة من الترتيبات لحل المشكلات التعاونية الملحوظة و الغير رسمية مثال ذلك (الممارسات والقواعد التوجيهية) أو التشيكيلات ذات الصبغة المؤقتة مثل(تحالفات الراغبين) ويمكن أن تكون هذه الترتيبات أكثر رسمية عند الأخذ بالقواعد الصارمة (قوانين ومعاهدات) أو المؤسسات ذات الهياكل الإدارية و الممارسات الراسخة لإدارة الشؤون الجماعية من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك سلطات الدولة و المنظمات الحكومية الدولية و المنظمات الغير حكومية وكيانات القطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني ، وتجدر الإشارة أيضا الى الحاجة الى تجديد التفكير حول كيفية الاستفادة بشكل أفضل من المنظمات الدولية قد دعمت جهود العلماء الذين يعملون تحت رعاية تعددية الاطراف ومنظومة الأمم المتحدة وهو مشروع نسقه روبرت دبليو كوكس برعاية الأمم المتحدة وكانت النية المعلنة هي الإ ستيلاء وإعادة بعث وبناء ضمنية شرعية لمصطلح (تعددية الأطراف) كطريقة للتفكير حول كيفية تنظيم العالم بشكل أفضل، حيث تبخر الزخم التحليلي لأن الحوكمة العالمية كانت تعني الكثير من الأشياء المختلفة للعديد من الأشخاص المختلفين. لقد جسدت آمال ومخاوف الكثيرين في مطلع الألفية، لكنها فشلت في تلبية الحاجة إلى تحليل الأوقات المضطربة. وتجدر الإشارة بإيجاز إلى ماهية تلك التغييرات الدراماتيكية وكذلك ما يأمل المصطلح في وصفه والتقاطه.

عززت ثلاثة تطورات واسعة ظهور مفهوم الحوكمة العالمية:

- طبيعة المشاكل العالمية

-وطبيعة الجهات الفاعلة

-والقيود المتصورة للتدابير الدولية لحكم الكوكب.

بدأ علماء العلاقات الدولية والمنظمات الدولية في طرح أسئلة حول الدور المحدد للجهاذت الفاعلة الأخرى و التي كانت بدرجات متفاوتة وكلاء عالميين بالفعل.

الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الخيرية ، على سبيل المثال ، تم حجبها عن أنظار المحللين الذين ركزوا على الدول باعتبارها الفاعل الوحيد أو على الأقل الأكثر أهمية، لكن مع نمو الإجماع حول وتيرة ومدى التغيير العالمي ، ازداد أيضًا الدافع لفهم أهمية مجموعة أكبر من الوحدات ، وامتد لاحقًا إلى الجهات الفاعلة الدينية ووكالات التصنيف المالي وكذلك العملاء الأقل أهمية مثل الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية و الحركات الإرهابية.

في الوقت نفسه ، بدأ العلماء في التساؤل عن نوع الحوكمة التي تمارسها آليات مثل الأسواق التي كانت في السابق هي الاختصاص الوحيد للاقتصاديين السياسيين الدوليين الأمر الذي شجع في العقود الأخيرة من القرن العشرين على التحول من الهياكل المتمركزة حول الدولة إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والآليات حيث شجعت أشكال المؤسسات الجديدة والشراكات على طرح أسئلة ليس فقط حول من وماذا شارك في تنظيم العالم ولكن أيضًا كيف نشأ أي شكل معين من المنظمات وآليات التحكم فيه. هنا ، تم تسريع العمل على الشبكات والمجتمعات المعرفية ، والتجمعات التجارية كبيرة الحجم مثل المنتدى الاقتصادي العالمي و الأثقال الموازنة مثل المنتدى الاجتماعي العالمي ، والأسواق واتخاذ قرارات المستثمرين.

من المؤكد أن الحوكمة العالمية ليست استمرارًا لسياسات القوة التقليدية. كما أنها ليست تعبيرا عن عملية تطورية تؤدي بالضرورة إلى تكوين هياكل قادرة على مواجهة التهديدات العالمية المعاصرة أو المستقبلية. كما أنها لا ترتبط بإدارة الاقتصاد على المدى الطويل! . علاوة على ذلك ، فإن الحديث عن "الحوكمة" وليس "الحكومة" يعني مناقشة المنتَج وليس المنتِج. الوكالة والمساءلة غائبة. في السياق المحلي ، تضيف الحوكمة إلى الحكومة ، مما يعني ضمناً الهدف المشترك وتوجيه الهدف بالإضافة إلى السلطة الرسمية والشرطة أو سلطات الإنقاذ. حيث يصفها باريت (كعمل تطوعي منظم)". (Weiss, Thomas G., and Rorden Wilkinson)

المبحث الثاني : التوجه من الحكومة الى الحوكمة

المطلب الاول:أبعاد التحليل ومستويات التجزؤ

"يوضح فحص ترتيبات الحوكمة المعاصرة في مختلف مجالات القضايا ، وعبر مستويات التحليل على أن الحوكمة مختلفة بشكل عام عن الحوكمة على مستوى سبعة أبعاد:

1. النطاق الجغرافي
2. النطاق الوظيفي
3. توزيع الموارد
4. الإهتمامات والمصالح
5. القواعد و المعايير
6. صنع القرار
7. تنفيذ السياسة ." ((Fenger,Bekkers.(2007)).

كما يمكن لكل بعد من هذه الأبعاد ان يتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال على مستوى المفاهيم المثالية للحوكمة , أي المركزية و التكامل و الحوكمة أي التجزئة و التمايز، ومع ذلك تجدر الإشارة الى أن جميع هذه الأبعاد لا تنطبق على كل مجال من القضايا ، فقد لا يتم تحديد بعض هياكل الحوكمة بالبعد الجغرافي ، ولكن من الناحية الفنية فقط ، مثل الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة The general Agreement on Tarif and Trade (GATT)

جدول رقم (02): *أبعاد الحكومة والحوكمة*

الابعاد	درجة التجزؤ	
	"الحكومة" مركزية السلطة	"الحوكمة" تجزؤ السلطة
النطاق الجغرافي	دولاتي	– دون الوطني – الوطني – الإقليمي – العالمي
النطاق الوظيفي	تعدد مجالات القضايا	وحدة مجال القضية
توزيع الموارد	مركزة	مجزأة
الإهتمامات والمصالح	مشتركة	متباينة
القواعد (المعايير)	-السيادة -الطلب+المراقة -التحكم(السيطرة)	-محدودية السيادة -الحكم الذاتي -السوق
صنع القرار	-هرمية (هيراركية) -الإجماع -المساواة الشكلية	-أفقية -التفاوض -اللامساواة

تنفيذ القرار	-مركزية -سلطوية -قسرية	-تجزؤ -ذاتية النفاذ -طوعية

Source :" Elke Krahmann , The privatization of security governance : developments, problems,solutions .2003

المطلب الثاني : المبادئ العامة للحوكمة العالمية

تقوم الحوكمة العالمية نظريا على مجموعة من المبادئ التصورية بإعتبارها بديلا للمأسسة و الضبط الدولاتي وأهم تلك الإدعاءات هي :

_"كسب للشرعية على أساس الأهد

اف و القيم و أساليب العمل : ينطبق مفهوم المشروعية داخل الوحدات السياسية التي تعني قبول عموم الشعب لمن يتولى مهام تسيير و إدارة الشؤون وفق مبادئ وقيم و قواعد إرتضتها تلك الجماعة أيضا على الفواعل الغير الدولاتية التى اصبحت تضطلع بمهام الدفاع عن قضايا ذات أبعاد عالمية خاصة و أن المؤسسات الرسمية الحكومية إن تمتعت بالشرعية قانونيا فكثيرا ما تفتقر للمشروعية (أزمة الديمقراطية في إسقاطاتها للعالم الثالث بالخصوص) ، فالفواعل الادولاتيه تلقى القبول من قبل الأفراد عالميا بالنظر لطبيعة المعايير و الأدوار و الأعمال التى تؤديها مثال ذلك عند بدء مؤسسة روكفالر Rockefeller في أربعينيات القرن العشرين عملت على على توفير القمح في المكسيك و ثم بعدها تم إنشاء المعهد الدولي للأرز مع مؤسسة فورد Ford في الفلبين أدت لظهور ثورة خضراء Nadeau . liberation in the philippines :Faith in a Revolution .2002))."

_ "الفواعل سواء كانت دولاتية أو غير دولاتية تعمل بالشراكة للتأسيس لما يعرف بالأساس الثالث للحياة الدولية ، فإضافة الى ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تستوجب طبيعة القضايا العالمية و الاشكاليات المرتبطة بها ميثاقاً للمسؤليات الإنسانية لتوحيد القيم العالمية للقرن

الواحد والعشرين ، لتشكيل أرضية لتشريعات دولية تمثل قواعد قانونية ظابطة لسلوك الفواعل و تتمتع بالمشروعية و تلقى قبول لدى الأغلبية " (Messu , michel . 2008)

_ التأسيس للديمقراطية و المواطنة العالمية: من بين المصطلحات التى يروج لها أنصار العولمة السياسية و الكوسموبوليتاليون الجدد نجد مصطلح المواطنة العالمية التى تطرح تبديل مستقبلي للمواطنات الدولتية ، أي أن مسار العولمة السياسية بعملياتها المتشابكة على المستويات الخاصة بنشر قيم متجانسة ومنمطة لحقوق الإنسان ومؤسسات منمذجة متوافقة وطروحات الديمقراطية ، إقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد ، يهدف هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحريردورالدولة أو منطقها الوظيفي ولكن بالأساس لبناء كيان كوني على أنقاض الدول بإسم إنسانية الإنسان و المصدر الإنساني للمواطنة لا مصدر الدول .

_ خلق معايير موحدة ملزمة للضبط العالمي : دليل ذلك أن معيار ISO(International Standarization Organization)أي نظام الجودة والذي أصبح مرجعا يراعى وطنيا إقليميا و دوليا في مطابقة الشركات الخاصة و العامة للمعاير الدولية في منتوجاتها وأساليب عملها وحتى في دفاتر الشروط الخاصة بصفقات المشاريع العمومية هو في الأصل من وضع معاهد خاصة بمبادرات الغرض منها فرض معايير ضبط عامة و مجردة ".(Fogarty .2013)

_ محاولة إرساء قواعد نظام تقييم فعال : إن توقيع لإتفاقيات و المصادقة على المعاهدات الدولية شيء و الإيفاء بتبعات ذلك يء أخر ، فالمسؤولية الدولية لتقييم مدى إلتزم الدول بواجباتها القانونية تجاه مواقفها إزاء القضايا العالمية "بيئة ، حقوق الإنسان .." أصبحت مهمة الفواعل غير الدولاتية ، خاصة بفعل تحجج الدول دائما بمبدأ السيادة القاضي بعدم التدخل في شؤونها الداخلية فالشبكات و المنظمات مثل منظمة العفو الدولية ، مراسلون بلا حدو ، المرصد الدولي للسجون ، السلام الأخضر هي القادرة على بناء تقييم لا مركزي و مستقل مدعوم من قبل العديد من المتطوعين.

_ السعي لتحقيق العدالة : على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول ، شرعية الحوكمة أساسها محاولة خلق الشعور بلإنصاف بمعنى أخر هل أن شعوب كل الدول كبرى كانت أو صغرى تتمتع بنفس القدر من المعاملة ؟ وهل تخضع لنفس لقدر من المعاملة ؟ وهل تخضع لنفس القيود ونفس الشروط ونفس العقوبات ؟ " (لموشي، طلال .(2015/2014))

المطلب الثالث :أليات الحوكمة

يصف ممثلي المدرسة الألمانية للإدارة في دراساتهم التحليلية وجهةنظرهم الخاصة للتعديلات في الصكوك التنظيمية ، حيث يفرقون بين ثلاث أليات رئيسية للحوكمة العالمية : الموائمة المتعددة الأطراف Multilateral Harmonisation، العقاب الأحادي الجانب Unilateral Punishmentو نشر الوطنية المتبادلة Mutual National Diffusion حسب الجدول التالي :

جدول رقم (03) : *الأليات الثلاث للحوكمة*

	الموائمة	الإكراه	الإنتشار
نوع النشاط	-التعاون وتعدد الأطراف في إتخاذ القرار.	-إتفاقات أحادية الجانب (اقتصادية و سياسية)	-المحاكاة اللامركزية (الإقناع / الدراسة) .
قوة الإلتزامات	متوسطة – عالية	عالية	منخفضة
الدافع الأساسي للمشرعين الوطنيين	-الهدف المشاكل العابرة للحدود -تجنب التفاوتات التجارية .	-الإنظمام الى المنظمات و الإتفاقات القائمة -الحصول على المساعدة المالية و التقنية .	-محاولات لتسوية المشاكل الوطنية -الحد من عدم اليقين .
القوى الدافعة الرئيسية	المصلحة	القوة	المعرفة

المصدر : (بورشنيك ، أناتولي و غايدي ، يوليا .خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية : ترجمة خير شهرازاد .2008)

الأليات المذكورة أعلاه تمثل نتيجة التحول في المصالح بين الدول تحت تأثيرات العولمة ، اين أصبحت معايي دولة واحدة تؤثر على مخرجات الأنشطة الاقتصادية لدولة اخرى .في هذه العملية تظهر الدول ككيانات مشرعة تتمتع بمشاركة مكتملة في تشكيل القاعدة المؤسساتية للحوكمة العالمية .

الموائمة : وفقا لرأي الخبراء المختصين ، هي التعديل الواعي للسياسة الوطنية من طرف الحكومات ، بحيث يتم تنفيذها بحكم التزاماتها بموجب الإتفاقات متعددة الأطراف وضرورة تكييفها مع معايير المنظمات الدولية .كما يمكن أن تشكل تعاونا منسقا مع مجموعة معينة من الدول بهدف حل المشاكل الراهنة ، في هذه الحالة توافق الدولة على أن تكون طرفا مشاركا في عملية إتخاذ القرارت الجماعية ، الى جانب تأثيرها الفعال في نتائج المفاوضات متعددة الأطراف كما عليها أن تقبل في المستقبل على تكييف المعايير وتنفيذها بفاعلية في سياستها الوطنية . بصفة عامة توحد الدول جهودها لحل المشاكل لما بين الأقاليم العابرة للحدود والعالمية نظرا لإستنفاذ الطرق العقلانية الأخرى في حلها لكونها منهكة أو غير متوفرة ، بلا منازع الدافع الأساسي للمشاركين في هذه العملية "، هي المصالح المتبادلة للاطراف لتحصيل المزيد من الفوائد الإقتصادية ،كما لا تعتمد طبيعة إلتزامتها على هوية المشاركين أو كيفية التحدي لمشكل ما ، ولكن أيضاا عدد المعايير الدولية التى تم تشكيلها المثال الحي حول ألية الموائمة هو التزام الدول في عملية التكامل الاروبي ، إنضمام الدول الى النظام التجاري الالمي ...الخ

الإكراه : تستخدم هاته الألية في حالة إمتلاك دولة معينة منظمات دولية أو ممثبيهم ، ميزة عدم تكافؤ القوة في العلاقات الدولية بهدف إملاء و فرض شروطها على دول سيدة أخرى . بعكس المؤامة الدافع الرئيسي للإكراه هي القوة الإقتصادية و السياسية للدول ، ورغبتهم في الحصول على المزيد من المزايا التنافسية .في حين تقترح المنظمات الدولية على الدول طرقهم الخاصة ومبادئهم للتعامل مع مشاكل معينة ، تسعى الدول المستفيدة قبل كل شيء الحصول على مساعدة مالية خاصة ، النفاذ الى الإتفاقات الدولية متعددة الأطراف و العضوية في جمعيات التكامل الإقليمي .قوة الإلتزامات للدول التى تمر بالإكراه عالية نوعا ما ، ذلك أنها تتخذ قراراتها الخاصة بسأن إمكانية التنازلات .

الإكراه بإستخدام القوة (العسكرية) في العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ليست منتشرة بشكل واسع ، حيث يتميز الإكراه الإقتصادي عن السيسي بإستخدام النوع الأخير على نطاق واسع ، مثلا في عملية التوسع التدريجي للإتحاد الأوروبي أو في سياق تقديم المساعدة الرسمية للدول الأقل نموا في العالم لهذا السبب أخذاً بعين الإعتبار أليات ومحددات و العواقب الإقتصادية السلبية ، لم يقدم خبراء منظمة التجارة العالمية خلال محادثات جولة الدوحة الأخيرة المشورة للدول النامية لبداء المفاوضات الثنائية مع الدول الرائدة ، نظرا لأن التنسيق متعدد الأطراف هو أكثر الأشكال التي تضمن حماية وتعزيز المصالح الجماعية .

الإنتشار : هو نتيجة للعملية التى يتم فيها نقل المهارة من خلال قنوات محددة في فترة زمنية معينة ، تمتد الى المشاركين في النظام الإجتماعي بعبارة أخرى هي عملية المحاكاة أو التعلم حيث أن المعلومات حول الأساليب المتقدمة للعمل في منظمة واحدة تؤثر في تشكيل إستراتجية المنظمات .

الميزة من إستخدام ألية الإنتشار هي حقيقة أنه ستكون للدول حرية الوصول الى المعلومات التى تحتاجها بإختبار المهارة السياسة Political Know-how من طرف أسلافهم القادرون على تخفيض التكاليف بإستخدام النتائج العملية في تطوير استراتجيتهم الوطنية أو تنمية البرامج

تمييزا لها عن الموائمة و الإكراه ألية الانتشار لها طبيعة لامركزية و لا تفترض إلتزامات تعاقدية رسمية و محددة للدول المستفيدة في علاقتها بحوكمات دول أخرى أو منظمات دولية ، لجوء حكومات الدول الى الإنتشار الساسي أولا : الهدف هو الإستفادة من الخبرات الإيجابية لدول أخرى بالحصول على ميزات تنافسية من خلال خفض لتأثير الإقتصادي الخارجي السلبي و الحد من المخاطر السياسية و الإقتصادية (اللايقين) لصنع القرار على أن تصبح معترف بها قانونيا على الساحة الدولية ..الخ .

بهدف تحليل الجوانب النوعية للتحولات التنظيمية التي تحدث في عملية التأثير المتبادل للمؤسسات على مختلف مستويات النظام الإقتصادي العالمي ، حسب رأينا سيكون من المفيد النظر في الأنواع الممكنة من التفاعل المؤسساتي المقترحة من طرف ممثلي المدرستين الأمريكية و الألمانية للإدارة :

النوع العمودي : من التفاعل كنتيجة لتنظيم التعاون بين المؤسسات من مختلف المستويات و الأصعدة لاسيما منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، الأزيان وغيرها

النوع الأفقي : يعكس العلاقات المتبادلة بين المؤسسات على نفس مستوى التنظيم الإجتماعي على سبيل المثال الإتحاد الاوروبي و رابطة بلدان جنوب شرق أسيا أو البنك الدولي و صندوق النقد الدولي

النوع الوظيفي : يحدد العلاقات بين مؤسستين أو أكثر في مختلف التوجهات المهنية أو العلمية بحيث تهدف جهودهم الى حل نفس المشاكل العالمية

النوع السياسي : موجود في الحالة التي تؤسس فيها الفواعل العالمية العلاقات المتبادلة بين المؤسسات واضعة في إعتبارها تحقيق الأغراض الجماعية أو الفردية كقاعدة ، النوع السياسي من التفاعل يؤدي الى تشكيل مشروع سياسي مشترك و العمل على اساس أدوات تنظيمية .

المبحث الثالث : الإقترابات والنظريات المفسرة للحوكمة العالمية الإقتصادية

المطلب الأول : التصورات المفسرة للحوكمة العالمية الإقتصادية

" نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الحوكمة العالمية كحدث أكاديمي وكمشروع سياسي ، ظهرت العديد من النظريات التي صاحبت ورافقت هذا الحدث فلكل يعتقد اليوم أن الحوكمة العالمية أصبحت حركة سياسية جدية ألا أنه لأسباب مختلفة فإن بعض المفكرين والمنظرين و الناقدين لايؤيدون المناقشات أو الممارسات التي تتضمنها ، فأهم التحديات التقليدية تلقي بلومها على مؤيدي الحوكمة العالمية بسبب ميلها وتحيزها ، فشرعيتها مشكوك فيها ، كما ان نظامها يعبر عن هيمنة وسيطرة طرف واحد ".(تعالبي على نوال. (2015)) ومن خلال هذا المطلب سيتم استعراض أهم التصورات التي بإمكاننا الإستناد عليها لتفسير الحوكمة العالمية:

أولا : نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية : وينطلق من نقطة محورية تتمثل في إنتفاءالتسلسل الهرمي في النظام العالمي وعدم إستناده الى أي نوع من التراتبية على حد تعبير كينيث وولتز بالنسبة للنظام الدولي ، ولاتوجد سلطة فوقية تخضع العلاقات بين الدول لمنطق معين ، وفي ظل بيئة فوضوية كهذه تسود شكوك متبادلة حول نوايا الدول ، كل دولة تأخذ في الحسبان تشكل وتراكم الإدراكات السلبية عن الوحدات الأخرى في النظام مما يعزز المخاوف ويولد معضلة أمنية ، خاصة و ان النظام العالمي يعمل في ظل أجواء من الفوضى ، وبقبول فرضية الفوضى تتحدد أكثر الدائرة التي ننظر من خلالها الى النظام العالمي الجديد .

ولهذا فإن النظام العالمي الجديد الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح مجالا تتصارع فيه الدول من أجل القوة " . (بن عيسى، محسن .(2011)) ولتلطيف هاته المعضلة المتولدة من الفوضى الحاصلة لابد من دولة مسيطرة واحدة تتمتع بالقدرة على تنفيذ قواعد النظام،وبالرغبة في ذلك يعتمد على ثلاث سمات : إقتصاد نام وكبير ، السيطرة في قطاع تقني و إقتصادي مهم و القوة السياسية التى تدعمها القوة العسكرية . لأن تزعم الهرمية التراتبية العالمية لابد من أن تكون دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى "(غريفيش ، مارتن و اوكلاهان .(2002)) لأن تزعم الهرمية التراتبية العالمية ماهي إلا مرادف للدولة القومية ، وكل ما تضيفه هذه الدولة العالمية لقواها هو في الحقيقة إنتقاص من قوة الدول الأخرى التي أصبحت جميعها طبقا لهذا الإستناد معرضة للخطر ولا يمكن لهذه الدولة أن تتحقق في ظل وجود قطبين متضادين في العالم ، و إنما يمكنها الظهور في ظل قطب واحد مسيطر على العالم حيث يستطيع هذا القطب أن يفرض أجندته على العالم ويحقق الدولة العالمية أو مايسمى عند البعض بشرطي العالم . " (بن ربيق ، عبدالله .(2016))

و الفكرة الأساسية التي يحملها نموذج الدولة العالمية هي أن الفواعل العقلانيين غير قادرين على التعاون ما لم تكن حريتهم في العمل مضبوطة من طرف سلطة مركزية وفي نفس الوقت ، فإن إنشاء سلطة مركزية سوف يعدل بنية النظام العالمي بالنتيجة المجتمع المنظم بشكل فوضوي للدول ذات السيادة سوف يزول من الوجود ويفسح المجال لحكومة مركزية ، أين يكون إحتكار استخدام القوة الشرعية منط لمؤسسة فوق وطنية تمتلك السلطات الضرورية للحكم . " ومن ثم يصبح حضور وتأثير المستوى العالمي و الإنساني مثل حضور وتأثير المستوى المحلي و الفردي ضمن إطار الدولة العالمية، ويبرز الكل العالمي في الواقع و في الوعي بشكل لن يصبح بالإمكان تجاهله أو حتى التفكير خارجه ، ما يعني أن المشكلات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية و البيئية و الصحية القادمة ستكون صبغتها وطبيعتها عالمية ، وعليه فإن الحلول المطلوبة وضرورية ستكون أيضا عالمية أكثر مما هي محلية ." (زياني، صالح , (2013))

ثانيا : نموذج الحوكمة بدون حكومة عالمية : يؤكدو الدافعون عن هذا النموذج أن الحكومة العالمية تتجسد من خلال مؤسسات متعددة الجوانب أين تتخلى فيها الدولة عن هذا بعض سلطاتها وتفوضها لأنظمة عالمية ، لأنه هناك بروز لقضايا ومشاكل تستعصي على الدول علاجها إنفراديا الأمر الذي يحتم عليها اللجوء الى قوى و فواعل لها القدرة و الفعالية على إيجاد نوع من التنسيق الجماعي الدولي خارج نطاق الحكومة الواحدة ، فالمشاكل

و الأزمات العالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة ، لذلك فإنه ينبغي أن تقوم الدولبتشكيل مؤسسات عالمية لتسهل التعاون الذي تبحث عنه بقصد تحقيق أغرضها.

إن ما يتبين من خلال هذا الكلام هو إعادة تنظيم السلطة على المستوى العالمي بحيث نتخلى عن فكرة الحوكمة العالمية لدراسة الحوكمة العالمية ، وإنما نلجئ الى نظام ' المشاركة في المسؤلية ' بين الدول و المؤسسات الدولية أو بالأحرى العالمية على جميع المستويات محلية كانت أم وطنية أم دولية أم عالمية ، لتمكين التجديد في المشاركة بالمسؤليات و خلق بيئة ممكنة لزيادة فعالية الناس و الشركاء في متابعة تحقيق أهدافهم الشرعية ، و مواجهة المشاكل العابرة للحدود .

"ولعل تشبيه المفكر الشهير "جوزيف ناي " السياسة العالمية في القرن الحادي و العشرين بأنها خشبة مسرح ، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد ، إذ بدأ يزاحمها ممثلون أخرون كالفاعلين من غير الدول دلالة على ما تم قوله من جهة ، ومن جهة أخرى ، دلالة على التفاعلات السياسية في الحوكمة العالمية لأنهم أحدثوا تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي والتي ترافقت مع إنكشاف سيادة الدولة و التحول من مساومتها على الشراكة في وظائفها الي ما يمكن تسميته 'الإختراق الموازي ' أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط ، بل يلعبون قوة موازية ، ويفرضون قوانينهم الخاصة في بعض الأحيان مما يعني أننا امام حكمة عالمية بدون حكومة عالمية . (زياني .2013)

ثالثا: نموذج الحوكمة تحت مظلة الهيمنة : تتمحور فكرة هذا النموذج حول الهيمنة أو الزعامة التي تستند الى الإعتقاد العام بشرعيتها في نفس الوقت الذي تقيدها فيه الحاجة الى المحافظة عليها ، وتقبل دول أخرى حكم المهيمن بسبب هيبته و مركزه في النظام السياسي الدولي إذا توجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى ، ثمة حاجة الى درجة كبيرة من الإجماع الإيديولوجي أو ما يسميه الماركسيون " الهيمنة الإيديولوجية " تبعا لأنطونيو غرامشي ".(غيبلين ،2004، ص.100)

"وفقا لهذا يجب على القوة المهيمنة و التي قد تكون دولة أن تكون لها سلطة فوقية ،و الوسائل الكافية لخلق ضوابط و قواعد دولية تضمن اللإلتزام بها و تحقق الإذعان بين الناس ، وحتى فعالية المؤسسات الدولية تبقى

رهينة قدرة القوة المهيمنة على حفظ النظام ، وهو الواقع الذي يجد تكريسا له منذ صعود الولايات المتحدة الأمريكية قطبا أحاديا فيي مسزان القوى الدولية على حساب ديمقراطية لعلاقات الدولية التى كانت تتجلى إلى حد ما ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة ، فكانت النتيجة تهميش الأمم المتحدة و مؤسساتها ، إذ تجاوزتها أمريكا على نحو شبه كلي في عدة قضايا و على رأسها ما يعرف بالحرب على الإرهاب ". (زياني .2013)

المطلب الثاني : المقاربات النظرية للحوكمة الإقتصادية العالمية

مع صعود الحوكمة الإقتصادية العالمية الى قمة أجندات الإقتصاديات الدولية ، حيث أصبح لا يمكن الإعتماد على الدول و الأسواق وحدها " الأمر أصبح يحتاج الى أليات حوكمة عالمية لتولي وظائف عدة في الإقتصاد العالمي الجديدة و بشكل خاص توفير الخدمات و إيجاد الحلول لإخفاقات السوق وضمان الإستقرار النقدي العالمي و وضع معايير مشتركة وضبط قطاع الأعمال "

ومنه يمكن القول أنه برزت مقاربتين أساسيتين تؤكدان على الطرح المتعلق بالحوكمة الإقتصادية العالمية والتي سيتم تناولها في هذا المطلب

أولا: المقاربة النظرية اليبرالية –المؤسساتية :

ترى النظرية الليبرالية –المؤسساتية أن التجارة الحرة تعزز السلام ويمكن أن تخلق شراكات اقتصادية تعود بالفائدة المتبادلة على جميع الامم .ولذلك يمكن للتعاون العابر للحدود الوطنية أن يحقق فوائد إيجابية متبادلة. ومع ذلك، لا يمكن أن ينجح ذلك إلا من خلال الالتزام بالقيم الليبرالية وإنشاء مؤسسات مستقلة يمكنها تعزيز وإنفاذ هذه القيم مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد دفع هذا الليبراليين إلى القول بان الفوضى لا تعني استحالة وجود أنماط دائمة للتعاون. فإنشاء النظم الدولية مهم كونها تساعد في تسهيل التعاون بين الدول عن طريق الحد من

تباين انظمة المعلومات وتعزز التبادلية، وتسهل فرض العقوبات على الذين يحاولون الخروج عن معايير السلوك الدولي المتفق عليه(Dunne & Schmidt, (2017) p123)

ومنه فالليبرالية –المؤسساتية ترى أن الحوكمة الإقتصادية العالمية يمكن فهمها على أنها الحوكمة من خلال التعاون فيما بين الأنظمة، لذا تعتبر المؤسسات الدولية قوية بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات الإقتصاد الدولي المعولم (Hasenclever & Andreas (1997))

حسنت المؤسسات الإقتصادية العالمية IMF ,WB , WTO من الطرق التي يعمل بها الإقتصاد العالمي .وعلى إعتبار أن العالم أصبح أكثر تكاملا وتعقيدا نشأت قضايا جديدة ، أثبتت عدد من الأنظمة القائمة على أنها غير كافية تماما للوفاء بالمهام الموكلة إليها .على سبيل المثال، فقد أثبتت الأنظمة التى تنظم المجالات المالية أنها قاصرة .كما أن زيادة التكامل وعدم الإستقرار للأسواق المالية ، وتقلبات سعر الصرف تشكل تهديدا خطيرا على إستقرار الإقتصاد العالمي .

الجهود لخلق نظام دولي للشركات المتعددة الجنسيات، مثل بسبب المعارضة القوية من قبل العديد ن الدول و جماعات المصالح، وصلت إتفاقية الإستثمار متعددالأطراف الى طريق مسدود، على الرغم من أن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية مصممة لتنظيم الترتيبات الإقتصادية الإقليمية، الا أنها تكاد تكون غير فعالة تماما .بإختصار ، مهمة إصلاح الأنظمة القائمة و إنشاء أنظمة جديدة يعد أمرًا صعبا.

كذلك وجود عقبات هائلة لتحقيق مثالية اللبيرالية– المؤسساتية لنظام قائم على الإقتصاد الدولي Regime-based international economy، ومسألة الإمتثال هي الأخرى تمثل تحديا من نوع خاص . وإستمرارية هذا المشكل يحد من فعالية المنظمات الدولية. إذ تواجه المؤسسات الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين، عددا من القضايا الملحة، بحيث تؤثر وتحدد نتائج هذه الأخيرة على مستقبلها. وهو ما يطلق عليه العلماء "العجز الديمقراطي ". المؤسسات الإقتصادية الدولية تم إنتقادها لانها ليست مسؤولة أمام أي من الناخبين الديمقراطيين وتتمحور حول الفجوة بين سلطة المؤسسات القائمة وتغيير توزيع السلطة في النظام الدولي.

ثانيا: مقاربة العصر الوسيط الجديد

يعتبر Hedley Bull أول من إستخدم مصطلح " العصر الوسيط الجديد في كتابه المجتمع الأنارشي سنة 1977، حيث وصف حالة النخر التي تتعرض لها سيادة الدولة و تعدد مظاهر العنف و إنتشارها، ثم أعادة آن ماري سلوتر Anne-Marie Slaughter إحياء النقاش حول موضوع تراجع دور الدولة أمام تنامي أدوار فاعلين أخرين.

تعتقد هاته المقاربة بأن مفهوم السيادة الوطنية قد تغير نتيجة للتطورات الداخلية والخارجية ، و أن العالم سيشهد نهاية السيادة الوطنية ، فالدول إنقسمت الى ما دون الدول Substates كنتيجة للصراعات العرقية و الإقليمية ، و في الوقت نفسه ، تزايد عدد الفواعل غير الحكومية و فوق الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات و خاصة المنظمات غير الحكومية (NGOs) .

يتسم العصر الوسيط الجديد بتفكك العالم الوستفالي ويتجلى ذلك من خلال ثلاث مظاهر أساسية :

- إعادة صياغة الأقاليم و مجالات الإختصاص الإقليمي بالإعتماد على معايير متداخلة
- ظهور تحديات جدية للنظام دولاتي التمركز و لإحتكار الدولة للفاعلية في السياسة الدولية، هاته الفواعل الجديدة اصبحت تنافس الدول في الإستحواذ على الشرعية و بالتالي الولاء
- أصبح النظام الوستفالي في الوقت الحالي في ذروة تطوره (على الأقل بإعتباره مسارا تاريخيا ممتدا) مليئا بمظاهر ما قبل حداثية (التعصب القبلي ، التطهير العرقي و المغالاة في التطرف الديني)

تقول هاته المقاربة أن المنعطف التاريخي من تطورات تكنولوجية معاصرة و قوى إقتصادية عبر وطنية قد قلصت من هياكل السلطة المركزية، كما ترى فيالنظام الهرمي الذي كانت تهيمن عليه الدول اصبح يحل محله شبكات افقية من الدول، منظمات طوعية و المؤسسات الدولية ومنه فالسرديات الناشئة حول العصر الوسيط الجديد تتفق بالأساس مع دعاة " العلاقات ما بعد الدولية " أي "السياسة العالمية " التي يصنعها عدة فواعل و لا يكون الحسم فيها بالضرورة للدولة .

كذلك الشأن بالنسبة للأثار المترتبة لهذه الوضعية حول حوكمة الإقتصاد العالمي فهي لا تبدو واضحة، فأنصار هاته المقاربة يؤكدون بأن شيئا جديدا سيحل محل الدولة، لكن لم يتم تحديد ماهيته وكيف سيمارس سلطته في مقابل السلطة التقليدية .(شهرزاد ،خير .2013/2012)

خلاصة الفصل الأول :

مما تم طرحه في الفصل الأول نستخلص أنه من التسعينيات، تم إيلاء اهتمام خاص لمسألة "الحكم العالمي". هذا المصطلح الذي لم يستخدمه أحد تقريبًا منذ عقد من الزمان، ولكنه يُعتمد الآن بشكل عام للإشارة إلى المؤسسات لإدارة العلاقات بين الدول عبر مجموعة من القضايا، من الأمن إلى حقوق الإنسان والبيئة. تشير "الحوكمة" في أبسط معانيها إلى فن الحكم، أي التأكد من أنه يمكن الدفاع عنه أخلاقياً وفاعلية، وهذا لا يعني أنه ينبغي أن تكون هناك وجود مؤسسة واحدة، بل يشير إلى مجموعة من الهيئات المتشابكة ولكن المنفصلة التي تشترك في هدف مشترك. وبالتالي فهي لا تغطي أنشطة الدول فحسب ولكن أيضًا أنشطة المنظمات الحكومية الدولية، وعلى الأخص الأمم المتحدة ودور المنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية) والحركات عبر الوطنية: كل هذه الأنشطة تتحد، ليس أقلها من خلال التأثير على بعضها البعض بهدف إنتاج نظام الحوكمة العالمية، وهو مصطلح يميل في السياق الدولي إلى أن يعني شيئًا أكثر تحديدًا "ألا وهو إنشاء سلطة عالمية واحدة من شأنها أن تكرر على نطاق عالمي سلطة وسلطات دولة ما. حكومة وطنية". ومنه تندرج الحوكمة العالمية ضمن سياق العولمة وعولمة أنظمة السلطة: سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا. وفي استجابة لتسارع نمو الاتكال الدولي، سواءً بين المجتمعات البشرية ذاتها وبين البشر والمحيط الحيوي، صُيغ مصطلح «الحوكمة العالمية» ليشير إلى عملية وضع

القوانين والأحكام على مقياس عالمي أي الانتقال نحو التعاون إقتصادي سياسي بين ممثلي المؤسسات عبر الوطنية وتسعى الحوكمة العالمية إلى نقاش حلول القضايا التي تؤثر على أكثر من دولة أو منطقة

الفصل الثاني :
فـــواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية

تميزت العقود الماضية بظهورعدد متزايد للفواعل المشاركة في الحوكمة العالمية ، المترابطة فيما بينها من خلال نظم معقدة من التفاعلات ، التي خلقت عمليات جديدة تتجه بالنظام الدولي نحو تقوية أطر التعاون و التكييف و تجاوز أطر الصراع و النزاع ، ضبطت تفاعلات مستويات مختلفة لسياسة العالمية ، ضمن ما أصبح يعرف بالحوكمة العالمية لقضايا الإقتصاد العلمي هاته التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية بنيويًا وعلى مختلف الأصعدة والتي إنعكست على الحقل المعرفي أيضا حيث يعتبر دور هاته الجهات الفاعلة من أكثر القضايا التي نوقشت في الناقشات العلمية. يختص هذا الفصل في تحديد أهم فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية وتم تقسيمه ال مبحثين الأول تناول الدولة و المنظمات الدولية كفاعل رئيسي في الحوكمة الإقتصادية العالمية أما المبحث الثاني تم التطرق الى الجهات الفاعلة الغير حكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية .

المبحث الأول : الدولة و المنظمات الدولية الحكومية كفواعل رئيسية في الحوكمة الإقتصادية

المطلب الأول : الدولة كفاعل رئيسي في الحوكمة الإقتصادية العالمية

تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية عموما أو الاقتصاد العالمي بوجه الخصوص ، فقد كانت الدول هي السباقة في تدويل القضايا الإقتصادية، حيث كانت تحتكر الممارسات الاقتصادية خارج حدودها . إلا أن هاته الأدواركانت تختلف من دولة إلى أخرى ، وذلك حسب طبيعة القوة الاقتصادية التي تحوزها كل دولة . ومع تراجع دورالدولة الإقتصادي وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية لوحدها ، أدى ذلك إلى تزايد ترابط إقتصاديتها بالدول الأخرى و أيضا خلق هيئات فوق قومية تسعى الى تحقيق أهداف إقتصادية مشتركة شأنها شأن الدول،كذلك تزايد وتيرة ظاهرة العولمة التى أفرزت فواعل جديدة تكمل الأدوار الإقتصادية للدول سواء محليا أو عالميا . (Geoffrey, Allen Pigman (2007).p07)

على الرغم من تراجع دور الدولة في الكثير من المجالات خاصة الإقتصادي ألا أن الدول القومية تمارس عادة قوتها على إقتصادها المحلي وتنظم تفاعلها مع الإقتصاد العالمي أي أنها لا تحكم العالم بمفردها ، لكنها تظل من أهم الجهات الفاعلة لتحديد النتائج العالمية ، بالنسبة لمعظم القرن العشرين ، كانت الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم ، ويمكن القول أنها لا تزال كذلك حتى اليوم. لا تزال الولايات المتحدة أكبر اقتصاد وطني في العالم ، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي (GDP) أكثر من 17 تريليون دولار ، ولديها الأقوى الجيوش العسكرية في

العالم، البحرية الأمريكية وحدها مسؤولة إلى حد كبير عن تأمين أهم نقاط الاختناق في العالم لسوق النفط العالمي ، ومضيق ملقا وهرمز فإن الولايات المتحدة هي الدولة الرئيسية. المانح لمعظم المؤسسات الدولية ، بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية ((Christian ,Downie, at (05/02/2021)

، منظمة الطاقة المهيمنة. كما يرى جوزيف ناي Joseph Nye الدولة القومية تقوم بموازنة للأنشطة التى عجزت عن تأديتها بمفردها من خلال القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مع الإقتصاد العالمي ، حسب رأيه تبقى الدولة القومية الفاعل الرئيسي وليس الأوحد في السياسة العالمية عموما و الإقتصاد العالمي خصوصا Joseph ,S. Nye & John , D. Donahue (2000) . p 12).

وعلى الرغم من الدور المهم الذي تلعبه الدول كأحد فواعل الحوكمة الإقتصادية ألا انها أيضا منخرطة في منظمات و مؤسسات دولية تراعي مصلحتها الإقتصادية

المطلب الثاني : المنظمات الدولية الحكومية كفاعل في الحوكمة الإقتصادية العالمية

تعتبر المنظمات الدولية الحكومية من أحد أهم فواعل الحوكمة العالمية الإقتصادية ، على الرغم من اعتبار الدول هي المنشأة لها إلا أنها تعتبر كفاعل مستقل بإرادته عن الدول المنشأة له ، وذلك من خلال الشخصية القانونية التي تتمتع بها هاته المنظمات وأيضا مكانتها العالمية المؤثرة داخل نسق الحوكمة العالمية.(Ujvari ,Balazs) (2013

وعلى الرغم من إختلاف تصنيفات المنظمات الدولية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمات الدولية الحكومية التى لها علاقة بالحوكمة الإقتصادية العالمية وسيتم التطرق لكل منها

-ذات صلة مباشرة والتي سأركزفيها على منظمة الأمم لمتحدة

-منظمات مختصة يتم التطرق الى منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

-المنظمات الناشطة في حيز جغرافي معين تناولت فيها مجموعة البريكس

أولا: الأمم المتحدة كمنظمة ذات علاقة فرعية بالحوكمة العالمية الإقتصادية

يعتبر الإقتصاد العالمي من أحد أهم الفروع التي تهتم بها الامم المتحدة ، بحكم أنها منظمة عالمية شاملة للعديد من المجالات و التي من بينها القضايا الإقتصادية والإجتماعية ذات المستوى العالمي الأم الذي خولها أن تمتلك أدوارا في الحوكمة الإقتصادية العالمية ، (Barkin,J.Samuel(2006). p02)

من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) هو المكان الذي يتم فيه معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم. جادل الكثير بأنه ، مع ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على جدول الأعمال الدولي ، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة العادلة والشرعية الوحيدة المناسبة لمعالجة هاته القضايا. في نتائج القمة العالمية لعام 2005 ، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجددًا أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورًا أساسيًا في تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية الفعالة. (الممارسات) الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية تستدعي إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك ، فلمجموعات الحكومية الدولية من البلدان النامية المعنية بالإصلاح "بما أن جداول الأعمال والهياكل التنظيمية تتشكل في نهاية المطاف من خلال علاقات القوة للاعبين الذين يشكلون المنظمة ، فإن مثل هذه الإصلاحات في (ECOSOC) يجب أيضًا أن تعالج وتحدث تأثيرات و تغيير في هياكل صنع القرار في الأمم المتحدة التي تمنح البلدان المتقدمة حاليًا صوتًا أكبر في صنع القرار مقارنة بالدول النامية ".(Abebe , Hamrawit (2012))

- دور الامم المتحدة في الحوكمة العالمية الإقتصادية:

إن الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الأمم المتحدة والحوكمة العالمية تدعي فقط أن الأمم المتحدة (UN) النقطة المركزية للحوكمة العالمية ولكنها تفتقر إلى تفسير متماسك لسبب ذلك. لا يزال من غير الواضح ما الذي يربط بين الأمم المتحدة والحوكمة العالمية بصرف النظرعن منح جائزة نوبل للسلام لعام 2001 للأمم المتحدة" (Margaret ,P. Karns& Karen A. Mingst. (2015)) ،

فهو يعتبر كتفسير متواضع بصرف النظر عن مجرد إعلان الأمم المتحدة جزءًا مركزيًا من الحوكمة العالمية ، تفشل الأدبيات العلمية في تحليل منهجي لكيفية تفاعل النمط المحدد للحكم الذي يسمى الحوكمة العالمية مع هيكل الأمم المتحدة وعمليات الإصلاح المختلفة أو ما يشكل بالضبط وظيفة الأمم المتحدة في الحوكمة

العالمية. قد يتعلق هذا جزئيًا بالمفهوم الغامض للحوكمة العالمية وعمليات الإصلاح الأكثر غموضًا في الأمم المتحدة. ومع ذلك ، إذا أخذنا الفكرة القائلة بأن الحوكمة العالمية والأمم المتحدة تشتركان في الجوانب الهيكلية والمعيارية المشتركة ، إن ربط مفهوم الحوكمة العالمية بمنظومة الأمم المتحدة أمر منطقي من المنظور المعياري والتحليلي للحوكمة العالمية الإقتصادية . بالنسبة إلى أتباع المنظور التحليلي ، فإن الأمم المتحدة ليست سوى جزء واحد من نظام الحوكمة الدولية ، وإن كان جزءًا مهمًا. يمكن للأمم المتحدة أن تكون بمثابة مثال رئيسي لتحليل كيفية ممارسة الحكم في الساحة الدولية. أي أن الأمم المتحدة هي الجزء المركزي للحوكمة العالمية. فمن المنظور المعياري ، فإن العلاقة بين الحوكمة العالمية والأمم المتحدة أكثر وضوحًا. لقد قيل بالفعل أن الاقتران المعياري هو الأقوى والأكثر وضوحًا: "على الرغم من أوجه القصور والقيود الواضحة التي تميز مساهمة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية ، إلا أنه كما هو موضح في المادة الأولى ، الفقرة الثالثة من الميثاق ، تتمثل مهمة الأمم المتحدة في "تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، [...] لتطوير العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لتعزيز السلام العالمي. "(UN Charter I, 3) مع الأخذ في الاعتبار مجموعة الأهداف التي تتوخى تحقيقها من خلال الحوكمة العالمية – العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والتنمية المستدامة وحل النزاعات سلميًا تحت رعاية القانون الدولي – أي أن النظرة المعيارية للحكم العالمي والأمم المتحدة متطابقة. (Oerding,Ba Simon.(2008))

ثانيا:المنظمات الدولية المختصة (ذات صلة مباشرة بالحوكمةالإقتصادية العالمية)

- صندوق النقد الدولي كفاعل من فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية :

يعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) محوريًا في إدارة النظام المالي الدولي. من المسلم به منذ فترة طويلة أن صندوق النقد الدولي يمتلك موارد وسلطة أكبر من المنظمات الدولية الأخرى. عندما وصف راندال ستون صندوق النقد الدولي بأنه "أقوى مؤسسة دولية في التاريخ" "صندوق النقد الدولي هو أقوى حكومة فوق وطنية في العالم اليوم"

إن قوة صندوق النقد الدولي مثل أي فاعل في السياسة العالمية لهه مصادر مادية واجتماعية. بغض النظرعن أنه من دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) أومنظمة واحدة فوق وطنية (الاتحاد الأوروبي EU) ، لا يوجد لاعب حكومي أو دولي آخر يمكنه مضاهة صندوق النقد الدولي من حيث السيطرة على الموارد المادية. من يناير 2002 إلى أكتوبر 2012 ، قدم الصندوق 615،500 مليون دولار أمريكي. متاح للدول الأعضاء التي تعاني من ضائقة إقتصادية. ((Stephen , C. Nelson (2013)

ومنه فصندوق النقد الدولى له القدرة على تخفيف القيود المفروضة على الإستيراد و تشجيع نمو الأنشطة التصديرية المؤدية الى تسهيل المجال التجاري العالمي فهو يعتبر كمنصة لتسهيل المجال التجاري العالمي وخلق مناخ ملائم لتحسين العلاقات النقدية و المالية ز العالمية في إطار الحوكمة الإقتصادية العالمية ، لقد تزايد دور صندوق النقد الدولي مع بداية الثمانينات خصوصا تجاه إقتصاديات الدول النامية وهذا يبرزالدور المحوري الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في حوكمة الأسواق المالية و حوكمة الإقتصاديات العالمية ((mark, copelovitch(2010))

- البنك الدولي (كفاعل من فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية):

بعد المصادقة الدولية على إتفاقية بريتون وودز Bretton Woods وتحديدا في 27 جانفي 1946 بدأت مجموعة البنك الدولي The World Bank Group أنشطتها وتعتبر منظمة دولية حكومية وظيفتها الأساسية تقديم المساعدات المالية للدول النامية ثم تطور ليصبح مؤسسة تنموية متعددة المجالات وشمل تطورها الدخول في علاقات غير حكومية و المجتمع المدني وغيرها يضم 185دولة و يتألف من خمس منظمات دولية : البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).ويشار أحيانا للمنظمتين الاوليين مجتمعين بإسم البنك الدولي . (Zoe Young (2002), p22)

- منظمة التجارة الدولية (كفاعل من فواعل الحوكمة العالمية الإقتصادية)

تعتبرمنظمة التجارة العالمية فاعل رئيسي في مجال الحوكمة العالمية. منذ إنشائها في يناير 1995 ، وسعت نطاق قواعد التجارة في عمق الهيكل التنظيمي لما يقرب من 140 دولة ذات سيادة ، مما أثر على الحياة اليومية لجميع المواطنين. ونتيجة لذلك ، وجدت نفسها في قلب الجدل في المجالات التي تقع خارج نطاق السياسة التجارية

التقليدية. تمثلت استجابة مجموعات المصالح العامة في سياتل وأماكن أخرى في المطالبة بدور في عمليات منظمة التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة العالمية بإصلاحات رئيسية. الإصلاح لن يأتي بسهولة. يفخر مهندسو منظمة التجارة العالمية بأنهم خلقوا ما يعتبرونه إنجازًا كبيرًا في التعاون الاقتصادي العالمي المؤسسي. أي نجاح منظمة التجارة العالمية في فعل ما أرادت الحكومات القيام به من تقليل الحواجز أمام التجارة وإجراء تلك التجارة وفقًا لقواعد متفق عليها. (Gary ,P.Sampson(2001)

ثالثا: التكتلات الإقتصادية (كفواعل من الحوكمة الإقتصادية العالمية)

لا تقل أهمية وفعالية التكتلات الإقتصادية عن الفواعل السابق ذكرها فهي عبارة عن تظافر جهود مجموعة من دول تسعى لتحقيق التعاون فيما بينها بهدف الوصول لمصالح مشتركة تضمن إستمرارها فالتكتلات الإقتصادية لاتناف الحوكمة العالمية بل عكس ذلك فإنها تعززها ويمكن الأخذ بمجموعة البريكس(BRICS) كأحد التكتلات الإقتصادية الغير الإقليمية للقوى الناشئة و الرائدة تمت تسميتها في البداية البريك (BRIC) قبل إنضمام دولة جنوب إفريقيا ، وتضم خمسة دول : البرازيل وروسيا و الهند و الصين و كما تم ذكره سابقا جنوب إفريقيا و هي تسعى الى تولي دور قيادي في نموذج الحكم السياسي و الإقتصادي العالمي وذلك من خلال تحقيق إصلاحات مهمة و الإقتصاديات المتقدمة من جهة أخرى ، أما بروزها كقوة مؤثرة في النظام الدولي عامة و الحوكمة الإقتصادية خاصة من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، حيث يتوقع صعود الصين من حيث أسعار الصرف في السوق للمرتبة الأولى بحلول 2027 ، كما تشير التقارير الإقتصادية الى تفوق روسيا على ألمانيا كأكبر إقتصاد في أوروبا من حيث سعر الصرف بحلول 2035 (علي، بلعربي (2021)) هاته المؤشرات ستؤثر لامحالة في ميزان القوة الإقتصادية وبالتالي التأثير على النظام الإقتصادي المالي العالمي .

المبحث الثاني : الجهات الفاعلة الغير حكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية (NSAs)

يلاحظ العديد من المنظرين حول العولمة والحوكمة العالمية – على سبيل المثال هيلد Held ، ماكجرو McGrew ، روزنو Rosenau ، كيوهان Keohane ، ناي Nye ، سترينج Strange ، وآخرين – دورًا متزايدًا للجهات الفاعلة غير الحكومية (NSAs) في الساحة العالمية. بالنسبة للبعض منهم ، فإن مفهوم الحكم نفسه يعبر عن هاته الظاهرة بالضبط: أي زيادة مشاركة الفواعل الخاصة والمدنية في الساحة العالمية ، مما

يعني الانتقال من "الحكومة" إلى "الحكم". وبذلك ، أصبحت السلطة السياسية أكثر انتشارًا في النظام العالمي، يبني هذا الفصل على هذه الملاحظات والحجج ،

المطلب الأول: الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية

اولا: مفهوم الجهات الفاعلة غير الحكومية

الجهات الفاعلة غير الحكومية (NSAs) هي أفراد أو مجموعات تتمتع بنفوذ ومستقلة كليًا أو جزئيًا عن دولة أو عن دولة ذات سيادة. (web.archive.org/web. Oxford Dictionaries . 2021/04/06)

الجهات الفاعلة غير الحكومية (NSAs) هي جميع الجهات الفاعلة التي ليست (ممثلة) للدول و مع ذلك تعمل عل المستوى الدولي و ربما تكون ذات صلة بالعلاقات الدولية من خلال ويمكن تعريفها من خلال ثلاثة معايير الأول و الثاني (أنهم ليسو دولاً ومع ذلك يتواجدون على المستوى الدولي) ومع ذلك فالمؤشر الثالث المتمثل في (الصلة) له عدة مؤشرات نذكر منها:

1- ذات حجم كبير.

2- جمهورها كبير و يغطي العديد من الدول .

3- منحتها الحكومات و المنظمات الحكومية الدولية الوصول الرسمي الى الساحة السياسة .

4- ظهرت كنتيجة لسياسة دولية .

بشكل عام ، تم تمييز خمس مجموعات من الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأدبيات:

1. المنظمات الحكومية الدولية(IGOs) ،
2. المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) ،
3. مجموعات مصالح الشركات (CIGs) والشركات عبر الوطنية (TNCs) ،
4. المجتمعات المعرفية (ECs)
5. فئة الباقية (تشمل الشبكات الإرهابية ، المنظمات المهنية ، الكشافة ، الكنائس ، إلخ).

(Arts,Bas.(2003))

ثانيا: الجذور النظرية لتدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية

مع إنتهاء الحرب الباردة، بدأت المنظمات الدولية في الإنفتاح بشكل متزايد مما أدى الى زيادة كبيرة في عدد الجهات الفاعلة غير الحكومية (NSAs) التي تشارك في الحوكمة العالمية ، بينما تم تسجيل ما يقارب 20000 من غير الدول الأعضاء عام 1990 في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية ، بحلول عام 2016 ، تم الإبلاغ عن ما يقرب من 68000 من الجهات غير الحكومية المسجلة ، بزيادة قدرها 340٪. تعد محاولات رسم أنماط المناصرة عبر الوطنية خطوة مهمة إلى الأمام ومع ذلك فإن مثل هاته الإستنتاجات الإحصائية غير مبررة من الناحية التجريبية ، حيث برهن العديد من العلماء أن الحوكمة العالمية لا تزال متأثرة بشكل كبيرمن قبل الدول ، مع وجود فرص محدودة لجهات الفاعلة الغير الحكومية للتأثير بشكل فعال على صانع السياسات العامة ، ومنه يمكن القول أن الجهات غير الحكومية غير متساوية و أن بعضها أكثر أهمية في العملية السياسية من البعض الأخر ومن الأدوات المفاهمية المفيدة في هذا الصدد تحديد النواة " core" و المحيط "periphery " ومع ذلك فقد إختلفت الدراسات في الطريقة التي يتم بها تفعيل المجموعات الموجودة في القلب و تلك الموجودة على هامش مجتمعات الجهات الفاعلة غير الحكومية .

شهدت أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين الكثير من الجدل حول ما إذا كان يجب أن تصبح المنظمات الدولية أكثر انفتاحًا على مدخلات الجهات غير الحكومية أم لا. جادل أنصار المزيد من الانفتاح بأن المنظمات الدولية يجب أن تمنح المزيد من المنافذ لمجموعة ضمانات من شأنها أن تساهم في المسائلة والشرعية فلافتراض المعياري الكامن وراء نموذج شامل للديمقراطية العالمية هو أن الجهات الفاعلة المتأثرة بموجب بعض القرارات السياسية ، يجب أن تعطى فرصة للمشاركة في عملية صنع القرار ، انتقد باحثون آخرون هذه الآراء المتفائلة وجادلوا بأن المنظمات الدولية يجب أن تظل مؤسسات تديرها الدولة ولا يكون فيها للجهات غير الحكومية سوى دور محدود وهذا يعني أن المصالح من البلدان المتقدمة و / أو مجموعات الأعمال ستستفيد أكثر من زيادة فرص الوصول مقارنةً بالدعاة الذين يمثلون المصالح الموجودة في البلدان النامية ومنه فإن الانفتاح على المنظمات الدولية لن يضعف موقف البلدان المتقدمة أو مجتمع الأعمال ، ولكنه قد يعزز موقفها فقط. فالموارد التي تمتلكها الجهات الفاعلة غير الحكومية من الناحية التحليلية يمكن للمرء التمييز بين الموارد السياسية والمالية.

فيما يتعلق "بالموارد السياسية"، فإن الفكرة العامة هي أن صانعي السياسة سيوفرون مزيدًا من النفاذ إلى الوكالات غير الحكومية القادرة على توفي المعلومات التي يحتاجون إليها، فبمرور الوقت ، يتوقع أن الجهات الفاعلة غير الحكومية قادرة على توفير معلومات قيمة لصانعي السياسات من خلال إظهار أفضل الاحتمالات للحفاظ على أنشطتهم السياسية العالمية. بجانب التبادل المعلوماتي مع صانعي السياسات، و تحتاج الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضًا إلى "موارد مالية" لتحمل تكاليف المناصرة المستمرة (Gray & Lowery، 1997، p.28؛ Lowery، 2007؛ Halpin & Thomas، 2012) ومنه فالجهات الفاعلة غير الحكومية يمكن التعبير عنها بإنها لاعبون متعددو المستويات ، يعملون في سياقات مختلفة تقع على المستويين "العالمي" و "الوطني".

تتضمن معظم تصورات الحوكمة العالمية الصلة (المحتملة) لما يسمى بالجهات الفاعلة غير الحكومية المنظمات غير الحكومية والشركات والمجتمعات المعرفية، وما إلى ذلك لإدارة القضايا العالمية.

فمعظم الإقترابات تعتبر الجهات الفاعلة غير الحكومية داخلية وليست خارجية لنظام الحوكمة العالمي. هذا الموقف لا يتجاوز فقط المقاربات التي تتمحور حول الدولة، مثل الواقعية الجديدة، ولكن أيضًا وجهة النظر الكلاسيكية العابرة للحدود حول السياسة الدولية، والتي تعتبر فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية جماعات ضغط خارجية ومؤثرة في أحسن الأحوال (Reinalda, 1997). ومع ذلك، بشكل رسمي وغير رسمي، أصبحت الجهات غير الحكومية جزءًا من شبكات الحوكمة الدولية وتشكلها ((Arts,Bas.(2005)

خلال القرن العشرين تم تأسيس أكثر من 380000 منظمة حكومية دولية و منظمة دولية غير حكومية، بمعدل أكثر من منظمة واحدة في اليوم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الإحصائية الأتية :

المنحنى رقم 01: تزايد عدد المنظمات الحوكمية و غير الحكومية الدولية من سنة 1909-2009

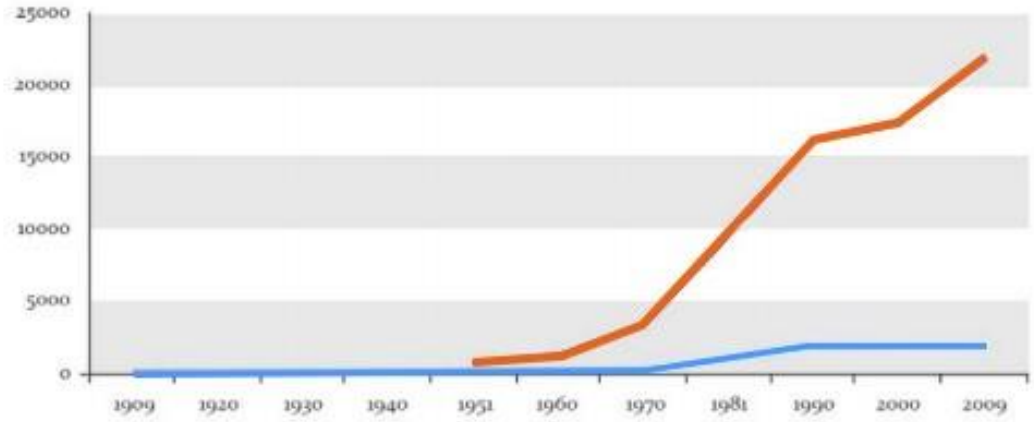

INGOs – منظمات دولية غير حكومية

NGOs - منظمات الحكومية الدولية

Source :" Thomas G. Weiss & Conor ,Seyle & Kelsey ,Coolidge.(2013) The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and Limitations"

ويظهرهذا المنحنى أنه تم تأسيس أكثر من 33000 منظمة بعد عام 1950 ، أي تم إنشاء ما يقارب أكثر من نصف جميع المنظمات تم إنشاؤها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، أدى انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى عصر من الشراكات العالمية بين الهيئات الخاصة والعامة بشأن قضايا محددة. فبعض سيناريوهات الحوكمة العالمية تشير إلى تفاعلات معقدة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية: ويمكن ذكربعض الأمثلة

– على مدى العقد الماضي، تم نشر حوالي 100000 جندي من قوات حفظ السلام الدولية وضباط الشرطة والمراقبين المدنيين في جميع أنحاء العالم كل عام في مناطق الحرب. جاء الموظفون من منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتحالفات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة، وتحالفات الراغبين، أو مزيج منها. إلى جانب الولايات والقوات المدعومة من (IGO)، عملت مجموعة من الوكالات الإنمائية والإنسانية غير الهادفة للربح التي تمولها الدول والمؤسسات والتبرعات العامة المباشرة في المناطق التي مزقتها الحرب والدول الهشة لدعم التنمية الاقتصادية وتزويد الجمهور

الرعاية الصحية والتعليم والحصول على المياه النظيفة وغير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، عملت الشركات المحلية والدولية الهادفة للربح في البلدان قبل وأثناء وبعد النزاعات المسلحة. وباختصار، فإن بعض الواجبات النموذجية للحكومة الوطنية – توفير الأمن والتنمية الاقتصادية والوصول إلى السلع العامة – غالبًا ما يتم تسهيلها من خلال شراكة بين الدولة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية.

– منذ انهيار اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في عام 1999، أدى تغير المظهر العام للموارد المتاحة من أجل التنمية تم رفع الأهمية المتصورة لفوائد التجارة من أجل تحقيق النمو المستدام. وفي الوقت نفسه، في البلدان الفقيرة، أصبح دور التحويلات من العمال المهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر يقزم الصناديق والمنح الخيرية الآتية من التدفقات المتضائلة (من حيث النسبة المئوية) للمساعدات الإنمائية. في الواقع، تجاوزت التحويلات في عام 2010 من المغتربين الأفارقة وحدهم 50 مليار دولار، في حين كانت المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بنحو 10 مليارات دولار من ذلك. بينما تكافح الأنظمة القائمة على الدولة لدعم الاقتصاد التنموي، فقد لعبت الأنظمة غير الحكومية دورًا أكبر. على سبيل المثال، أصبحت موارد الصحة العامة القادمة من مؤسسة (The Gates Foundation) أكثر أهمية من تلك الموجودة في منظمة الصحة العالمية ، وتوفر بعض شركات الأدوية أدوية منخفضة التكلفة للتخفيف من آثار وباء الإيدز وغيره من الأمراض. وعدد لا يحصى من المنظمات غير الربحية انظمت في شراكة في جميع قطاعات التنموية.

(Mark ,Doyle.(28/2021))

تساعد العديد من التطورات التاريخية والسياسية على تفسير تزايد حضور المنظمات غير الحكومية وأهميتها على المسرح العالمي. ففي أوائل القرن العشرين، برز عدد من قضايا حقوق الإنسان العالمية في المقدمة مما نتج عنها نشاط متضافر ومنظم من جانب الفاعلين في المجتمع المدني والذين يعملون على تلطيف سلطة الدول الفردية

في العقود الأخيرة، تجدد الاهتمام بالمجتمع المدني وتوافق مع الإخفاقات السياسية للاقتصادات المخططة مركزياً في دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الوسطى والشرقية. مع ظهور المنظمات غير الحكومية لتقديم بدائل مؤسسية لأنظمة الدولة الفاشلة ، وضعت إدارتا تاتشر (المملكة المتحدة) وريغان (الولايات المتحدة) سياسات لتقليص نفوذ الحكومة ، وبالتالي إضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة غير الحكومية (الشركات وكذلك المنظمات

غير الحكومية) ، بل وتفضيلها بالفعل، مما أثار تداعيات عالمية في مسائل خلق القيمة والحوكمة، مع ظهور أنظمة منتخبة ديمقراطيًا خارج الاتحاد السوفيتي السابق ، غالبًا ما تم اعتبار المنظمات غير الحكومية "وكلاء بحكم الواقع" للديمقراطية أما الظاهرة الأخرى التي إنتشرت في تلك الفترة لتتحدى أيضا سيادة الدولة والمتمثلة في العولمة ، فقد كان لتقدم العولمة آثار كبيرة على المجتمع ، و بعضها سلبي. أصبحت المشكلات التي كان من الممكن أن تكون محصورة تاريخيًا داخل الحدود الوطنية في كثير من الأحيان اليوم مشكلة العالم (أحد الأمثلة على ذلك : في عام 1997 مُنحت جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية. بعد عامين تم تقديمه إلى منظمة أطباء بلا حدود، وهي منظمة غير حكومية مكرسة لتوفير الوصول إلى الرعاية الصحية على مستوى العالم). تنضم العديد من الدول معًا في منظمات فوق وطنية / حكومية دولية للبحث عن حلول لمثل هذه المخاوف العالمية، مما يؤدي إلى "تحول صاعد في السيادة" بعيدًا عن الدول وتشير هاته الجوائز إلى الإعتراف رسمي بالأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في حل بعض أكثر المشاكل المربكة في العالم.

المطلب الثاني : أهمية المنظمات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة العالمية الإقتصادية

بالتالي، فإن عالم اليوم يحكمه خليط غير واضح ومعقد من السلطات المنتشرة والمشروطة، مما يخلق قواعد غير متسقة ودرجات متفاوتة من العمل الجماعي الفعال. لكنه غير كافٍ على الإطلاق. أحد الأسباب التغطية الغير المتسقة والمخصصة هو أن المنظمات الحكومية الدولية (NGOs) هي الحلقة الأضعف في السلسلة التي تربط الحوكمة العالمية معًا. في حين أنه ربما تكون كافية من حيث العدد فإن معظم المنظمات الحكومية الدولية غير مزودة بالموارد الكافية ، ولا تُمنح السلطة المطلوبة ، وتفتقر إلى الكفاءة والتنسيق ، وتظهر عدم الاتساق في سياساتها وفلسفاتها الأمر الذي لم يغير أي شيء من صحة التقييم الذي أجراه قبل عقدين من الزمن آدم روبرتس Adam Roberts وبنديكت كينجس بري Benedict Kingsbury في الأمم المتحدة : عالم المنقسم: "تم تعديل المجتمع الدولي ، ولكن لم يتغير بالكامل". (Adam, Roberts & Benedict, Kingsbury,(1993)ومن المفارقات ، أن المنظمات الحكومية الدولية تبدو أكثر هامشية في الوقت الذي تشتد الحاجة فيه إلى تعزيز تعددية الأطراف. فإنتشار المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية، إلى جانب خيبة الأمل مع المنظمات الحكومية الدولية، له آثار خطيرة على النظام العالمي. تفتقر إلى التفويضات القانونية وشرعية المنظمات الحكومية الدولية، والشراكات الخاصة بين القطاعين العام والخاص ويمكن للكيانات فقط تحقيق الكثير. بدون

هياكل شاملة ذات طابع رسمي أكبر، سيكون تأثير الشراكات بالضرورة متفاوتًا وبعيدًا عن المستوى الأمثل. ومع ذلك، تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية وغير الهادفة للربح دورًا حاسمًا في التخفيف من حدة الفقر، والحد من غازات الاحتباس الحراري، وتحسين المساواة بين الجنسين والمزيد... فموارد وطاقة المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية ضرورية ولكنها غير كافية. من الواضح أن الجيل الحالي من المنظمات الحكومية الدولية غير كافٍ. يمثل النمو في الجهات الفاعلة غير الحكومية تغييرًا جذريًا في تقديم إجابات على السؤال حول كيف ولماذا يستفيد العالم من الحكم العالمي، لكن هذا النظام المتطور غير متوازن. خلق تنوع الجهات الفاعلة فرصًا لتشكيل شراكات جديدة وتعزيز الشراكات الأقدم، ولكن لم يتغير أحد المكونات الأساسية للحوكمة العالمية المستقبلية في إندفاع للجهات الفاعلة غير الحكومية.

سيتطلب الجمع بين هذه الأنظمة الجديدة زيادة التدوين القانوني وتنسيق أكثر قوة من قبل المنظمات الحكومية الدولية. يعني غياب المنظمات الحكومية الدولية ذات النطاق والموارد والسلطة المطلوبة أن النظام العالمي محروم من الأدوات والوسائل والشرعية التي لا يمكن أن توفرها إلا المنظمات الحكومية الدولية العالمية. (Thomas Kelsey, Coolidge &,G. Weiss & Conor ,Seyle.(2013)) ويمكن فهم السياق أو المجال المؤسسي للفواعل الغير دولاتية من خلال الشكل الأتي :

الشكل رقم (02) : الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في البيئة العالمية.

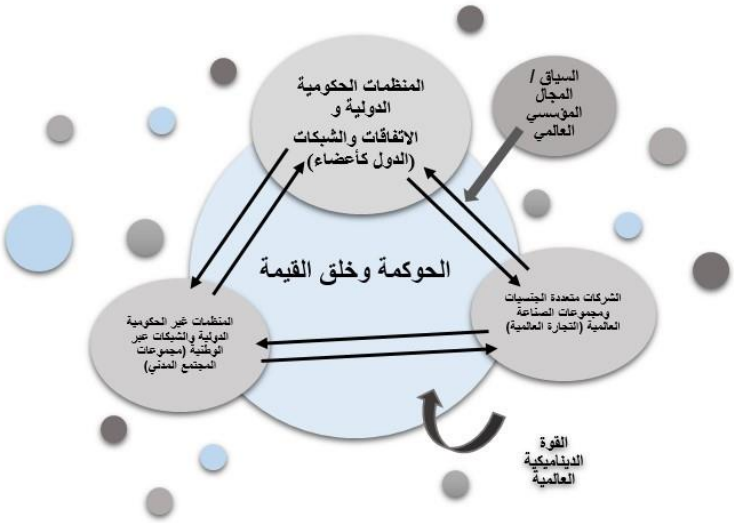

source : Hildy, Teegen & Jonathan, P Doh and Sushil, Vachani ,(2004). The importance of nongovernmental organizations (NGOs) in global governance and value creation: an international business research agenda. Journal of International Business Studies

ومنه فمنظور الحوكمة العالمية جسد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية ، وهنا تجدر الإشارة أن أدوار الفواعل العالمية في السياسات العالمية شكلت النقاشات الأوسع في الحوكمة العالمية في حقل العلاقات الدولية وهنا يمكن أن نستشف أربعة منظورات مختلفة للحوكمة العالمية كما حددها Dingwerth, Paterson و Pattberg (M. Patterson et al.(2003)). يمكن تحديد **المنظور الأول** في أن استخدام مفهوم الحوكمة العالمية في أشكال قريبة من أطروحات نظرية النظام من خلال النظر لأدوار الفواعل غير الدولاتية كمكملة لأدوار الفواعل الحكومية . في هذا الإطار، فان مفهوم السياسة العالمية يحال إلى أنه مجموعة الشبكات المتداخلة للأنظمة ما بين الدول حول القضايا العالمية وعليه فإن المفهوم الضمني للتغير الطفيف الذي طرأ على علاقات القوى من الدول السيادية إلى الفواعل غير الدولاتية هو مجرد وظيفة ميكانيكية

المنظور الثاني هو استخدام مفهوم الحوكمة العالمية للتعبير عن الرؤية الطوباوية للسياسة العالمية، وهو ما يدعم على ظهور المجتمع المدني العالمي الذي بإمكانه تعويض النظام الدولاتي. وتدخل المجتمع المدني هنا يرتبط بمباشرة

بمستوى عال من التشبع بالقيم الكوزموبوليتانية، ونشاطات الفواعل غير الدولاتية تظهر في إطار رغبة في التكامل العالمي المستند إلى قيم ومعايير مشتركة خصوصا ما تعلق بالرفاهية العالمية، حكم القانون العالمي والعدالة العالمية

المنظور الثالث يؤكد على تدخل الفواعل غير الدولاتية من زاوية مقاربة حل المشكلات الجماعية من طرف كل أصحاب المصلحة من أجل إيجاد حلول فعالة للمشاكل العالمية. إن الحوكمة العالمية في هذا الإطار تسعى لتشكيل مستويات عالية من التعاون بين الحكومات، المؤسسات الخاصة، الفواعل غير الدولاتية، قطاع الأعمال بهدف تحقيق النتائج في مجالات الاهتمام المشترك والمصير المشترك. إن هذا المنظور يحمل معنى أوسع لمفهوم الحوكمة ويؤكد على إضفاء الطابع غير السياسي لمفهوم الحوكمة إبعاد من السياسة وتحريره من القوة والسيطرة.

أما **المنظور الرابع** هو النسخة النقدية للحوكمة العالمية الذي يظهر فيه كخطاب للهيمنة من أجل إخفاء التأثيرات السلبية للتنمية الاقتصادية النيوليبرالية على المستوى العالمي، فقد ظهر من جهة، كمسعى للأشكال النيوليبرالية للعولمة الممارسة من طرف الدول والشركات العالمية، ومن جهة أخرى، كمقاومة المركزية السلطة وأساليب اتخاذ القرار على المستوى العالمي التي يقودها الأفراد والمجموعات الاجتماعية. (بن سعيد، مراد.(2011))

المطلب الثالث : مجموعة العشرين كفاعل في الحوكمة العالمية الإقتصادية

على مدار العقود السابقة نما عدد الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة الإقتصادية العالمية لتشمل مجموعة العشرين ككيان جديد للحوكمة الإقتصادية العالمية فقد تأسست بهدف التعامل مع الأزمات المالية الدولية (إدارة الإقتصاد العالمي)، لا سيما منع الأزمات المالية الإقليمية من "الانتشار" على نطاق أوسع، لقد غيرت مجموعة العشرين بعد عام 2008 الهيكل المؤسسي الاقتصادي الدولي وبالتالي الحوكمة الاقتصادية العالمية كما عرفناها. لقد أدخلت عنصرًا غير رسمي جنبًا إلى جنب مع ضرورات سياسية علنية – بدلاً من التكنوقراط – في قمة النظام الدولي للحوكمة الاقتصادية. فعدد المشاركين في مجموعة العشرين في الواقع 19 دولة عُضو بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي .تمثل في قمم المجموعة كُل من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي .تُمثل اقتصادات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مُجتمعة حوالي 90٪ من إجمالي الناتج العالمي، و80٪ من التجارة العالمية (أو 75٪ في حالة عدم احتساب التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي)، وثُلثي سكان العالم، وحوالي نصف مساحة اليابسة في العالم وعادة ما تتضمن عددًا من الدول الإضافية التي تتم دعوتها من قبل رئيس مجموعة العشرين ، وهي الدولة

المضيفة لقمة ذلك العام و تتم دعوة بعض هذه الدول، مثل إسبانيا، بانتظام بصفتها الشخصية ، وبعضها مدعو بسبب منصبهم كرئيس لهيئة إقليمية مهمة، مثل الاتحاد الأفريقي أو رابطة دول جنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى ذلك، يشمل المشاركون المنتظمون المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("OECD")، ومنظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تشارك هذه المنظمات في كل من مؤتمرات القمة واجتماعات مجموعات العمل الأكثر صلة بعملهم ((2013) Daniel,Bradlow

لا يحكم عملها، أويتم تقييدها، بنص قانوني متفق عليه بشكل عام مثل الميثاق و ليس لديها شروط عضوية محددة مسبقًا أو قواعد أو آليات تتعلق بالتصويت أو اتخاذ القرار أو تسوية المنازعات، فهي تفتقر عمدا إلى سكرتارية دائمة ومقعد. يعتمد أعضاء مجموعة العشرين على بعضهم البعض للتوصل إلى اتفاقيات باستخدام الوسائل الدبلوماسية في ظل ثقافة المعاملة بالمثل والثقة، أي يلعب المشاركون أنفسهم الدور الأكبر في عملية وهذا ما عرضها لانتقادات بسبب عدم وجود التزام مؤسسي أيضا عدم تمكنها لحد الآن من خلق معجزة لحل المشاكل الأساسية في عدم التوازن العالمي. فالحوكمة الاقتصادية العالمية تتطلب تضافر الجهود من جميع فئات المجتمع، ويتعين على الحكومات المحلية والوطنية أن تعمل جنبا الى جنب مع المنظمات العالمية والإقليمية. يبين الوضع الحالي أن المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ولجنة الاستقرار المالي لا يمكن أن تحكم الاقتصاد العالمي على نحو فعال بأنفسها. (Ernst-Ulrich ,Petersmann) .(2021)

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية الفصل الثاني يمكن القول أنه على مدى العقدين الماضيين، أصبح المجتمع الدولي مترابطًا بشكل متزايد بسبب التقدم السريع في التكنولوجيا وتطور عمليات التكامل الاقتصادي. لقد كشفت الأزمة الاقتصادية عن ضعف ونقص التعاون في الاقتصاد العالمي بدأت الدول في التركيز على السياسات المالية والاجتماعية من أجل التغلب على أثار الأزمة، عندما كانت الدول جهات فاعلة مهيمنة في المسرح الدولي ولم يتخذ سوى عدد قليل منهم قرارات سياسية رئيسية، كان التقدم في التعاون الدولي يميل إلى القياس الكمي من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات حكومية دولية جديدة. فالمنظمات الدولية هي جهات فاعلة مهمة في الحلقات الحاسمة للسياسة الدولية، ولها قوة في الوساطة، وحل النزاعات، وحفظ السلام، وتطبيق العقوبات وغيرها. كما أنها تساعد في إدارة مختلف المجالات الرئيسية ذات الاهتمام الدولي، من سياسة الصحة العالمية إلى السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم، ومنه يمكن إستنتاج بأنه لا يمكن دراسة سلوك فاعل دون التطرق الى الفواعل الاخرى فتشابك أدوار الفواعل وعلائقيتها بلرغم من تفاوت قوى الفواعل على حساب أخرى إلا أنها تحقق حوكمة عالمية.

الفصل الثالث :
إطار تقييمي للحوكمة الإقتصادية العالمية

الحوكمة العالمية تعتبر نتاج لتحولات نموذجية ليبرالية جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. مما أدى تفضيل آليات رأس المال والسوق على سلطة الدولة إلى خلق فجوات في الحوكمة شجعت الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمدني من تولي قطاعات المجتمع أدوارًا رسمية كانت تعتبر في السابق من اختصاص الدولة. وهذا يعزز تباين الآراء حول كيفية تحديد مفهوم الحوكمة العالمية. يجادل بعض الباحثين بأن الحوكمة العالمية تتكيف باستمرار من خلال إعادة تعديل الاستراتيجيات والنهج للحلول وتطوير أدوات وتدابير جديدة للتعامل مع القضايا التي المجتمعات ذات التأثير في جميع أنحاء العالم بدلاً من الحكم على الحوكمة العالمية الحالية، تسعى هذه المساهمة إلى تقديم لمحة عامة عن الحالة الراهنة للحوكمة العالمية من خلال مناقشة وضعها الحالي في مواجهة التحديات التي تواجهها ومستقبلها.

المبحث الأول: تقييم (تحديات) الحوكمة الإقتصادية العالمية

التحديات الحالية للحوكمة العالمية

يهدف عدد متزايد من الفواعل الناشئة في مجال الحوكمة العالمية إلى المساهمة في حل القضايا المترابطة التي تكمل أحياناً وتتعارض أحيانًا أخرى، مع الأنظمة القائمة بالفعل و المصممة لمعالجة بعض المشاكل الدولية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى. ((Hale et al. (2013) فعند فشل المؤسسات الدولية الحالية في توفير استجابة منسقة لتحديات جداول الأعمال الحالية على أنها "حالة من الجمود". من خلال مناقشة مسائل القوة والمساواة، يتبين كيف لتطورات الجديدة في العلاقات الدولية أن تؤثرعلى الاستجابات التعاونية للقضايا الأكثر إلحاحًا وتعيد تشكيلها.

أصبحت القوة في النظام الحالي للحوكمة العالمية ذات طابع أكثر انتشارًا. يطرح تحول السلطة المصاحب لصعود البرازيل وروسيا والهند والصين (دول البريكس) وغيرها من "القوى الصاعدة" أسئلة حول إعادة التنظيم أو التحولات المحتملة في الحالة الراهنة للحوكمة العالمية. أثناء الدعوة إلى تمثيل أفضل في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بدأت حكومات الصين والهند والبرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة في تطوير والحفاظ على مؤسسات بديلة للتعاون الاقتصادي والسياسي. إن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد كانتا نتاج هذه الجهود. في حين أن سلوكيات القوى الصاعدة تتشكل من خلال السمات الهيكلية للرأسمالية العالمية، فإن "الخطوط المختلفة للعلاقات بين الدولة

والمجتمع بين دول مجموعة بريكس (BRICs) توفر أسس الصراعات مع القوى الغربية حول الجوانب الأكثر ليبرالية للحوكمة العالمية" (Stephen P (2014) Rising powers,)

مع ذلك، فإن التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الحوكمة قد لا يكون كافياً... فالصعوبات لا تشمل فقط العقبات الموجودة حاليًا ولكن أيضًا التعقيد المتأصل في ضرورة إدارة العالم وبناء مؤسسات الحكم. هاته المخالفات ليست بالضرورة نتاج الصدفة أو النوايا السياسية السيئة، ولكنها أيضًا منتجات متأصلة، وتتطلب خيارات صعبة. أثيرت بعض الأمثلة الواضحة لمثل هذه المشاكل المتأصلة في النقاش العام الحالي بين الطلب العالمي على النمو الاقتصادي والحاجة إلى حماية البيئة هو مثال واضح، كما هو الحال أيضا بين حقوق الإنسان وسيادة الدول. في ما يلي سيتم طرح بعض القضايا أو التحديات المتعلقة بالحوكمة العالمية ومعالجة آثارها على نمو الحوكمة العالمية. والغرض من ذلك هو توضيح إمكانيات الحوكمة العالمية، والتأكيد على الحاجة إلى التفكير الواقعي فيما يتعلق بها.

المطلب الأول: القومية الاقتصادية كتحد يوجه الحوكمة الإقتصادية العالمية

القومية الإقتصادية تعتبركتحد يواجه السلم والأمن الدوليين وهو موازٍ لمسألة أخرى، قضية تُبرز الحاجة إلى الحوكمة العالمية ولكنها تسلط الضوء أيضًا على الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر ، أي ما يسمى "العولمة". ما تعنيه العولمة هو كسر الحواجز الوطنية وإنشاء كيان عالمي واحد جديد: هذا هو الحال بشكل أكثر وضوحًا في مجال التداول، الذي ينتشر فيه سوق العملات العالمي، وما يصاحب ذلك من تنقل رأس المال الاستثماري. لكن الأمر يتزايد بشكل متزايد فيما يتعلق بالتجارة، حيث تنخفض الحواجز الوطنية والإنتاج، مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات. في مجالات أخرى أيضًا في الثقافة والموضة وتكنولوجيا المعلومات تتزايد العولمة.

لقد أثارت قضية العولمة نفسها قدرًا هائلاً من الجدل، حول ما يحدث بالفعل وما هو مرغوب فيه. كل من هذه الحجج كان لها آثار على النقاش حول الحوكمة العالمية. فالذين يجادلون بأن العولمة تحدث بالفعل سوف يستنتجون أن الدولة القومية كما تم تشكيلها تاريخيًا غير قادرة بشكل متزايد على أداء أدوارها التقليدية في إدارة الاقتصاد والدفاع عن مستويات المعيشة لسكانها، وضمان المساواة داخل حدودها، وحتى في الدفاع عن المصالح الأمنية. و الاستنتاج الذي المتوصل إليه هنا هو أنه يجب نقل هذه الوظائف إلى الهيئات الدولية التي يمكنها الآن إدارة الاقتصاد العالمي والرفاهية الدولية عبر الحدود.حيث يمكن تطوير بعض المؤسسات القائمة لهذا الغرض

مثال ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك المستوطنات الدولية ، ومجموعة القمم الاقتصادية السبع ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، والآن منظمة التجارة العالمية ، التي تأسست في 1 كانون الثاني / يناير 1995 ولكن ، كما يجادلون هناك دائما حاجة إلى المزيد. (McGrew A (2008) pp 16–33)

ومع ذلك يمكن توضيح أشكاليتين في هذا الخط من الجدل:

الأولى: (و التي لطالما طرحها النقاد من العالم الثالث) هي أن الهيئات الدولية لا تهتم بالمصلحة العامة لأعضائها ، بل مصالح الأقلية القوية من الدول الغنية ، وهذا أي مقترحات لتوسيع صلاحياتهم أو إنشاء مجلس اقتصادي جديد للأمم المتحدة من شأنها حماية امتيازات الأغنياء

الثاني: (والمتأصل في حجة العولمة نفسها) هو أن هاته الهيئات لا يمكن أن تعمل إلا إذا كان الأعضاء المكونون لها والمتمثلة في الدول القومية، هم أنفسهم أقوياء، ومع ذلك يُقال إن السبب الحقيقي لامتلاك مثل هذه الهيئات هو أن الدول القومية أصبحت الآن في وضع أضعف مما كان عليه الحال حتى الآن.

ليس هناك شك في أن العولمة قد أنتجت عملية متنامية من الترابط الاقتصادي العالمي. في حين قررت دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمرات القمة الخاصة بهم اتخاذ مزيد من الخطوات نحو التكامل (بغض النظر عما قد يقرر البريطانيون القيام به أو عدم القيام به)، فإن الكتلتين التجاريتين الأخريين (نافتا NAFTA وكتلة الين Yen bloc في الشرق الأقصى) يتم توحيدهما ، بينما في أمريكا الجنوبية أنشأت مجموعة من البلدان ميركوسور Mercosur. يقترح تقريرالحوكمة العالمية مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز الترابط وإدارة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إنشاء مجلس الأمن الاقتصادي، وهو جهد متجدد من أجل حث الدول المانحة على تحقيق هدف 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في مجال الهجرة وتمويل "الأغراض العالمية" من خلال فرض رسوم على استخدام الموارد العالمية المشتركة. تقترح مؤسسة فورد أن يصبح المجلس الاقتصادي مكافئًا عالميًا للاتحاد الأوروبي (مما سيعزز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية للدول الأعضاء ويشجع التعاون الدولي في قضايا مثل نقل التكنولوجيا والموارد والمديونية وعمل أسواق السلع) هنا يبدو أن التيارين المتميزين في الحوكمة العالمية بالمعنى المؤسسي والعولمة في المجالين الاقتصادي والمالي يلتقيان.

ومع ذلك، هناك أسئلة يمكن طرحها حول فهم يقترحون أن كل شيء قد لا يسير كما هو متوقع في هذا المجال، وأن الأمور يمكن أن تسير عكس المتوقع: يمكن للجامعات، خلال عقد أو عقدين، تقديم دورات حول تفكك الكتل التجارية، تمامًا كما يدرسون الآن إنهاء الاستعمار أو نهاية الحرب الباردة، وهي تحولات غير متوقعة على حد سواء. وحتى إذا لم نشهد تراجعًا تامًا عن الاعتماد المتبادل والتعددية، فهناك خيارات صعبة وحتمية لا بد من اتخاذها ولا يمكن حلها بالنية الحسنة والجهود السياسية وحدها. (Carbonnier , G, Brugger F and Krause J (2011))

في المقام الأول، ليس من الواضح على الإطلاق أن جميع البلدان، أو حتى الدول الأكثر ثراءً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تكون مستعدة حقًا للتنازل عن سيادتها الاقتصادية إلى هيئة عالمية. فهناك توترات كافية في الاتحاد الأوروبي، ونوع هيئة التخطيط العالمي التي اقترحها فورد قد يكون بعيد المنال. وعلى نفس المنوال، ليس من الواضح ما إذا كانت الدول الكبرى ملتزمة بنظام كامل للتجارة الحرة. في غضون أشهر من إنشاء منظمة التجارة العالمية، شهدنا الخلفات التي شاركت فيها الولايات المتحدة واليابان بشأن واردات السيارات ، وإحجام الولايات المتحدة عن توسيع نظام منظمة التجارة العالمية متعدد الأطراف ليشمل البنوك والتأمين والأوراق المالية. يلتزم الاتحاد الأوروبي بتحرير التجارة داخل حدوده، لكنه قام بإضفاء الطابع المؤسسي على مجموعة من الحواجز أمام التجارة الحرة في السلع الزراعية والصناعية بين أعضائه وبقية العالم: السياسة الزراعية المشتركة هي سياسة حمائية على نطاق واسع. عندما يتعلق الأمر بالدول الأقل تقدمًا، وليس أقلها تلك التي لديها قطاعات دولة قوية، فإن السجل يكون أكثر تفاوتًا.

يعكس هذا التردد بشأن التجارة الحرة قلقًا متزايدًا في العالم المتقدم بشأن مستويات التوظيف: و هذا سواء في أوروبا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى إلى تزايد الاحترام لما يسمى على نطاق واسع "الحمائية". نظرًا لأن هذا يمكن أن يتخذ أشكالًا عديدة، ولكن أيضًا مجموعة من العقبات التي يطلق عليها "الحواجز غير الجمركية" فإنه يظل ضمن نطاق الخيارات المفتوحة للعديد من البلدان. الأمر اللافت للنظر هو أنه خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الدعوات إلى الحمائية أكثر شيوعًا في العالم المتقدم، وهي استجابة لانفتاح الأسواق والآثار المستمرة للركود. وقد تم الحديث عنها كثيرًا عنها في الانتخابات الفرنسية عام 1995، أيضا

من بات بوكانان Pat Buchanan، في الانتخابات الأمريكية لعام 1996. كان هذا مصدر قلق كبير لأحزاب اليسار التقليدي، الغير خاضع للنقابات العمالية، كما يحق لها.

و يتداخل مع هاته القضية موضوع أصبح مصدر قلق أكبر في جميع أنحاء العالم المتقدم وهو الهجرة. في الوقت الذي أصبحت فيه عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال والتكنولوجيا والقدرة الإنتاجية) أكثر قدرة على الحركة ، فإن العامل التقليدي للعمل وهو الإنتاج البشري أخد بلتناقص إن لم نقل بلإختفاء في العديد من البلدان ، مما يدفع مزيج من الدفاع النقابي عن الوظائف وصعود أحزاب يمينية جديدة نحو تقييد قومي قوي للهجرة. لقد انهار النظام الليبرالي القديم، الذي افترض حرية الحركة نسبياً للعمالة عبر الحدود، وهو النظام الذي استمر من أوائل القرن التاسع عشر حتى الستينيات. ومع ذلك، لا أحد متأكد مما يمكن أو يجب أن يحل محله. لا يزال العديد من الأفراد يتمسكون بالافتراض لصالح حرية التنقل، ولكن لا توجد حكومة في العالم على استعداد لتطبيقه. ((2000). Fred , Halliday)

هناك صراعات واضحة هنا حول الحاجة الاقتصادية والحساسية السياسية، والالتزام الأخلاقي الكوني والمصلحة القومية. على المرء فقط أن ينظر إلى المشاعر التي أثيرت في ألمانيا بسبب القيود المفروضة على قبول اللاجئين، أو في المناقشات الفرنسية حول السكان المهاجرين المسلمين، ليرى مدى صعوبة مناقشة هذا السؤال بطريقة معقولة. هل هناك بعض الوسائل لإدارة الهجرة بل وحتى التخطيط لها من خلال أدوات الحوكمة العالمية؟ هذه القضية لن تختفي. يتحدث جوارنا العالمي عن الحاجة إلى احترام الاتفاقيات الدولية بشأن العمال المهاجرين، وضرورة "تطوير تعاون مؤسسي أكثر شمولاً فيما يتعلق بالهجرة". هاته بالطبع أمور مختلفة الأول سهل نسبيًا تصوره، ويتضمن العلاج المناسب للأشخاص الذين هاجروا بالفعل؛ هذا الأخير ينطوي على مسألة شائكة للغاية تتعلق بحرية الحركة وفتح أسواق العمل.(Fred , Halliday .2000)

المطلب الثاني : فقدان قيم المنظمات غير الحكومية كتحد للحوكمة الإقتصادية العالمية

من السمات المميزة للحوكمة العالمية تركيزها على دور المنظمات غير الحكومية. يُنظر إليهم على أنهم جزء من مجتمع مدني دولي متنام ويتم دمجهم بطرق مختلفة في العمليات الرسمية بين دولة وأخرى في الأمم المتحدة. فيما يتعلق بالعديد من القضايا، على سبيل المثال لا الحصر: السجناء السياسيون والبيئة والألغام الأرضية فيمكن القول أن المنظمات غير الحكومية هي التي طورت سياسات المؤسسات العالمية داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي يعتبر هذا النمو للمنظمات غير الحكومية والاعتراف بعملها إيجابيًا بشكل عام، لكنه مصحوب بالعديد من الصعوبات ، تلك التي أصبحت أكثر وضوحًا لأن التوليد الأول لنشاط المنظمات غير الحكومية قد أفسح المجال أمام عالم أكثر تعقيدًا من التسعينيات. في المقام الأول، غالبًا ما يكون من الوهم رؤية المنظمات غير الحكومية كبديل للدول أو بديلاً عنها.

ما تسعى المنظمات غير الحكومية إلى القيام به، في كثير من الحالات، هو التأثير على الدول، لحملها على الوفاء بوعودها أو الامتثال بدرجة أكبر للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، تعمل المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان ليس على القيام بدور ما، ولكن لجعل الدولة تفعل ذلك – سواء كان ذلك في مجال توفير الرعاية الاجتماعية، أو توفير الغذاء ، أو الحفاظ على النظام. وبهذا المعنى، فإن المنظمات غير الحكومية ليست بديلاً للدول، أو حلاً لمحاولات تقليص دور الدولة فهي جزء من الدعم الأوسع لدور الدول. في بعض الحالات تتعاقد الدول عن عمد مع المنظمات غير الحكومية في العمل الذي تدعمه الدولة نفسها ولكنها تفضل عدم التنظيم بشكل مباشر. تحصل وكالات المعونة البريطانية، على سبيل المثال، على نسبة كبيرة من دخلها من الدولة، في شكل "مطابقة" الأموال التي تتحد مع الأموال الواردة من مصادر خاصة. على نحو متزايد وبالتوازي إلى حد كبير مع نمو الواعي بالمنظمات غير الحكومية، أصبحت الدول تسيطر على المنظمات غير الحكومية أو حتى تسيطر عليها. العديد من الهيئات المفترضة "المستقلة" التي تحضر المؤتمرات الدولية حول قضايا معينة هي ما يطلق عليها ("GONGOs" الحكومة المسيطرة على المنظمات غير الحكومية)، التي ترعاها الدول ، بشكل أو بآخر ، بشكل علني. يستخدمون مظهر الاستقلال لتعزيز أهداف دولتهم.)

ومع ذلك، فقد تفاقم فقدان شرعية المنظمات غير الحكومية من خلال تطورين آخرين يؤهلان، حتى لو لم يتعارضوا، النظرة الليبرالية الأولية لمثل هذه الهيئات كمكونات للمجتمع المدني الدولي. من ناحية أخرى، هناك

تنوع كبير في برامج المنظمات غير الحكومية نفسها ويمكن القول أن الأغلبية مشاركون في "المجتمع المدني الدولي" ويمكن القول أنه لتعزيز نظام الحكم العالمي سواء كان ذلك في الحركات المناهضة للهجرة في البلدان المتقدمة ، والجماعات الدينية الأصولية في الشمال والجنوب ، والمنظمات الإجرامية والإرهابية. ليس كل ما هو "غير حكومي" مدنيًا. من ناحية أخرى، أصبحت المنظمات غير الحكومية نفسها منخرطة بشكل متزايد في الجدل وأصبحت هدفا للعداء السياسي مثال ذلك في الثمانينيات الخلافات حول تقديم المساعدة الإنسانية لحركات حرب العصابات في إثيوبيا أو جنوب إفريقيا. وفي التسعينيات، أصبح ممثلو المنظمات غير الحكومية أهدافًا للهجوم القتل والخطف والابتزاز، بينما تم تسليط الضوء على قضية المساعدات الإنسانية للاجئين التي أصبحت متورطة بمساعدة الجماعات المسلحة والإجرامية في حالة شرق زائير. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه قتل ستة ممرضات من الصليب الأحمر في الشيشان في ديسمبر /كانون الأول 1996 واختطاف مسئولين من منظمات غير حكومية في كمبوديا. (Fred , Halliday .2000)

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية نفسها، فإن الخطوط المتغيرة للحوكمة العالمية، والظروف المتغيرة لعالم ما بعد الحرب الباردة قد انطوت أيضًا على التشكيك في دورها سواء العام أوالخاص، مما أثر على معنوياتها وأدائها. فقد صدم مدير منظمة العفو الدولية على سبيل المثال العديد من زملائه العاملين بقوله إن منظمة العفو كانت من صنع الحرب الباردة، ما يعنيه هذا من حيث المهمة ، التركيز على السجناء السياسيين والالتزام بالعالمية، كان أقل وضوحًا .

وجد الصليب الأحمر أن دوره المتمثل في التوسط بين الدول في الحرب، أصبح أكثر تعقيدًا بكثير بسبب انتشار الحروب التي لا تكون الدول فيها الفاعلين الرئيسيين والتي فيها المفاهيم التقليدية للانضباط العسكري وفي الواقع التمييز العسكري / المدني، أقل أهمية وقد واجهت أكبر منظمة غير حكومية بريطانية لتقديم المساعدات وهي أوكسفام، تحولًا في المواقف العامة بعيدًا عن التحويلات الخيرية بين الشمال والجنوب وتساؤل الجمهور والمتخصصين على حد سواء عن المفهوم السابق للمساعدة. في الوقت نفسه كانت قد تعرضت لضغوط متزايدة للترويج لأنشطتها لدعم المحتاجين ليس فقط في العالم الثالث، ولكن في البلدان المتقدمة. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية بشكل عام، أدى فقدان اليقين والوضوح من الداخل إلى تفاقم زيادة الضغوط من الخارج. , Fred) Halliday .2000)

المطلب الثالث : دور القوى العظمى كتحد للحوكمة الإقتصادية العالمية .

إن الافتراض في معظم الكتابات حول الحوكمة العالمية، والتعاون الدولي المتزايد، أنها تحدث على أساس مشترك ومتعدد الأطراف. ومقترحات إصلاح مجلس الأمن تجسد هذا المنظور ولكن على أساس مزيج من صنع السياسات المشتركة والقيادة من قبل الأعضاء الأكثر قوة. في نظام الأمم المتحدة، على سبيل المثال، تتعارض الجمعية العامة مع مجلس الأمن الأكثر فاعلية، حيث أن للدول القوية مكانة خاصة في مجال الأمن ، و يمكن مقارنة الاستجابة الدولية لأزمة الكويت، التي لعبت فيها قوة واحدة دورًا قياديًا و أيضا الأزمة اليوغوسلافية و التي فشل فيها بشكل مذهل حتى هجمات القصف التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي في أواخر أغسطس 1995. أما بلتحدث في الأدبيات المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي، يوجد تيار قوي ينادي بـ "الاستقرار المهيمن"، بعبارة أخرى الرأي القائل بأنه ما لم يكن بلد ما راغبًا وقادرًا على لعب دور قيادي " لوضع القواعد ومعاقبة الخطأ أو الفاعلين فإن النظام لن يعمل." الحالة الكلاسيكية هي انهيار عام 1929. (Minc, A. (1993) . (Le nouveau Moyen Age

أما بالنسبة للآونة الأخيرة تم التحجيج بأن نظام بريتون وودز لم "يفشل" بل دمره ريتشارد نيكسون في عام 1971. وكان الافتقار إلى أي نظام مهيمن هو مصدر عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم. ومنه يمكن القول بأن السعي وراء الأهداف الدولية تتطلب أن تلعب بعض الدول دورًا رائدًا وتضمن أن يتبع الآخرون القواعد. لا يجب أن يتخذ هذا بالضرورة شكل إكراه تقليدي (ملكي ،monarchal) ولكن يمكن أن يشمل مجموعة من الضغوط والإغراءات، كما تشير الدلائل إلى أنه مع انتشار الرخاء ، ونمو المؤسسات الديمقراطية، تزداد مساحة الاتفاقات السلمية المتفاوض عليها بين الدول وتقل الحاجة إلى الإكراه والإنفاذ. الصعوبات مع هذه الحجة كثيرة. الأكثر وضوحًا هو أنه غير عادل وأن الوعي بهذا "الظلم" سيثير ثورة: أي نظام من هذا القبيل سوف يسير في طريق الإمبراطوريات الاستعمارية.(Dingwerth K and Pattberg P (2006))

المبحث الثاني: سيناريوهات الحوكمة الإقتصادية العالمية.

مرت الحوكمة الاقتصادية العالمية بتحول جذري مع الأزمة الأخيرة التي كشفت نقاط ضعف إدارة الإقتصاد العالمي وكونت اللبنات الأولية لظهور نظام مالي دولي جديد وغير مستقر، ولكنه متسق وموزع. لا سيما فيما يتعلق بالتحويل الكبير للسلطة من البلدان المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الناشئة، فضلاً عن عواقبه على المؤسسات المالية الدولية. إضافة الى النزاعات الدولية القاسية على التجارة وانعكاساتها على ثقة المستهلك والأعمال في جميع أنحاء العالم مما جعل مسألة الحوكمة الاقتصادية العالمية بارزة للغاية وهوما يحدد السمات الرئيسية للنظام الجديد، مما يؤدي إلى استنتاج أن الهيكل المالي الدولي أصبح أكثر مرونة فقد أصبحت أدوات ومؤسسات جديدة للتنسيق الدولي متاحة ويمكن استخدام القديم بمزيد من المرونة. فالتصور السائد هو أنه في المنعطف الحالي، تواجه الحوكمة العالمية مفترق طرق إما النجاح في الدفاع عن التعددية السائدة وتكييفها، أو الانتقال إلى نظام جديد ثنائي الأقطاب، يهيمن عليه التنافس الاقتصادي وكذلك المواجهة السياسية بين الولايات المتحدة والصين وتم تقسيم سيناريوهات الحوكمة الإقتصادية العالمية الى ثلاث سيناريوهات (مطالب) رئيسية كتخمين وليس تنبؤ حسب تقرير الحوكمة العالمية لسنة 2020 .

جدول رقم (04) : سيناريوهات الحوكمة الإقتصادية العالمية

السيناريوهات	المراحل	المحفز
عالم محوكم بشكل تام	1. زيادة التفاعل الاقتصادي الإقليمي وتحسين إدارة النظام المالي العالمي 2. إستدامة شاملة ونمو اقتصادي عالمي وشامل تقوده محركات الأسواق الناشئة 3. تحسين وتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والصين	1. تحقيق وتعزيز التوافق داخل مجموعة العشرين " G20 " 2. تحسين الثقة في الأسواق المالية العالمية من خلال تعزيز مؤسسات التعاون والإدارة المالية 3. خارطة طريق لرفع قيمة الرنمينبي الصيني (العملة المستخدمة في جمهورية الصين الشعبية)

		4- زيادة تحرير التجارة (بما في ذلك الأسواق الناشئة) 5. تصحيح الإختلالات في الميزان التجاري العالمي مع تضاؤل احتياطيات الصين من الدولار الأمريكي.
نهاية العولمة وبداية عصرالإقليمية	1. تؤدي الضغوط المحلية إلى تصاعد الحمائية وتحدي البيئة الاقتصادية 2. لم يتم التعامل مع الانكماش الاقتصادي والرأي المناهض للسوق من خلال آليات الحوكمة العالمية 3. فك الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وإنشاء تكتلات تجارية ومالية إقليمية بتنسيق دولي محدود	1. إنقاذ البرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبرنامج التقشف الفاشل في اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي 2. الجولات اللاحقة من التسهيل الكمي تحرض على حرب للعملات 3. إنكشاف مشكلة الملكية و العقارات في الصين 4. إعلان تداعيات قمة مجموعة العشرين في المكسيك بشأن حرب العملات والتجارة مع جولة الدوحة في عام 2013 5. إنشاء صندوق النقد الآسيوي وصندوق النقد الأوروبي. ترشيح عضو منتدب أمريكي لصندوق النقد الدولي

Weltschmerz وهن العالم "إنقسام الإقتصاد العالم "	1. يؤدي الركود المستمر في الأسواق العالمية مما أدى الي تزايد في مستوى السياسات الحمائية 2. الأيديولوجيات المعارضة هي جوهر النزاع الأمريكي الصيني والتي أثرت على التجارة والأسواق المالية على الصعيد العالمي. 3. أدت الخلافات السياسية إلى ظهورو إزدهار اقتصاد غير رسمي.	1. في الاقتصادات المتقدمة ، تمتد أزمات الديون على مدى عدد من سنوات وتتفاقم بسبب انحدار ثانٍ لها. 2. التحول تجاه إكتفاء ذاتي في السياسة الداخلية للولايات المتحدة 3. تقييد النشاط الاقتصادي بسبب التداعيات الأمنية بعد الانحدار الثاني 4. إضفاء الطابع الرسمي على الكتلة الإقتصادية في الشرق من خلال إصدار عملة إقليمية 5. ظهور أقطاب جديدة واقتصاد غير رسمي

Source : Katrin ,M. Arnold and Rainer, Breul and (eds)… (2011) , Facing the Challenges : Three Scenarios for Global Economic Governance in 2020 ", Report .

المطلب الأول: عالم محوكم بشكل تام

في السيناريو الأول، العالم العالم محوكم بشكل تام ، حيث ترافقت فترة من الإنفتاح التجاري مع تكامل إقليمي متزايد وإدارة أفضل لنظام المالي العالمي. العالم أكثر تكاملاً ومحوكمًا بشكل أكثر شمولاً. فلتكامل الإقليمي الآخذ في الازدياد والتدابير الحمائية افسحت المجال لتحرر التجارةبدرجة أكبر. أيضا دخول فئة جديدة من الأسواق الناشئة لساحة الاقتصادية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الاختلالات التجارية في التقلص، مدفوعة بارتفاع

الرنمينبي مقابل الدولار واليورو. وتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة الى شركاء تجاريين عالميين آخرين.

ظل النمو الاقتصادي العالمي أعلى من 5٪ في العقد الماضي، مما جعل الركود العالمي الأخير أكثر بقليل من ذكرى مزعجة. كان النمو الاقتصادي العالمي مدفوعًا بشكل متزايد من قبل الأسواق الناشئة مثل البرازيل والهند والصين، من بين دول أخرى. حققت الاقتصادات المتقدمة التقليدية أيضًا نمط نمو ثابت ومستقر نسبيًا. أي توقعات النمو العالمي لما بعد عام 2020 إيجابية. Acharya, Amitav (2016)

المراحل والمحفزات

المرحلة الأولى: زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحسين إدارة النظام المالي العالمي

- عامل التفعيل (المحفز) الأول : إجماع مجموعة العشرين وتحقيق التوافق

أدى إلى تحسن العلاقة بين اللاعبين العالميين الرئيسيين و إحراز تقدم في مداولات مجموعة العشرين. على الرغم من ارتفاع مستويات الدين العام وتباطؤ النمو الاقتصادي في فترة الانتعاش، فبعد أن أظهرت القليل من الاقتصادات الكبرى ميول للحمائية ، أصبح الاعتماد المتبادل بين الشبكات واضحًا بشكل متزايد وعكست معظم الحكومات مسارها لضمان استمرار تحرير التجارة العالمية. نجحت الإصلاحات العالمية في معالجة القضايا الأساسية، مثل آليات مراقبة النظم المالية، والتي أصبحت ممكنة من خلال سلسلة من الاتفاقات التي تضمنت مجلس استقرار مالي يتمتع بقوى عالمية كبيرة، وتنسيق معايير المحاسبة الدولية، والاتفاق حول كيفية تمويل عمليات الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضرارًا.

- عامل التفعيل(المحفز) الثاني: تحسين الثقة في الأسواق المالية العالمية من خلال تعزيز مؤسسات التعاون المالي والإداري

في عام 2008 كانت العديد من الاقتصادات غارقة في الديون إلى حافة التخلف عن السداد. ومع ذلك، في نهاية العقد تمكنت الدول من السيطرة بشكل أفضل على العجز والديون من خلال الإصلاحات المحلية ، والتي كان لها آثار إيجابية على السوق العالمية مما ساعدعلى توافق أكبر في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية على تعزيز صورة التعاون بين الحكومات لضمان استقرار السوق. تمكنت الدول من تحقيق

توافق في الآراء بشأن معايير الإشراف، بما في ذلك تنفيذ جولة جديدة من لإتفاقية بازل. كما قدمت شبكة الأمان المالي مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، وبنوك التنمية الإقليمية آليات لإستقرار آليات موثوقة للحماية من الأزمات المستقبلية.

وبينما ظل المستثمرون حذرين، تعافت الثقة في الأسواق بحلول عام 2020. ولم يتم التخلي عن التعاون الإقليمي. وواصل الاتحاد الأوروبي التفوق على المناطق الأخرى في تكامله، و كان للتغييرات في منطقة اليورو تداعيات عالمية. أنشأت منطقة اليورو آلية فعالة للتحكم في السياسة الاقتصادية من خلال إنشاء جهاز للسياسة المالية.

تمكنت الدول الأوروبية الأكثر تضررًا من أزمة الديون (البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا) أخيرًا من تثبيت مستويات الديون وإدخال سياسات هيكلية ناجحة أدت إلى تحسين قدرتها التنافسية. في معظم المنظمات الدولية، عزز الاتحاد الأوروبي. لا يزال التكامل الإقليمي الفعال مفقودًا في إفريقيا وفي بعض أجزاء أمريكا اللاتينية، حيث تنامي التفاوتات في الدخل والصراعات السياسية التي جعلت الإصلاحات صعبة. ونتيجة لذلك، بينما أحرزت هذه المناطق تقدمًا في رفع صوتها على المسرح العالمي، فإنها لا تزال تواجه تحديات إنمائية. تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لمعدلات النمو البطيئة وعدم الاستقرار السياسي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في استمرار نضالات الهجرة، حيث يواصل جزء كبير من سكانها البحث عن فرص في أماكن أخرى. (Jodie ,Keane and Dirk, Willem te Velde (2011))

المرحلة الثانية: إستدامة شاملة ونمو اقتصادي عالمي وشامل تقوده محركات الأسواق الناشئة

- عامل التفعيل(المحفز) الثالث : الصيني اكتسبت الصين مكانتها كواحدة من اقتصادين عالميين الرائدين من خلال خارطة طريق لوضع قيمة أو ثقل لرنمينبي. شهدت السوق الصينية إعادة هيكلة صعبة إلى حد ما وهبوط بعد أن رفعت الحكومة قيمة الرنمينبي بوتيرة أسرع. جاءت نقطة التحول الرئيسية في عام 2015 عندما نفذت الحكومة الصينية خارطة طريق نحو عملة صينية عائمة بعد أن واجهت مشكلة في احتواء التضخم. تدريجيا، بدأ الاستهلاك المحلي في تعويض الخسائر في الأعمال الموجهة للتصدير. تقدمت الشركات الصينية ببطء في سلسلة القيمة، حيث وفرت فرص عمل جديدة. بينما ظلت البطالة

مرتفعة نسبيًا، كانت الحكومة قادرة على توفير مزايا الرعاية الأساسية وحزم الانتقال الوظيفي. واصلت الصين مواجهة التحديات الديموغرافية، بما في ذلك فائض العمالة غير الماهرة، وشيخوخة السكان، ونظام المعاشات التقاعدية غير الناضج. ومع ذلك، تم تنفيذ الإصلاح في مواجهة الاستقرار السياسي.

في عام 2020، تركز الصين بشكل أساسي على الشؤون الداخلية، لكن سياستها الاقتصادية ساعدت في التخفيف من صراعات السياسة الخارجية وحفزت على تعاون دولي أكبر. زادت المنطقة الآسيوية، على سبيل المثال، من استخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي كعملة احتياطية. بحلول عام 2020، أثبتت الصين نفسها كشريك نشط وموثوق في صندوق النقد الدولي. بينما واصلت الصين قيادة مجموعة الأسواق الناشئة، حافظت اقتصادات أخرى مثل الهند والبرازيل على سجلات نمو قوية عبر العالم، أنجح البلدان النامية تمكنت أخيرًا من سد فجوة الأرباح مع العالم المتقدم، حيث تقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم.

- عامل التفعيل (المحفز)الرابع : زيادة تحرير التجارة (بما في ذلك الأسواق الناشئة) توافق الآراء حول مواضيع التجارة المختلف عليها تاريخياً ، مثل الإعانات الزراعية ومنتجات المنسيج والملكية الفكرية دفعة كبيرة لتحرير التجارة. بدأ التصنيع في الانتشار بشكل أكثر توازناً عبر الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وفي الوقت نفسه خلقت الطبقات الوسطى الصينية والهندية المتضخمة فرصًا اقتصادية جديدة من خلال تعزيز الطلب العالمي على التصنيع في الجنوب. بدأ الحافز لمزيد من تحرير التجارة في عام 2014، عندما اختتمت جولة الدوحة. و تم التوصل إلى اتفاقيات ليس فقط بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بالتعريفات ولكن أيضًا بشأن آليات لتجنب ردود الفعل الحمائية المتسرعة الناشئة عن الضغوط المحلية. تم التعامل مع هذا الأخيرة من خلال تفصيل صريح للقواعد المتعلقة بالحواجز غير الجمركية Non-Tariff Barriers. أدى الوصول إلى الأسواق والمساعدة الفنية الكبيرة للمساعدة في تلبية معايير التجارة العالمية إلى تحسين حالة العديد من البلدان النامية. بدأت فئة جديدة من الأسواق الناشئة في جذب رؤوس الأموال، بقيادة حفنة من دول أوروبا الشرقية وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. أدت التغيرات السريعة في المشهد الاقتصادي العالمي إلى ضغوط لإعطاء صوت أكبر للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في القرارات العالمية. أكدت دول مثل البرازيل والهند والصين وجودها في المؤسسات

الدولية الرئيسية، مثل مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت البلدان الناشئة حديثًا دولًا مانحة مهمة، حيث تساهم برأس مال كبير في صناديق التنمية الدولية. ومع ذلك، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، لا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه في زيادة مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية والمحافل الدولية الأخرى.

المرحلة الثالثة: تحسين وتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والصين

- عامل التفعيل(الحافز): تصحيح الاختلالات التجارية العالمية مع تقلص احتياطيات الصين من الدولار الأمريكي

في السنوات التي سبقت عام 2020، تحسنت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين بشكل ملحوظ. بدأت عندما اتحدت القوتان الاقتصاديتان حول أهداف التجارة والنمو الاقتصادي المشتركة، ولا سيما الإصلاحات العالمية التي ساعدت مصالح الأعمال التجارية الأمريكية والصينية أن تنجح في الخارج. منذ أن بدأ الرنمينبي في التعويم قبل حوالي خمس سنوات، انخفضت احتياطيات الصين من الدولار الأمريكي بشكل كبير. ونتيجة لذلك، تحسنت الاختلالات التجارية العالمية. الصادرات الصينية (أكثر من 15٪ من إجمالي الصادرات العالمية في عام 2015) بدأت في الانخفاض، وبالتالي انخفضت واردات الولايات المتحدة من الصين، مما أدى إلى انخفاض إجمالي في عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة. أفرجت الصين عن بعض احتياطياتها من الدولار في عملية إعادة التقييم، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وزيادة الصادرات الأمريكية وبعض الفوائد لميزان الحساب الجاري الأمريكي. بعض الواردات التي كانت تأتي في السابق من الصين تأتي الآن من بلدان نامية أخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. محليًا، انتعش معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى مستويات ما قبل عام 2008. تحول الاقتصاد نحو الوظائف كثيفة المهارات أو القطاعات عالية التخصص (مثل الاقتصاد الأخضر)، بينما انخفض التصنيع التقليدي في الداخل. من ناحية أخرى، كان على الصين التعامل مع البطالة المتزايدة حيث وجدت السوق المحلية نفسها مضطرة إلى إعادة التوجيه لتلبية الطلبات المحلية. ومع ذلك، فقد تم التحكم في التحول وظهرت روح تنظيم المشاريع الجديدة نظرة إيجابية على التوقعات الاقتصادية الصينية. مما أدى الى تعافي الولايات المتحدة و تقليل حدة العداء في الرأي المحلي تجاه الصين. أما بالنسبة لصين

فتضمن التحول الاقتصادي الخاضع للرقابة مناخًا سياسيًا مستقرًا نسبيًا. كلا الأجواء المحلية الإيجابية عززت اتفاقًا سياسيًا متجددًا بين القوتين. (Jodie, Keane and Dirk, Willem te Velde (2011)

تتمثل نتائج هذا السيناريو في الفائدة كبيرة لمعظم اللاعبين العالميين فالمستفيدون الواضحون في هذا السيناريو هم المؤسسات الدولية (خاصة مجموعة العشرين) والهيئات الاقتصادية الإقليمية والشركات الدولية (خاصة تلك التي تستثمر في التصنيع ذي القيمة المضافة العالية) ودول الأسواق الناشئة. من خلال إدارة ارتفاع قيمة الرنمينبي بعناية، مع الإصلاحات الهيكلية المحلية الضرورية، تكون الصين في وضع أفضل للصعود كفاعل عالمي بدلاً من كونها تهديدًا اقتصاديًا. الولايات المتحدة قادرة على إدارة وعكس بعض تدهورها الصناعي من خلال الاستثمار في شركات تكنولوجيا المعلومات عالية النمو والتصنيع عالي القيمة المضافة والقوى العاملة عالية المهارات المطلوبة لكليهما. ومع ذلك، هناك بعض الخاسرين في هذا السيناريو. لقد تُرِك عدد من المواطنين الصينيين مشردين ويكافحون خلال التحول الاقتصادي للبلاد بعد ارتفاع قيمة الرنمينبي. (Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, (2011))

المطلب الثاني : نهاية العولمة وبداية عصر الإقليمية

العالم الذي أصبح الآن متعدد الأقطاب يبدو غير واعد وأقل شمولاً مما كان متوقعًا في بداية العقد. بدلاً من ذلك، انتهت الحقبة العظيمة الثانية للعولمة و زيادة التوتر الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي مما أدى إلى صراع سياسي وظهور ثلاث كتل إقليمية متميزة. حيث يمثل صندوق النقد الدولي المصالح الأمريكية، ويمثل صندوق النقد الآسيوي المصالح الصينية، ويمثل صندوق النقد الأوروبي مصالح مراحل الاتحاد الأوروبي (Monticelli, Carlo (2019)

المرحلة الأولى : الضغوط المحلية تؤدي زيادة في الحماية الاقتصادية وتحدي البيئة الإقتصادية

- عامل التفعيل (المحفز) الأول : إنقاذ البرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبرنامج التقشف الفاشل في اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي، أثبتت الجهود التي تبذلها دول منطقة اليورو لفرض سياسات مالية حكيمة أنها مكلفة للغاية اجتماعياً وسياسياً. و التباطأفي تنفيذ برامج في هذه البلدان وأدى إلى مزيد من التدهور

في المالية العامة. لذلك تحركت البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، على غرار اليونان وأيرلندا، لطلب دعم مالي خارجي من كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. بدأت أسواق السندات في التحول على جميع دول منطقة اليورو بسبب عدم اليقين المحيط ببقاء اليورو نفسه. استمرت ثقة المستثمرين في السوق الأوروبية وقدرتها على حل المشاكل الداخلية في الانخفاض بشكل حاد. استمر اليورو في الانخفاض إلى ما يقرب من 1: 1 مع الدولار الأمريكي. أدت المشاعر المعادية للسوق إلى موجة من الإجراءات الحمائية وسياسة اقتصادية تتطلع بشكل متزايد إلى الداخل في جميع أنحاء الاتحاد.

- عامل التفعيل (المحفز) الثاني: الجولات اللاحقة للتيسير الكمي لتحريض على حرب العملات

أدى المناخ السياسي الحاد في الولايات المتحدة إلى منع حدوث استجابة متماسكة لركود الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة. دفعت الضغوط المحلية إلى سياسات الاكتفاء الذاتي Autarkic policies التي تهدف إلى حماية الوظائف. دفعت الضغوط الشعبوية الولايات المتحدة إلى الدخول في حلقة مفرغة من السياسات الاقتصادية التي فشلت في تحفيز النمو. مع تحول الولايات المتحدة إلى الداخل، بدأت الاقتصادات الأخرى تحذو حذوها. كان المثير للقلق بشكل خاص الإتهام الرسمي للسياسة الاقتصادية الصينية من قبل الكونجرس الأمريكي، مما أدى إلى اتهام رسمي للصين بأنها تتلاعب بالعملة. حاولت الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى استخدام منظمة التجارة العالمية كآلية لحشد الزخم والضغط على الصين. تعطلت التجارة بين الدولتين بشدة. بدون السلع الصينية منخفضة التكلفة لتلبية الطلب الأمريكي وخفض الأسعار، بدأ التضخم في التسلل إلى السوق المحلية الأمريكية. كمابدأ التضخم يتسلل في سوق الولايات المتحدة مما أدى ضعف الدولارو زيادة الضغوط إلى ارتفاع قيمة العملات العائمة الأخرى.

- عامل التفعيل (المحفز) الثالث : إنكشاف مشكلة الملكية و العقارات في الصين

نتج عن استثمار الأصول في الأسواق الناشئة تفاقم في التضخم المرتفع مسبقا بالفعل. حتى في البلدان التي لديها حساب رأسمالي مغلق نسبيًا، واستمرت أسواق العقارات والأسهم في الاقتصاد الصيني في التضخم. تلا ذلك تقلبات في السوق العالمية. ونتيجة لذلك، واجه الاقتصاد الصيني معضلة الحفاظ على سعر الصرف مقومًا بأقل من قيمته من خلال ربط العملة مع زيادة الضغوط التضخمية من خلال التضخم المستورد، أو تعويم الرنمينبي، مع احتمال الانكماش الاقتصادي مع إعادة هيكلة الاقتصاد

الصيني من خلال الطلب المحلي. مع الخوف التقليدي من الانكماش الاقتصادي والمصالح المكتسبة في التصدير (على الرغم من معارضة البنك المركزي الصيني)، قررت الحكومة التمسك بربط العملة بحكم الأمر الواقع. عندما ظهرت تساؤلات حول استدامة نموذج التصدير بسبب تباطؤ الطلب في الاقتصادات الضعيفة في الغرب، سحب المضاربون استثماراتهم بسرعة، مما تسبب في حالة من الذعر.

لم يشكل الاضطراب الاقتصادي المحلي الناتج عن ذلك تحديًا اقتصاديًا للحكومة الصينية فحسب. كما خلقت بيئة من عدم الاستقرار السياسي. بدأ العديد من الصينيين في التشكيك بقوة في قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الرأسمالية التي تديرها الدولة.

المرحلة الثانية: لم يتم التعامل مع الانكماش الاقتصادي والرأي المناهض للسوق من خلال آليات الحوكمة العالمية

- عامل التفعيل (المحفز) الرابع : تداعيات قمة مجموعة العشرين في المكسيك حول حرب العملة والتجارة مع إعلان نهاية جولة الدوحة في عام 2013

أدت الاختلافات في المصالح الأساسية إلى عدم تمكن مجموعة العشرين من التوصل إلى إجماع حول كيفية التعامل مع الجولة الجديدة من الأزمات. وشملت المصالح الأساسية، على سبيل المثال، استقرار الأسعار في أوروبا، والتوسع المالي والصادرات في الولايات المتحدة، واستمرار الفائض التجاري في الصين. نفد صندوق النقد الدولي الموارد المالية (والسياسية) للتعامل مع التداعيات الواسعة النطاق من أوروبا. علاوة على ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم حقيقي في إصلاح حقوق التصويت لصندوق النقد الدولي في عام 2011. واستمر الركود في التباطؤ وأدخلت معدلات البطالة المرتفعة ضغوطًا شعبوية من أجل مستويات أعلى من الحمائية التجارية. أصبحت الصين هدفاً سهلاً للعقوبات التجارية والحواجز غير الجمركية. أصبحت الحمائية الخضراء بارزة عندما بدأت الدول في استخدام استثمارات التكنولوجيا كواجهة لسياسات الحماية. على سبيل المثال، أقرت الولايات المتحدة قانون الطاقة المحلي في عام 2012 الذي فرض تعريفات جمركية على الواردات التي لا تلبي معايير البيئة والسلامة المحلية. كان يُنظر إلى هذا الإجراء على نطاق واسع على أنه أداة لفرض مزيد من الإجراءات الحمائية على الصادرات الصينية. وردت الصين بنفس الطريقة. أصبحت الحروب التجارية ظاهرة بين الاقتصادات الكبرى الأخرى أيضًا. كانت منظمة التجارة العالمية غير قادرة على التعامل مع الارتفاع المفاجئ في المطالبات

ونتيجة لذلك ثبت أنها غير فعالة كوسيلة للوساطة الدولية. Weder, Beatrice and (Zettelmeyer, Jeromin, (2017)

علاوة على ذلك، أعلن قادة اقتصادات العالم الرئيسية نهاية جولة الدوحة في عام 2013. وأصبحت الأسواق العالمية متوترة بشكل متزايد بشأن طول فترة النزاعات التجارية. بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارة ومستويات التجارة في الانخفاض حتى قبل أن تدخل معظم التدابير الحمائية حيز التنفيذ. إستعدت الأسواق العالمية للأسوأ. عندما أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لن يتم حل أي نزاع في النظام المالي والتجاري الدولي على المستوى العالمي، حولت الولايات المتحدة والصين وأوروبا تركيزها نحو الحلول الإقليمية للحد من الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الحقيقي.

المرحلة الثالثة : فك الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وإنشاء تكتلات تجارية ومالية إقليمية بتنسيق دولي محدود

- عامل التفعيل(المحفز) الخامس: إنشاء صندوق النقد الآسيوي وصندوق النقد الأوروبي؛ ترشيح مدير عام أمريكي لصندوق النقد الدولي

أصبحت الأسواق العالمية أكثر تقلبا وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات بسبب الافتقار إلى التنسيق الاقتصادي العالمي والطبيعة النزاعية للحوار على المستوى الدولي. أيضا ركود أسواق الأسهم حيث كان من المتوقع أن تضيق هوامش الربح في السوق العالمية المجزأة بشكل متزايد.

تخلت الصين تدريجياً من شرائها للأوراق المالية الأمريكية وبدأت جهوداً منسقة لإمالة احتياطياتها بعيدًا عن الدولار، وبالتالي تقويض الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة وتفاقم العلاقات المتوترة بالفعل. كان للنزاعات التجارية والعملة بين الولايات المتحدة والصين تداعيات عالمية. من أجل احتواء الأضرار التي لحقت بنظام الحوكمة الاقتصادية العالمية المنهارة، ولتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي الإقليمي، عمقت الدول الآسيوية عملية الأقلمة من خلال إنشاء صندوق النقد الآسيوي. سعت الجهود التي قادتها الصين ودول الآسيان، التي لم يكن لديها خيار سوى التوافق، إلى توفير الاستقرار الإقليمي وسط الاضطرابات العالمية والحد من تأثير السياسة النقدية الأمريكية والأوروبية على الأسواق الآسيوية. في مواجهة انعدام الأمن العالمي والتقلب المالي، طالبت الدول الإقليمية بشكل متزايد القيادة من الصين. اتفقت الاقتصادات الآسيوية الكبرى على سلة من العملات الآسيوية كنقطة انطلاق للنقد الآسيوي

مع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي في ثلاث مجموعات اقتصادية رئيسية، حل الانفتاح الإقليمي المتزايد محل العولمة وبرز كمحرك رئيسي للنمو. كقادة إقليميين أقوياء، تقدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين الاستقرار والازدهار الاقتصادي تحت مظلتها. لم تعد منظمة التجارة العالمية تعمل كحكم دولي للتجارة حيث أن جميع المفاوضات تجري بين الكتل الإقليمية الثلاث. في عام 2020، تمثل التجارة البينية الإقليمية أكثر من 70 ٪ من التجارة العالمية، مع التوازن مدفوعًا بشكل أساسي بعمليات الاستحواذ على المواد الخام. في السنوات القليلة الماضية، أصبحت الأسواق العالمية قلقة بشكل متزايد بشأن الافتقار إلى الحوكمة الاقتصادية العالمية والنبرة القتالية على المستوى الدولي. وانخفضت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق. بدأت الشركات متعددة الجنسيات في فك شبكتها من المساهمات الدولية وإعادة التركيز على مناطقها الأصلية. مع توقع المزيد من التوترات الاقتصادية، قللت الشركات من تعقيد خطوط الإنتاج وأعادت دمج نفسها رأسياً. بدأت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم تفقد قيمتها حيث أصبحت الهوامش أكثر تشددًا في مواجهة نماذج الإنتاج الأقل كفاءة. يتسم الاقتصاد العالمي الجديد متعدد الأقطاب بالريبة وعدم الثقة، وهما مكونان رئيسيان للأسواق المتقلبة. (Larionova, Marina (2016))

المطلب الثالث : Weltschmerz وهن العالم "إنقسام الإقتصاد العالمي "

في السيناريو الثالث، فإن ويلتشميرز (إنقسام الإقتصاد العالمي)، الولايات المتحدة والصين في خضم صراع على السلطة، مع كون الأيديولوجيا هي الانقسام الأساسي، مثلما كان خلال الحرب الباردة، باستثناء أن المحور الشرقي يتماشى مع الصين. يزعم الأمريكيون أن الصين تقوض سلامة الاقتصاد العالمي من خلال الالتزام بالسياسات الاقتصادية التجارية. بالمقابل، يشعر الصينيون أن الأمريكيين لا يلتزمون إلا بشكل سطحي بالسياسات النيوليبرالية ويتصرفون في الواقع بطريقة غير عادلة وضارة بالاقتصاد العالمي.

توجد منطقة رمادية بين المحاور، حيث استحوذت السوق السوداء المزدهرة على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي. أدى الركود الاقتصادي المستمر في جميع أنحاء العالم و التزود بالقوى للدفاع العسكري إلى حرب الأسوق.

المرحلة الأولى : يؤدي الركود المستمر في الأسواق العالمية مما أدى الي تزايد في مستوى السياسات الحمائية

- عامل التفعيل (المحفز) الأول : في الاقتصادات المتقدمة ، تمتد أزمات الديون على مدى عدد من سنوات وتتفاقم بسبب انحدار ثانٍ لها. وجدت البلدان المتقدمة نفسها مثقلة بمستويات الديون القصوى في أعقاب الجزء الأول من الانهيار المالي العالمي. استمرت مستويات الديون في الارتفاع بشكل ملحوظ في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بين عامي 2011 و 2013. تطورت أزمة السوق المالية التي بدأت في عام 2008 إلى أزمة ديون للاقتصادات المتقدمة في الغرب. كانت مجموعة العشرين قد حددت هدفًا لمعالجة الديون بحلول أوائل عام 2011، لكن الولايات المتحدة، التي تكافح ارتفاع معدلات البطالة وركود النمو، قررت قضاء طريقها للخروج من الأزمة. أصيبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالشلل من قبل العمال المتجولين الذين كانوا متمردين لأي جهد لجعل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية أكثر قابلية للإدارة، مما أدى إلى استمرار العجز. انتشرت أزمة ديون الاتحاد الأوروبي من البرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أدى عدم القدرة على كبح جماح العجز بحلول عام 2012 إلى إلحاق الضرر بالسيادة و الجدارة الائتمانية. بحلول عام 2013، أدت المرحلة الثانية من الانهيار الاقتصادي العالمي إلى تفاقم خطر التخلف عن السداد بين العديد من القوى الاقتصادية الكبرى. فُرضت الكوابح الاقتصادية مؤقتًا في الأسواق لدرء انهيار سوق الأوراق المالية وفشل البنوك، مما أدى إلى كسر ثقة الجهات الفاعلة في السوق لعدد من السنوات. أعاد ركود النمو والضغوط الشعبوية المتزايدة شحن مصالح الاكتفاء الذاتي، وعكس اتجاه اتجاهات التحرير. أدت السياسات الاقتصادية التي تتطلع إلى الداخل في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مواقف معادية تجاه السياسات النقدية الصينية وإلى تدخل مفرط وسوء التوجيه في السوق العالمية.
- عامل التفعيل(المحفز) الثاني: التحول تجاه إكتفاء ذاتي في السياسة الداخلية للولايات المتحدة كان الوعد الانتخابي للولايات المتحدة الامريكية هو مساعدة الاقتصاد الأمريكي المتعثر من خلال تشديد السياسات الأمريكية تجاه الصين بسبب استمرار الصين في التلاعب بالعملة وتجاهل قواعد منظمة التجارة العالمية. بحلول عام 2014، بعد أن مرت الطلبات المتكررة لمعالجة وضع العملة الصينية دون أن تلقى أي اهتمام، زادت الولايات المتحدة ضرائب الاستيراد على السلع الصينية تحالف الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في هاته الخطوة السياسية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الضغوط

الشعبوية المحلية. علاوة على ذلك، وافقت الاقتصادات الغربية على مواصلة التعاون الاقتصادي بين الدول التي تسمح للأسواق بإدارة اقتصاداتها وتجنب تلك التي لديها سياسات نمو تقودها الدولة وخاصة الصين. اعتبر الصينيون مثل هذا الموقف نفاقًا نظرًا لمقدار تدخل الدولة في الاقتصادات الغربية خلال فترات الأزمة. أدت المواجهة السياسية والاقتصادية إلى نقص رأس المال في أسواق الرأس المالية العالمية. ((2011)Jodie, Keane and Dirk ,Willem te Velde,)

المرحلة الثانية: الأيديولوجيات المعارضة هي جوهر النزاع الأمريكي الصيني والتي أثرت على التجارة والأسواق المالية على الصعيد العالمي.

- عامل التفعيل (المحفز) الثالث: تقييد النشاط الاقتصادي بسبب التداعيات الأمنية بعد الانحدار الثاني في مواجهة التداعيات الناجمة عن الانحدار الثاني للأزمات الائتمانية في عام 2013، لم يتبق لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سوى القليل من رأس المال لحزم التحفيز واسع النطاق مما يجعل مجموعة العشرين منتدى غير فعال للحوار حول السياسات الاقتصادية العالمية. كان هذا الصدع مشابهًا للانقسام الذي حدث في حقبة الحرب الباردة، حيث تحدت الشيوعية الرأسمالية. في حين أن الانقسام الأيديولوجي قد لا يبدو كتهديد، بدأ الاقتصاد العالمي بالانقسام بين المعسكر الأمريكي والصيني. مما أدى إلى تفاقم الانقسام مع نهاية عام 2013، أدت مناوشات في مضيق تايوان إلى تحول المضيق إلى منطقة عسكرية معترف بها رسميًا. علاوة على ذلك، في عام 2014، تم تغيير النظام برعاية الصين في كوريا الشمالية (في أعقاب الاضطرابات المحلية) ؛ كان هذا لضمان أن هناك منطقة عازلة مناسبة بينها وبين دولة كوريا الجنوبية المتحالفة مع أمريكا. اعتبر الجانبان تصرفات الطرف الآخر عدائية وظهرت المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة.

كان التزويد بالقوى للدفاع العسكري الناتجة تعني أن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين كانت غير موجودة وظيفيًا. بدون علاقات دبلوماسية لدعم المفاوضات، لم تعد المؤسسات الدولية التي عملت تقليديا لتقييد السلوك ذات صلة. نتيجة لذلك، انهارت العلاقة الاقتصادية الرسمية بين أكبر فاعلين، مما حد من التجارة داخل التكتلات الاقتصادية الرئيسية. من جهة كان الغرب (بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا والهند وأستراليا والشرق الأوسط)، بينما كان على

الجانب الآخر الشرق (بقيادة الصين وروسيا ودول وسط وجنوب شرق آسيا والدول الأفريقية. وإيران والأرجنتين). تميزت الأولى عمومًا بالأسواق الحرة والديمقراطية، بينما كانت للأخيرة نماذج اقتصادية تديرها الدولة وهياكل قيادة مركزية. بين عامي 2013 و 2015، توسعت التجارة داخل الكتلة بسرعة، مما أجبر على إعادة تعديل سلسلة القيمة العالمية. بالنظر إلى الانقسام الرسمي والتخلي الشرقي عن الدولار. في أوروبا، كان هناك تداعيات سياسية واقتصادية ملحوظة بعد المرحلة الثانية من الأزمة المالية لأن عددًا من الدول اضطرت إلى التخلي عن اليورو. على الرغم من النجاة من الأزمة المالية الأولى، استمرت ضغوط الديون بلا هوادة. عانت السياسة المالية بعدة طرق. على المستوى المحلي، لم تكن دول الأطراف قادرة على التغلب على التداعيات السياسية، وخلقت المشاعر المعادية للاتحاد الأوروبي (المعبر عنها من خلال تدابير التقشف وسنوات العجز المتتالية) مشاكل خطيرة في أسواق الديون السيادية. علاوة على ذلك، داخل الاتحاد الأوروبي، فشلت الدول في الاتفاق على اتفاقية استقرار ونمو منقحة وسياسة تقارب مالي منقحة لماستريخت بلس. نتيجة لذلك، ضعف دور اليورو كعملة احتياطي دولي وعملة للمعاملات بشكل كبير.

- عامل التفعيل (الحافز) الرابع : إضفاء الطابع الرسمي على الكتلة الإقتصادية في الشرق من خلال إصدار عملة إقليمية

من الآثار الجانبية الأخرى للعالم الثنائي القطب أن الصين توقفت عن شراء ديون الولايات المتحدة. نتيجة لذلك، كان على الصين إعادة ربط العملة بسلة أوسع. تم إنشاء السلة بمجموعة من العملات، بما في ذلك الروبل الروسي وعملات جنوب شرق آسيا الأصغر. كتحوط حاول الصينيون تفريغ بعض أوراقهم المالية بالدولار في السوق الدولية، لكن الولايات المتحدة تدخلت مرارًا وأجبرت الدول الحليفة على رفض هذه الأوراق المالية، مما ترك الصين في الأساس مع خسارة كبيرة في الأصول. ردا على ذلك، تم إطلاق عملة جديدة في الشرق. العملة الجديدة تعمل على نموذج على غرار حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ولكنها تدار في بكين. تم تقسيم العالم رسميًا إلى كتلة السوق الحرة

في الغرب، وتكتل اقتصادي قائم على الدولة في الشرق (تتمحور حول الصين). منطقة رمادية، ومع ذلك، كانت موجودة أيضا. لم تجد هذه الدول أنه من الضروري المواءمة اقتصاديًا في مواجهة المرحلة الثانية من الأزمة المالية، أو لم تكن في وضع جيوسياسي للمواءمة، أو كانت قادرة على الاستفادة من

السوق السوداء المزدهرة المتخصصة في التجارة بين الشرق والغرب (على سبيل المثال، البرازيل والهند وإندونيسيا على التوالي). ((Helleiner, Eric (2016)

المرحلة الثالثة : أدت الخلافات السياسية إلى ظهورو إزدهار اقتصاد غير رسمي.

- عامل التفعيل (الحافز) الخامس : ظهور أقطاب جديدة واقتصاد غير رسمي في الجزء الأخير من العقد قررت الحكومات الحفاظ على المؤسسات الدولية للمساعدة في قضايا حوكمة السوق. في الكتلة الغربية استمرت المؤسسات الدولية التي كانت موجودة من قبل مجموعة العشرين ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وما إلى ذلك في التواجد. كان التعديل الرئيسي ببساطة في مجموعة الدول الأعضاء. في الكتلة الشرقية، ظهرت مؤسسات جديدة. بشكل ملحوظ، على الرغم من الانقسام السياسي الواضح، لم يكن التقسيم الاقتصادي مميزًا. بدأت السوق السوداء بالسيطرة على المنطقة المحيطة بالمحيط الهادئ. على الرغم من الجهود التي بذلتها الشركتان الكبيرتان لفصل اقتصاديتهما، إلا أنها كانت ناجحة فقط بالمعنى الرسمي لكنها ظهرت صورة مختلفة تمامًا بعد عام 2015

بدأت الدول الوسطى تدرك أن العمل كوسيط تجاري بين التكتلين الكبيرين من شأنه أن يدر إيرادات كبيرة. وقد استفادت دول مثل ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وبابوا غينيا الجديدة من خلال العمل كوسطاء للمنتجات الصينية والأمريكية. لتسهيل التجارة بين الكيانان سوق تبادل العملات السوداء تطورت وأصبحت تهيمن على اقتصادات جزر آسيا والمحيط الهادئ ، وبدرجة أقل في جنوب شرق آسيا. أصبح الدولار السنغافوري عملة تداول وتبادل رئيسية بين الصين والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، أعادت سلاسل التوريد الممتدة عبر الكتل تأسيس نفسها في ماليزيا وسنغافورة وجزر المحيط الهادئ. اعتبر الطرفان الكبيران أن تطوير التجارة غير الرسمية أقل تهديدًا مما سمح لبيئة التجارة غير الرسمية بالعمل دون عوائق نسبيًا. ((2011)Jodie, Keane and Dirk, Willem te Velde,

في الاقتصاد غير الرسمي، أُجبرت الجهات الفاعلة غير الحكومية على التكيف مع بيئة جديدة تفتقر إلى التنظيم الرسمي. رأت الشركات متعددة الجنسيات التكاليف والفوائد المحتملة المرتبطة بهذه البيئة. تمكنت فقط الشركات الأكثر ذكاءً وتواصلًا من الاستفادة من الموقف. أما من ناحية التكلفة أدى انهيار سلاسل التوريد التقليدية إلى زيادة تكاليف الإنتاج وأدى إلى تضييق هوامش الربح. تمكنت الشركات

من الاستفادة من الشبكات العالمية والاتصال بالكيانات المنشأة حديثًا في دول عدم الانحياز والمراكز التجارية الرئيسية للتحكيم والربح من الأسواق الشرقية والغربية.

مع انهيار العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية، عانت الدولتان بشكل كبيرحيث فقدت الولايات المتحدة مولها الرئيسي وشهدت تضخمًا سريعًا في الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة. على الصعيد المحلي، خضعت الولايات المتحدة لعملية إعادة هيكلة اقتصادية مؤلمة، مما أدى إلى فترات مطولة من انخفاض الإنتاجية وانخفاض أجور العمال. على المستوى الدولي، تراجع دور أمريكا في الاقتصاد العالمي في الفترة من 2011 إلى 2020. بشكل عام، اضطرت القوتان الدبلوماسيتان الرئيسيتان في العالم، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى التوجه نحو الداخل. لا تزال أوروبا مهمشة بسبب استمرار الركود الاقتصادي والاضطرابات المحلية. واجهت الصين ضغوطا كبيرة تصبح أكثر دولية في توقعات سياستها الاقتصادية. واجه الاقتصاد تحديات كبيرة بعد أن فقدت حيازات الحكومة من الدولار الأمريكي السيولة في السوق العالمية التي تمت إعادة مواءمتها حديثًا. سقط قطاع الاقتصاد الذي يحركه التصدير في حالة من الفوضى لأن الصين لم تعد قادرة على الاعتماد على الاقتصادات الغربية للحفاظ على نموذجها التصديري. حاولت الصين إعادة هيكلة اقتصادها من خلال تشجيع الاستهلاك المحلي. تم توفير حوافز قوية للطلب المحلي في أكتوبر 2015 في الخطة الخماسية (الخمس سنوات) الثالثة عشر. قدم هذا قاعدة مناسبة لبدء إعادة توجيه الاقتصاد. كان على الصين أن تلعب دورًا رائدًا في الاقتصادات الشرقية وتطورت لتصبح رائدة إقليمية من خلال إصدار عملة إقليمية جديدة مدعومة بشكل أساسي من الاقتصاد الصيني. (Jodie, Keane and Dirk, Willem te Velde, (2011))

المبحث الثالث : مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية

يمكن القول إن الحوكمة الإقتصادية العالمية أمر لا مفر منه لبقاء الجنس البشري في الأجيال الحالية والمقبلة. على الرغم من أن الحوكمة الإقتصادية العالمية تبدو أحيانًا هشة وغير فعالة في مواجهة التحديات الحالية، إلا أن ظاهرة العولمة والطلب على نهج الحوكمة العالمية قد تجاوز بالفعل نقطة اللاعودة. مستقبل الحوكمة العالمية سيتشكل بشكل أساسي من خلال العوامل الخمسة التالية:

التمكين الفردي، وزيادة الوعي بالأمن البشري ، والتعقيد المؤسسي ، وتحول القوة الدولية ، والنموذج السياسي العالمي الليبرالي. من خلال تطبيق النتائج والملاحظات من مختلف مجالات الدراسات بما في ذلك الدراسات الأمنية والاقتصاد السياسي الدولي ومجال الحوكمة العالمية ودراسات الاتصالات.

المطلب الأول :عولمة وسائل الإعلام و التمكين الفردي كإتجاه لخلق حوكمة إقتصادية عالمية جديدة

بسبب تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام الجماهيرية / الاجتماعية، اكتسب المواطنون الأفراد (وخاصة في البلدان المتقدمة) قوة معلوماتية أكثر بكثير مما كانت عليه قبل نصف قرن. يمكن للأفراد تحقيق وعي أعلى بالحالات المتعلقة بالشؤون الوطنية والدولية. مقارنة بالسابق، حيث يمكن لغالبية القرن الحادي والعشرين الوصول بسهولة أكبر إلى معلومات الأمن الدولي ، وذلك بفضل انتشار الإنترنت ووسائل الإعلام. لذلك، من المرجح أن يفهم الأفراد في العالم أهمية وتأثير الأمن الدولي على حياتهم الشخصية. لعبت وسائل الإعلام الرقمية دورًا رئيسيًا في الربيع العربي لعام 2011 في مصر وتونس: سمحت الشبكات الاجتماعية للمجتمعات بالتوحد حول المظالم المشتركة ورعاية استراتيجيات قابلة للنقل للتعبئة ضد الطغاة (Howard and Hussain (2011).).

توضح عولمة وسائل الإعلام الجديدة كيف يمكن تعبئة المجتمعات في جميع أنحاء العالم للاستجابة التعاونية كما تشير إلى اتجاه جديد في تقاطع الوسائط الجديدة والوسائط التقليدية مثل التلفزيون والراديو والهاتف المحمول مع بداية التسعينات الأمر الذي ادى إتساع حجم عولمة الإقتصاد نتيجة ترابط الذي خلق بين رؤوس الاموال العالمية من جهة و بين أسواق المنتوجات و الخدمات العالمية من جهة ثانية وبروزمنظمة الغات GATT التى نظمت حرية تنافس رؤوس الاموال و إلغاء الحوادز والقيود التى تعترض تنقل و تدفق المنتوجات الى الاسواق ، وباتت وسائل الإعلام تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات و التى تتحكم في الغقتصاد العالمي كله ((Khondker . (2011). حدد مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي أيضًا القضايا الفردية وتناقص تأثير الدولة كأحد الاتجاهات العالمية الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، بحجة أن القوة السياسية المحتملة للأفراد قد زادت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة بسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات والنقل (National Intelligence Council,(2012). سيعزز هذا الاتجاه التقارب بين السياسات المحلية والدولية، ويقيد سلوك الدولة ((Putnam, (1988) وسيستمر في إنتاج العديد من الجهات الفاعلة عبر الوطنية. بالنظر إلى

الزيادة الهائلة في قدرات الأفراد في جمع المعلومات والتحليل والإسقاط السياسي و الإقتصادي ، من المفترض منطقيًا أن يمهد اتجاه التمكين الفردي طريقًا أوسع نحو الحوكمة العالمية التعاونية ، لأن السلام يُفضل عمومًا على الحرب من قبل الأفراد.

ثانيًا، مع استمرار الاتجاه نحو "التمكين الفردي"، سيحتاج المجتمع العالمي من خلال بنية الحوكمة العالمية إلى إيلاء اهتمام كبير للأمن البشري، والذي يحمي الأفراد من التهديدات القاتلة للسلامة الجسدية ، والكرامة الإنسانية ، سواء من صنع الإنسان أو من الطبيعة. الأصل. الأمن البشري هو مفهوم مبتكر للأمن استجابة للتهديدات الأفقية (مثل العسكرية والاقتصادية والسياسية) والعمودية (مثل التهديدات الفردية والحكومية والعالمية)، والتي لا تستطيع المفاهيم الأمنية التقليدية السيطرة عليها بشكل فعال ((2008). Grayson). النقطة المحورية لأمن الدولة أضيق من أن تشمل التهديدات العديدة التي تتحدى المجتمعات اليوم. إن التهديد المتمثل في انخراط الدول ذات السيادة في حرب واسعة النطاق هو أقل احتمالية اليوم مما كان عليه في أي وقت في التاريخ الحديث. حيث تحول شكل الحروب من حروب سيادة مقابل سيادة إلى حروب فرعية بين مجموعات هوية مختلفة أو حركات تمرد ضد الدولة. غير الحرب يهتم مفهوم الأمن البشري بأنواع الأمن: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي ((1994). UNDP). يوفر الأمن البشري نموذجًا مفاهيميًا متوافقًا ممتازًا لأنظمة الحوكمة العالمية في المستقبل، والتي يجب أن تستجيب للتهديدات عبر الوطنية والمتعددة الأبعاد التي لا يستطيع بلد واحد التعامل معها. على سبيل المثال، بدأ بالفعل عدد من محللي الأمن القومي في التعرف على التدهور البيئي والكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والفيضانات والزلازل والفقر والجفاف باعتبارها تهديدات للأمن القومي مماثلة للكوارث العسكرية ((2001/2002) . King and Murray).

المطلب الثاني: التعقيد المؤسسي وتحولات القوى كإتجاه لتطور الحوكمة الإقتصادية

أولا، يجب علينا أيضًا النظر في "التعقيد المؤسسي" ((2011) . Held and Hale) باعتباره اتجاهًا آخر لتطوير الحوكمة العالمية في المستقبل. مع اكتساب اتجاه التمكين الفردي المزيد من الزخم، من المتوقع أن ينمو تأثير المجتمع المدني من حيث السلطة والموارد. لن يؤثر الفاعلون المختلفون من غير الدول على سلوك حكوماتهم الوطنية بشكل أكبر فحسب، بل سيشاركون أيضًا في شبكات العلاقات عبر الوطنية بشكل أكثر نشاطًا. من المرجح أن تستمر المؤسسات الدولية في الحوكمة العالمية في التوسع إلى "معقد النظام"، وهو مفهوم يُعرَّف بأنه

"مجموعة من المؤسسات المتداخلة جزئيًا وغير الهرمية التي تحكم منطقة قضية معينة" (Raustiala and Victor (2004).).

ثانيا، سوف تتشكل الحوكمة الإقتصادية العالمية في المستقبل أيضًا من خلال تحولات القوة في العلاقات الدولية. تم إنشاء جميع المؤسسات التقليدية للحكم العالمي تقريبًا من قبل الدول الغربية، وقد شكلت ثقافتها السياسية التعددية ومجتمعاتها المدنية المؤثرة السياق السياسي للحوكمة الإقتصادية العالمية. حيث قامت دول الجنوب العالمي ، وخاصة الصين ، بتحسين قوتها النسبية فيما يتعلق بشمال الكرة الأرضية. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يصبح صوت الجهات الفاعلة الناشئة من الجنوب العالمي أكثر بروزًا في أنظمة ومؤسسات الحوكمة الإقتصادية العالمية التي يهيمن عليها تقليديًا عدد صغير من دول شمال الكرة الأرضية. لذلك، فإن زيادة التعددية ستزيد من تعقيد وجه الحوكمة الإقتصادية العالمية.

المطلب الثالث : النماذج الليبرالية للسياسة العالمية كإتجاه نحو مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية

إن مستقبل الحوكمة العالمية متجذر أيضًا في النماذج الليبرالية للسياسة العالمية. تميل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أو العابرة للحدود إلى أن تكون أكثر تعاونًا مع الحوكمة العالمية عندما يتم الحفاظ على نظام عالمي ليبرالي. تطورت أنظمة الحكم العالمية حتى الآن مع نماذج ليبرالية مثل الديمقراطية والتوجهات من القاعدة إلى القمة وتعزيز حقوق الإنسان. في حين أن تقدم الممارسات الديمقراطية في الدول التي ليس لها تقاليد قوية لاتباع القيم الليبرالية لا يزال يمثل تحديًا، فإن الديمقراطية تتمتع بجاذبية شبه عالمية بين الناس من كل مجموعة عرقية، وكل دين، وكل منطقة في العالم ويتم تبني الديمقراطية كمعيار دولي من قبل المزيد من الدول والمنظمات عبر الوطنية والشبكات الدولية ((2004). McFaul). تتحدى المقاربات الليبرالية المفهوم التقليدي للدولة باعتبارها جهة فاعلة موحدة موحدة تفتقر إلى التفسير المعاكس للمصلحة الوطنية. وعليه، حتى في المجالات الأمنية التقليدية، هناك مساحات أكبر للتعاون الدولي. حققت إدارة الأمن العالمي من خلال المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية تقدمًا كبيرًا واكتسبت المزيد من النفوذ. ومع ذلك، إذا كان النموذج الواقعي يهيمن على الأمن القومي، فسيتعين على العالم أن يتغلب على حالة عدم اليقين العميقة والشكوك حول فعالية الحوكمة العالمية. ونتيجة لذلك، فإن الحوكمة الإقتصادية العالمية اليوم وفي المستقبل ستكون في مواجهة تهديدات خطيرة مثل التنافس على الهيمنة الإقتصادية في الأسواق العالمية بين الولايات

المتحدة والصين، والمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا والصراعات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، طالما أن المجتمع العالمي يحتفظ بالنماذج الليبرالية القوية بما يكفي لتعويض الآثار السلبية للنماذج الواقعية المشبوهة بشكل متبادل، فإن الحوكمة العالمية ستستمر في تكوين أنظمة هجينة فعالة تمتلك القدرة على خلق عالم مستقبلي يكون أكثر تعاونًا واستدامة وأمانًا. (Jinseop, Jang & Jason, McSparren and Yuliya, Rashchupkina (2015))في النهاية الحوكمة الإقتصادية العالمية هي نتاج تحولات نموذجية ليبرالية جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. أدى تفضيل آليات رأس المال والسوق على سلطة الدولة إلى خلق فجوات في الحوكمة شجعت الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والمجتمع المدني على تولي أدوار رسمية كانت تعتبر في السابق من اختصاص الدولة. وهذا يعزز تباين الآراء حول كيفية تحديد مفهوم الحوكمة العالمية، وهي القضايا ذات الأهمية القصوى والأولوية القصوى. يجادل بعض العلماء بأن الحوكمة العالمية كما تُمارَس لا تعمل (Pegram Coen an.(2015)) ، بينما يعتقد آخرون أن الحوكمة العالمية تتكيف باستمرار من خلال إعادة تعديل الاستراتيجيات والنهج للحلول وتطوير أدوات وتدابير جديدة للتعامل مع القضايا التي تؤثر. المجتمعات في جميع أنحاء العالم يرتبط مفهوم الحوكمة العالمية بتفاعل عدد لا يحصى من الكيانات الجماعية أو الفردية المنبثقة عن مختلف التوجهات المجتمعية والمهنية، والتي تشكل شبكات تشارك في معالجة القضايا التي تهدد المجتمعات المحلية والعالمية. تهتم الحوكمة العالمية بالقضايا التي أصبحت معقدة للغاية بحيث لا تستطيع دولة واحدة معالجتها بمفردها. تشكل الأزمات الإنسانية والنزاعات العسكرية بين الدول وداخلها وتغير المناخ والتقلبات الاقتصادية تهديدات خطيرة للأمن البشري في جميع المجتمعات؛ لذلك، فإن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والخبرة ضرورية لوضع التهديدات بشكل صحيح، ووضع السياسات ذات الصلة، والتنفيذ الفعال وتقييم النتائج بدقة للتخفيف من هاته التهديدات.

خلاصة الفصل الثالث

في نهاية الفصل الثالث يمكن ملاحظة أن الحوكمة العالمية نشأت في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، فليس من المستغرب أن الحوكمة العالمية قد عكست لفترة طويلة الافتراضات والمعتقدات الرئيسية لحقبة ما بعد الحرب. كانت الدول في المركز و كانت البيروقراطيات والخبراء والتسلسلات الهرمية ضرورية؛ وكان الحجم والنطاق من الأصول. عكست المؤسسات الدولية البارزة في تلك الفترة (الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) جميعها ميول منتصف القرن السائدة نحو المركزية ، وإضفاء الطابع الرسمي ، والتخطيط ، والتسلسل الهرمي. ومع ذلك، فقد تطورت الحوكمة العالمية في اتجاهات جديدة. في حين كانت الدول ذات مرة هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية، فإن العديد من الفواعل الجديدة قد ظهرت، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشركات والمؤسسات و التي تلعب دورًا في عمليات الحوكمة المعاصرة. بدلاً من تخيل أن الطريقة الوحيدة لحل مشكلة كانت فقط من خلال إيجاد حل شامل وبيروقراطي تقوده الدولة، هناك اهتمام أكبر بالإجراءات الجزئية والارتجالية والمؤقتة و التي يقودها غالبًا جهات خاصة أو غير عادية. شراكه بين القطاع العام والخاص. وبدلاً من معاهدة ملزمة قانونًا، فإن الالتزامات السياسية، حتى غير المكتوبة في بعض الأحيان، هي التي ترتكز على العديد من جهود الموجة الثانية هاته وبدلاً من البيروقراطيات الكبيرة المفصلية، غالبًا ما تتميز الأشكال الجديدة للحكم بهيكل تنظيمي شبيه بالشبكة .

الخاتمة

من خلال ما تم تناوله في الشق المفاهيمي و التقييمي لهذه الدراسة تم تتبع و تفسير ظاهرة الحوكمة الإقتصادية العالمية و التركيز على العوامل المعيقة أو التحديات المواجهة لتشكيل البنية المستقبلية لها، لقد بدأنا الدراسة بطرح إشكالية لنختمها في الأخير بالإجابة عنها و ذلك بإتباع خطة من ثلاث فصول سمحت لنا بالتوصل الى مجموعة نتائج بداية من الضبط المفاهيمي لمصطلح الحوكمة الذي لا يوجد إتفاق حوله، كما يكتنف هذا المفهوم من الغموض و الإلتباس الذي إكتسبه من التجربة التاريخية التي صاحبت ميلاده ، حيث يعتبر مصطلح الحوكمة العالمية من المصطلحات القديمة الجديدة، وموضوعً حيوي مس فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك بفضل تراجع دور الدولة التقليدي داخليا وخارجيا وظهور ارتيب مؤسساتي أكثر بروزا و أعلى تطورا وتعقيدا . كذلك من الجانب النظري و الذي حاولنا فيه إعطاء مجموعة من التصورات المختلفة نحو الحكومة الإقتصادية العالمية .

إلى ظروف ظهور الحوكمة الإقتصادية العالمية و التي ظهرت كإستجابة للمتغيرات التى طرأت على الساحة الإقتصادية العالمية وبروز بنى وتكتلات غير دولاتية ناشطة على الأصعدة الوطنية و الإقليمية و العالمية ، تلك البنى المشكلة لمجموع مايعرف بالفواعل من غير الدول و التى تعاظم تأثيرها و دورها على مستوى الوطني و العالمي لصناعة السياسات ، إضافة الى التهديدات و التحديات الجديدة و التي لا تتوافق مع النظام الإقتصادي الدولي السابق القائم على مبدأ الدولة المسؤولة و مركزية الدولة كوحدة أساسية للنظام الدولي إذ أن تلك البنى غير السيادسة و من خلال طبيعة تنظيمها و أدوارها أدت لإحدات نحولات جوهرية و أصبحت شريك فعال في صياغة أجندة السياسة العالمية . أما الجزء الأخير فقد تناول الحاجة إلى إصلاحات عميقة و التحديات التي توجه الحوكمة الإقتصادية العالمية و يمكن إيجازها في:

1- الإختلاف الجوهري في مصالح وتوجهات الدول حول أفضل طريقة لتحسين نظام الحوكمة الإقتصادية العالمية.

2- غياب الثقة بين الدول خصوصا بين الدول المتقدمة دول الشمال و الجنوب

3- العدد الكبير للفواعل الغير دولاتية و الإختلاف المتباين في مصالحها ، وعدم التوافق والتنسيق فيما بينها مما أدى إلى تعدد في الطرق للوصول لأهداف الحوكمة و خلق نوع من التعقد داخل بيئة الحوكمة الإقتصادية العالمية.

4- ليست كل فواعل الحوكمة السياسة تهدف أو لها نفس الإهتمام بتحقيق حوكمة إقتصادية عالمية.

5- ضعف الإرادة السياسية وغياب قيادة دولية تهدف لإصلاح الحوكمة الإقتصادية العالمية.

6- عدم الإتفاق حول مستقبل الحوكمة الإقتصادية العالمية في خضم وجود طرف رابح في كل الحالات ، أي وجود تضارب في المصالح بين فواعل الحوكمة الإقتصادية العالمية.

7- عدم وجود تقييم عام وشامل لنقاط ضعف و قوة النظام الحالي للحوكمة العالمية الإقتصادية

وعلى ضوء ما سبق، فقد توصلنا من هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأزمات الإقتصادية الدورية وخصوصًا أزمة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أدت إلى نقلة في بنية ومضمون النظام الدولي الإقتصادي، إضافة لتزايد عدد الفواعل الغير الدولاتية و إكتسابها مزيدا من القوة و المكانة أن الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين تتطلب حافزًا لتوحيد العالم خارج الحدود، وإنشاء مؤسسات عالمية يمكنها مكافحة التقويض الذي تفرضه فكرة العولمة.

قائمة المراجع
و المصادر

1. القرأن الكريم .
2. الكايد، زهيرعبد الكريم .(2003)، الحكمانية Governance : قضايا و تطبيقات (ط 1) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية . http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/
3. أناتولي، بورشنيك و يوليا غايدي .(2008). خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية . ترجمة خير شهرزاد.
4. بن ربيق ، عبدالله .(2016)، نظريات الأمن الإستراتيجي ، مجلة الأمن والحياة العدد 414 .
5. بن سعيد ،مراد و عكنوش،نور الصباح .(2015). إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد الخامس) .
6. بن عيسى، محسن بن العجمي .(2011) .الأمن والتنمية .جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية
7. بن سعيد، مراد.(2011) . دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، (العدد الأول) .
8. جيمس ، م.بوتون و كولن ، أ. برادفور جونيور . (2007) .الحوكمة العالمية : قوى فاعلة جديدة ، قواعد جديدة (لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين الى إعادة نمذجة . مجلة التمويل والتنمية .
9. زياني ، صالح .(2013). فعالية المؤسسات البيئية الدولية ،مجلة دفاتر السياسة و القانون ، (العدد التاسع) .
10. حسين ، عبد القادر .(2012). الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية ،مذكرة ماجيستير. جامعة تلمسان .
11. لموشي ، طلال .(2014/ 2015). دورا لفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية " المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا " ، أطروحة دكتوراه . جامعة لحاج لخضر باتنة .
12. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث .(2017) . https://www.mominoun.com/tags/8616

13. مركز أبو ظبي للحوكمة .(2014). أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم ، https://www.hawkamah.org/ae/about-us/who-we-are

14. علي، بلعربي (2021)، التعاون في إطارمجموعة البريكس و تأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية . (العدد الأول)

15. عوض ، محسن و خميس ، كرم .(2013). التنمية والديمقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

16. تعالي ، علي نوا ل. (2015). الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي .

17. خير، شهرزاد. (2013/2012). دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الإقتصادية العالمية . مذكرة ماجستير. جامعة الحاج لخضرباتنة.

18. خمش ، مجد الدين .(2005) . الثقافة العربية وتحديات العولمة .مؤسسة عبد الحميد شومان

19. غريفيتش ، مارتن و تيري ، أوكالاهان ،(2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . (ط1) ، ترجمة مركز الخليج للابحاث .

20. Acharya, Amitav (2016), The Future of Global Governance: Fragmentation May Be Inevitable and Creative.the global forum.

21. Abebe , Hamrawit & others .(2012). The United Nations' Role in International Tax Policy A Research and Policy Brief for the Use of the NGO Committee on Financing for Development. Milano School of International Affairs.

22. Alamgir, Mouhammed.(2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute.

23. Arts, Bas .(2005). Non-state actors in global environmental governance: New arrangements beyond the state. Palgrave volume on global governance.

24. Arts,Bas.(2003).Non-state actors in global governance : Three faces of power , Max planck institute.
25. Adam, Roberts and Benedict, Kingsbury,(1993) “Introduction: The UN’s Roles in International Society since 1945,” in United Nations: Divided World, 2nd Edition, eds. Adam Roberts and (Oxford: Oxford University Press.
26. Braithwaite, john & Coglianese, cary & Levi-Faur, David .(2007). Can regulation and governance make a difference. https://onlinelibrary.wiley.com/
27. Berr ,Eric et Combarnous, François .(juillet 2004). L’impact du consensus de washington sur les pays en développement :une évaluation empirique .researchgate. https://www.researchgate.net/publication/5178491_L'impact_du_consensus_de_Washington_sur_les_pays_en_developpement_une_evaluation_empirique
28. Bradlow , Daniel (2013) ,A Frameworkfor Assessing Global Economic Governance , https://heinonline.org.
29. Christian ,Downie .Global Energy Governance in the G20: States, Coalitions and Crises , www.researchgate.net at (05/02/2021)
30. Coen D and Pegram T (2015) Wanted: A third generation of global governance research. Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions.
31. Carbonnier , G, Brugger F and Krause J (2011) Global and local policy responses to the resource trap.
32. Copelovitch, Mark 2010. The International Monetary Fund in the Global Economy: Banks, bonds, and bailouts (Cambridge: Cambridge University Press)
33. Cox, david (1997). Management of Finance, Osborne Books Ltd.
34. .Doyle ,Mark (2021) “African Remittances Outweigh Western Aid,” BBC News, April http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22169474.
35. Daniel, Bradlow (2013). A Framework for Assessing Global Economic Governance. https://papers.ssrn.com.
36. Dingwerth, Klaus & Pattberg ,Philipp .(2006) . Global Governance as a Perspective on World Politics , http://mitpress.mit.edu/is

37. Dostaler ,Gilles.(1994).Keynes Bretton woods .UQAC. http://classiques.uqac.ca/contemporains/dostaler_gilles/Keynes_et_Bretton_Woods/bretton_woods_texte.html
38. Dingwerth, Paterson &Pattber , M. Patterson et al.(2003),Conceptualising Global Environmental Governance: From Interstate Regimes to Counter Hegemonic Struggles, Global Environmental Politics, Vol. 3, N. 2 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20426.
39. Ernst-Ulrich ,Petersmann .(2021), Multilevel Governance of Interdependent Public Goods Theories, Rules and Institutions for the Central Policy Challenge in the 21st Century. https://www.eui.eu/en/home
40. Elke ,Krahmann.(2010) , States, Citizens and the Privatisation of Security ,Cambridge University Press.
41. Fenger, Menno & Bekkers, Victor & Geske ,Dijkstra (2007) . Governance and the Democratic Deficit. Routledge.
42. Halliday, Fred.(2000), The World at 2000: Perils and Promises. Red Globe Press.
43. Grayson, David & Rake,Michael.(2008), Overall change dynamics Embedding corporate responsibility and sustainability – everybody's business. Corporate Governance
44. Geoffrey, Allen Pigman. (2007). The World Economic Forum: A Multi-Stakeholder Approach to Global Governance (Global Institutions). Routledge.
45. Garritsen ,Margaret De veries (1996) .a view from the international montaryfund . the bretton woods GATT
46. Gary ,P.Sampson(2001) The Role of the World Trade Organization in Global Governance ,United Nations University press.
47. Helleiner,Eric.(2016).Forgotten foundations of Bretton Woods : International development and the making of the postwar order. Cornell University Press.
48. Hale ,Thomas & Held ,David .(2011), Handbook of Transnational Governance .Institutions & Innovations .polity press.
49. Hildy, Teegen & Jonathan, P Doh and Sushil, Vachani ,(2004). The importance of nongovernmental organizations (NGOs) in global governance and value creation: an international business research agenda. Journal of International Business Studies

50. Halliday, Fred .(2000) .Global governance : Prospects and problems, Citizenship studies , routledge.
51. Jinseop, Jang & Jason, McSparren and Yuliya, Rashchupkina (2015). Global governance: present and future, https://www.researchgate.net.
52. Joseph ,S. Nye & John , D. Donahue (2000) Governance in a Globalizing World , Booking institution press.
53. Keohane,robert O.(2011,oct) . Global governance and democratic accountability .Researchgate. https://www.researchgate.net/publication/228582436_Global_Governance_and_Democratic_Accountability.
54. Lasswell ,D.Harold, (1936) , Certain Prognostic Changes During Trial (Psychoanalytic) Interviews, [psychoanalytic] interviews. Psychoanalytic Review, 23, 241–247.
55. Larionova, Marina, (2016), Making global economic governance effective: hard and soft law institutions in a crowded world, Routledge.
56. Monticelli ,Carlo .(2019), Global economic governance at a crossroads, SUERF Policy Note, Issue No 83.
57. McGrew A (2008) Globalization and global politics In: Baylis J, Smith S and Owens P (eds) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 4th edn., Oxford University Press: New York.
58. McFaul, Michael .(2004), Democracy promotion as a world value, The Washington Quarterly,Volume 28, Issue1.
59. Nelson , c Stephen.(2013 The International Monetary Fund's evolving role in global economic governance. Routledge.
60. National intelligence council ,(2012). Global Trends 2030: Alternative Worlds,https://globaltrends2030.files.wordpress.com/2012/11/global-trends-2030.
61.. Nadeau, M Kathleen.(2002).Liberation Theology in the Philippines: Faith in a Revolution Westport, Conn.
62. Oxford Dictionaries (6/04/2021). web.archive.org/web.
63. Oerding,Ba Simon.(2008), Global Governance and the United Nations. https://www.grin.com/document/124904 at 05/04/2021.
64. Putnam R (1988) Diplomacy and domestic politics: The logic of two-level games.International Organization.
65. Salvatore ,Dominick .(2013). International Economics, Library of Con gress Cataloging. 11th ed.

66. Thomas G. Weiss & Conor ,Seyle& Kelsey ,Coolidge.(2013) The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and Limitations.

67. Ujvari ,Balazs (2013). Flawed agents of the contemporary global economic governance :what role for the IMF ,WB and WTO. http://archive.atlantic-community.org.
68. United Nation report (2002), https://www.un.org/millenniumgoals.
69. UNDP. (1994) Human development report (1994) .http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complet
70. United National Devolopement Program.(1991). http://hdr.undp.org.
71. Zoe Young (2002). A New Green Order ? : The World Bank and the Gendred Foundations of Global Governance .pluto press.